









تصل الذنوب وترجي
ورج الجنان بها وفوز العابد
ونسيت ان الله اخذ آدم
منها الى الدنيا بدين واحد

المراد بظاهر الرواية الذي يذكر في كتب الفقه
هو المبسوط والجامع الكبير والجامع الصغير
والسير الكبير والزيادات وبغير ظاهر الرواية
البحرانيات والكنيسانيات والهارونيات
والرقيات

الرفاء من اهلها
من لا يظلمها ولا يظلمها
والكنيسانيات من اهلها
والبحرانيات من اهلها
والهارونيات من اهلها
والرقيات من اهلها



العقلمحمد بن عبد القادر
على عنهما

باب التيمم	باب الحج على اثنين	باب الحج	باب الاضحية	باب الاذان	باب سنة الصلوة	باب الحث في	باب سنة الصلوة	باب الوتر والاربع
١٣	٤	٤	٥	٥	٥	٥	٥	٥
باب الغزوات	باب صلوة الميعين	باب الجمعة	باب سجدة التلاوة	باب صلاة النفل	باب صلاة النفل	باب صلاة النفل	باب صلاة النفل	باب صلاة النفل
١٢	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
باب صدقة	باب موهبة الفداء	باب الاعطاف	باب التران	باب حيازة المقاتل	باب حيازة المقاتل	باب حيازة المقاتل	باب حيازة المقاتل	باب حيازة المقاتل
١٢	٢١	٢٢	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
باب الاولاد	باب المهر	باب الحج الرقيق	باب الحج الكافر	باب الحج عرفة	باب الحج عرفة	باب الحج عرفة	باب الحج عرفة	باب الحج عرفة
٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣
باب طلاق المرض	باب طلاق المرض	باب طلاق المرض	باب طلاق المرض	باب طلاق المرض	باب طلاق المرض	باب طلاق المرض	باب طلاق المرض	باب طلاق المرض
٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤
باب القصة على رجل	باب العيمين في الزنا	باب العيمين في الزنا	باب العيمين في الزنا	باب العيمين في الزنا	باب العيمين في الزنا	باب العيمين في الزنا	باب العيمين في الزنا	باب العيمين في الزنا
٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣
باب الشهادتين على الزنى	باب طلاق المرض	باب طلاق المرض	باب طلاق المرض	باب طلاق المرض	باب طلاق المرض	باب طلاق المرض	باب طلاق المرض	باب طلاق المرض
٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢
باب السبع الفاسد	باب المراجعة والتولية	باب المراجعة والتولية	باب المراجعة والتولية	باب المراجعة والتولية	باب المراجعة والتولية	باب المراجعة والتولية	باب المراجعة والتولية	باب المراجعة والتولية
٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢
باب اختلاف	باب الشهادة على الشهادتين	باب الشهادة على الشهادتين	باب الشهادة على الشهادتين	باب الشهادة على الشهادتين	باب الشهادة على الشهادتين	باب الشهادة على الشهادتين	باب الشهادة على الشهادتين	باب الشهادة على الشهادتين
٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥
باب دعوى النسب	باب دعوى النسب	باب دعوى النسب	باب دعوى النسب	باب دعوى النسب	باب دعوى النسب	باب دعوى النسب	باب دعوى النسب	باب دعوى النسب
٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢

باب الحارة	باب فسخ	باب منقوره	باب تعرف	باب كتابة العبد	باب العجز	باب تحفيه النقة
٩٣	٩٤	٩٥	٩٥	٩٦	٩٧	١٠٣
باب يجوز ارتدائه	باب الرهن يوضع	باب الرهن يوضع	باب الرهن يوضع	باب الرهن يوضع	باب الرهن يوضع	باب الرهن يوضع
١١٥	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦
باب جناية البهيمة	باب جناية الرقيق	باب جناية الرقيق	باب جناية الرقيق	باب جناية الرقيق	باب جناية الرقيق	باب جناية الرقيق
١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة
١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥
باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة
١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨
باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة
١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩
باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة	باب القامة
١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠

لانه شمله لان الشيء يبطل غلظ حتى انتقل من وطنه الاصلي
وتكون بطلان الشيء بطلان في نفسه وغلظ في نفسه
الا ان بطلان الشيء بطلان في نفسه وغلظ في نفسه
لانه بطلان في نفسه وغلظ في نفسه
كل واحد منهما وطن اصلي له او ما انه كان لغنا
افضل منه اهل بكة واهل عدنية وكان يتم الصلوة
عند جميع اسود
لان البنية لم كان يخرج من المدينة الى القرى
مراهم لم يبطل وطنه بالمدينة حتى لم يجد
نية الاقامة بعد الرجوع

وطن اصلي	مع وطن اصلي لا يبطل
وطن اصلي	مع وطن اقامة لا يبطل لانه دون الشيء لا يبطل ما هو دون
وطن اصلي	مع وطن السكنى لا يبطل لانه دون
وطن اصلي	مع السفر لا يبطل
وطن اقامة	مع وطن اصلي يبطل لانه فوق
وطن اقامة	مع وطن اقامة يبطل لانه مثله
وطن اقامة	مع السفر يبطل لانه فوق
وطن اقامة	مع وطن السكنى لا يبطل لانه دون
وطن سكنى	مع وطن اصلي يبطل لانه فوق
وطن سكنى	مع وطن اقامة يبطل لانه فوق
وطن سكنى	مع وطن السفر يبطل لانه فوق
وطن سكنى	مع وطن سكنى لا يبطل لانه مثله

كتاب الاضيحة	كتاب الكراميه	كتاب احياء الموتى	كتاب الصيد
١٠٧	١٠٨	١١١	١١٣
كتاب الرهن	كتاب الجنائيات	كتاب الذيات	كتاب المعاول
١١٤	١١٧	١٢٠	١٢٦
كتاب الوصايا	كتاب الحثي	كتاب الفراض	كتاب الاشربة
١٢٦	١٣٠	١٣٢	١١٢

من تملكات اوج الانام

عج

استقل بالاشربة اعدوا
ملقى الابرار النقي والفضل

صحح المكر والوع

٩٣٥

كِتَابُ مُلْتَقَى الْأَخْبَرِ فِي الْفِقْهِ

مخطوط مولف رحمه الله تعالى عليه

مكتبة العرف
الخطبة العامة
مجمع

تولاه

مؤلف الكتاب الشيخ العالم الفقيه ابراهيم محمد الحلب
توفي سنة سبع وستين
وسعمائة

٩٤٠



مؤلف الكتاب الشيخ العالم الفقيه ابراهيم محمد الحلب
توفي سنة سبع وستين
وسعمائة

فهرست

عِبَادَاتُ كِتَابُ ثُمَّ عِتْقُ وَإِيمَانُ حَدُودُ فَالْجِهَادُ
لَقِيطُ لَقِطَةُ ثَمْتِ أَبَا قُ وَمُفْقُودُ وَشُرَكَائُ تَفَادُ
وَرُوقُ الْبَيْعِ كَقُلْ أَحِلْ قَضَاءُ فَالشَّهَادَةُ لَا تَعَادُ
تَوَكَّلْ قَبْلَ دَعْوَاهُ مَقَرُّ وَصَالِحُ لَا تَضَارِبُ بِأَجْوَادُ
وَأَوْدَعُ أَوَاعِرْ مِنْهُ وَهَبِ وَأَجْرُهُ وَكَانَتْ يَسْتَفَادُ
وَلَاءُ دُونَ أَكْرَاهُ وَحَجْرُ لِمَا ذُنُوبُ وَغَضَبُ قَدْ يَبْعَادُ
بِشَفْعَةِ قِسْمَةِ زَارِعٍ وَسَاقُ وَذَبْحُ لِلْإِصْحَاحِ فِيهِ سَادُ
بِالِاسْتِحْسَانِ جَا أَيْمَانُ مَوَاتُ وَاشْرَبَةُ لَصِيدِ قَدْ يَبْعَادُ
بِرَهْنِ جَنَابَةِ أَوْصَى وَيَأْتِ لِحَنْتِي حَكْمُ أَعْوَالُ تَزَادُ
فَتَرْتِيبُ الْهَدَايَةِ مَا تَرَاهُ
فَعَلَمُ تَنْتَدِي يَأْذُ الْعِبَادُ

MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM : Ferzullah
ESKİ KAYIT NO. 930
YENİ KAYIT NO.
TASNİF NO.

في اللغة الفصحى وهو الكف

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم لا سهل الا ما جعله
المحمد الذي وفقنا للنفقة في الدين الذي هو جنة الميتين وفضل المبرين
وميراث الانبياء والمرسلين وحجته الدائمة على الخلق اجوف ومجته
السائلة الى على عليين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد المبعوث
رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه والتابعين والعلماء العاملين **وبعد**
فيقول المتقرب الى رحمة ربه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلي قد
سألني بعض طالبي الاستفادة ان اجمع له كتابا يشتمل على مسائل القدوة
والمختار والكنز والوقاية بعبارة سهلة غير معقدة فاجبته الى ذلك
واضفت اليه بعض ما يحتاج اليه من مسائل المجمع ونبذة من البداية
وصرحت بذلك الخلف بيننا وقد مت من اقاويلهم ما هو الا نرجح واخرج
غيره الا ان قيده بما يبيد الترجيح واما اختلاف الواقع بين المتأخرين
او بين الكتب المذكورة فكل ما صدرت به بلفظ قيل او قالوا وان كان معروفا
بالاصح ونحوه فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ومتى ذكرت لفظ
التشبيه من غير قرينة تدل على مرجعها فهو لاي يوسف ومحمد رحمهما الله
ولم آل جهدا في التشبيه على الاصح والا قوى وما هو المختار للمعتوى
وحيث اجمع فيه الكتب المذكورة سميت ملتقى الاخر ليوافق الاسم المسمى
والله سبحانه اسأل ان يجعله خالصا لوجه الكريم وان ينفعني به يوم لا ينفع
مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم **كتاب الطهارة**
قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم

في قول ما قال لا يغسلون الا وجوههم
في قول ما قال لا يغسلون الا وجوههم
في قول ما قال لا يغسلون الا وجوههم

في قول ما قال لا يغسلون الا وجوههم
في قول ما قال لا يغسلون الا وجوههم
في قول ما قال لا يغسلون الا وجوههم

وايديكم الى المرافق واستجواب رؤسكم وارجلكم الى الكعبين فغرض
الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس والوجه ما بين قصاص الشعر
واسفل الذقن وشحمة الاذنين فيغرض غسل ما بين العذار والاذن
خلافا لابي يوسف والمرفقان والكعبان يدخلان في الغسل والمغزول
في مسح الرأس قدر الربع وقيل بجري وضع ثلث اصابع ولو قد اصبع
او اصبعين لا يجوز ويقرض مسح رجب الحجة في رواية والاصح مسح ما يلاقي البصر
وسنته غسل اليدين الى الرسغين ابتداء والتسمية وقيل مستحبة والسواك
وغسل القدم والافئ بمياه وتخليل الحية والاصابع هو المختار وقيل هو
في الحية فضيلة عند الامام ومحمد وتثليث الغسل والنية والترتيب للوضوء
واستيعاب الرأس بالمسح وقيل هذه الثلاثة مستحبة والاولا ومسح الاذنين
بما الرأس ومستحبة اليقين ومسح الرقبة والمعاني المتأقضة له
خروج شيء من احد السبيلين سوى رجب الفرج او الذكر وخروج بحس
من البدن ان سال بنفسه الى ما لم يحكم المظهر واليق ملائمة ولو
طحا ما او ماء او مرة او غلغا لا يغلغا مطلقا خلافا لابي يوسف في الصاعد
من الجوف ويشترط في الدم المانع مساواة البراق لا المراء خلافا لمحمد
وهو يعتبر انما ذا السبب لمع ما قال قليلا قليلا وابو يوسف اذا جلس
وما ليس حدثا ليس غسل وانجس بالسكر والاعا وحققة بالغ في
صلوة ذات ركوع وسجود ومباشرة فاحشة خلافا لمحمد ونوم مضطجع
او منكبي او مستنجد الى ما لا يزال اسقط لا نوم قائم او قاعدا وركعة او سجدة

بكلور

قالبين

روض

قوس

واليقين

الركعة

الركعة
الركعة
الركعة

ولا خروج دودة من جرح أو كرم سقط منه ومن ذكر وامرأة وفرض
 الغسل غسل النجس ولا ينف وسائر البدن لا ذلك قيل ولا إذا خال الماء
 جلد الألف وسننه غسل يديه وفرجه ونجاسته إن كانت والوضوء
 الأرجلية وتلث الغسل المستوعب ثم غسل الأرجل في مكانين إن كان
 في مستقع الماء وليس على المرأة تنقض صفرتها ولا بلها إن بل أصلها
 وفرض الأزال متى دق وشهوة ولو في نوم عند اتصاله لأخرجه
 خلافاً لابي يوسف ولزوية مستيقظ لم يذكر الاحتلام بللاً ولو مدياً
 خلافاً له ولا يلحق حشفة في قبل أو دبر من أدي حي وإن لم ينزل على
 الفاعل والمفعول ولا يقطع حيض ونفاس لا مذي وودي واحتلام
 بللاً ولا يلحق في بهيمة أو ميتة بلا أنزال وسبب الجمعة والعيدتين
 والأحرام وعرفة ويجب الميت كفاية وعلى من أسلم جنباً والأثر
 ولا يجوز لمحدث مسح مصحف لا بغلافه المنفصل لا المتصل في الصحيح
 وكراهة يالكه ولا مسح رجم فيه سورة الأبرية ولا جنب دخول المسجد
 إلا ضرورة ولا قراءة القرآن ولو دون آية إلا على وجه الدعاء و
 الثن ويجوز له الذكر والسنن والدعاء والحيض والنفساء كالجنب
مسألة ويجوز الطهارة بالماء المطلق كماء السماء والعيون والأودية
 والحار وإن غير طاهر بعض أو صافه أو أنق بالثلب لا بما خرج عن
 طبيعته بكثرة الأوراق أو بعلية غيره أو بالطح كالأشربة والحل وماء
 الورد وما الباقى والمروق ولا بما قليل وقع فيه نجس عالم يكن غديراً

نحو الأبرية

كما شربوا الزعفران
 والصابون

الكل

لا يجوز

نحو

لا يجوز طرفه المصحف تحريك طرفه الآخر أو يمين عشر في عشر وعنه ما لا تحبس
 الأرض بالغرف فانه كالجاري وهو ما يذهب بتبني فجوز الطهارة به ما لم يثر
 النجاسة وهو لون أو طعم أو ريح والنساء المستعمل طاهر غير مطهر هو
 المختار وعن الإمام أنه نجس مخلوط وعند أبي يوسف مخفف وهو ما استعمل
 لغتية أو لرفع حدث خلافاً للمحدث ويصير مستغلاً إذا انفصل وقيل إذا
 استقر في مكان ولو أنفس جنب في البر بلائمة ففيل الماء والرجل
 نجسان عند الإمام وأما في الرجل طاهر والماء مستعمل عنده وعند
 أبي يوسف هما نجسان وعند محمد الرجل طاهر والماء طاهر وموت ما
 يعيش في الماء فيه لا نجسه كالسمك والضفدع والسرطان وكذا موت ما لا
 نفس سائلة كالنمل والذباب والرنور والعقرب وكل أهاب دغ نقد
 طهر لا جلد لا دمي ككرامة والخزير لجانسة عينه والفيل كالسبع وعند
 محمد كالحزير قالوا وما طهر جلده بالذباغ طهر بالذكوة وكذا لحمه وإن لم
 يؤكل وشعر الميتة وعظمها وعصبها وقربها وعادتها طاهرة وكذا شعر
 الإنسان وعظمه فجوز الصلوة معه وإن جاوز قدر الدرهم وقول ما
 يؤكل نجس خلافاً لمحمد ولا يشرب ولو لثنا وي خلافاً لابي يوسف **فصل**
 شرب الخمر لو قوع نجس لا يجوز بغير وروث وخمس عالم يشكر ولا يجوز حمام
 وعصفور فانه طاهر وإذا علم وقت الوقوع حكم بالشمس من وقت ولا
 من يوم وليلة إن لم يشك الواقع ولم يتفصح ومن ثلثة أيام ولياليها إن اشك
 أو تفصح وقال من وقت الوجدان وعشرون دنوا وسطاً إلى ثلثين موت

نحو

نحو

لا يجوز عند الإمام
 لا يجوز عند محمد

النام

خوفارة او غصنور او سام ابرص واربعون الى ستين نحو جماعة او دجاجة
او سنو وكله نحو كلب او شاة او ادي او تنفاخ الحيوان او تنسج وان
لم يكن نزعها ينزع قدر ما كان فيها ويعتق ينزع ما ينبت دلو الى ثلثائه وما
زاد على الوسيط احتسب به وسور الاديج والفرس وما يوكل طاهر وسور
الكلب والخنزير وسباع البهائم بحس وسور الفرة والذجاجة الحلالة وسباع
الطير وسواكن البيت كالحية والفارة مكروه وسور البغل والحمار مشكوك
يتوضأ به ان لم يجد غيره ويتيم وايا قدم جاز وعرق كل شيء كسوره وان
لم يوجد الا بيد الثمر يتيم ولا يتوضأ به عند ابي يوسف وبه يغتسل وعند
الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما **باب** التيميم يتيم المسافر
ومن هو خارج المصر لبعده عن الماء ميلا او لمرض خاف زيادته او بطو
بريه او خوف عدو او سبع او عطش او لفقدالة بما كان من جنس الارض
كالتراب والرمل والحجر ولو بلا يقع خلافا لمحمد وحصة ابو يوسف بالتراب
والرمل ويجوز بالنتع حال الاختيار خلافا له وشرط العجز عن استعمال
الماء الحقيقي وحكم وطهارة التصعيد والاستيعاب في الاصح والنية ولا بد
من نية قرينة مقصودة لا يقع بدون الطهارة فلو تيمم كافر لاسلام لا يجوز
صلاته به خلافا لابي يوسف ولا يشترط تعيين الحدث او الجنابة هو الصحيح
وصفته ان يضرب يديه على التصعيد فيضعهما ثم يسبح بها وجهه ثم يضر بها
كذلك ويسبح بكل كف ظاهر الذراع الاخرى وباطنها مع المرفق ويستوي فيه
الحبة المحدث ويجوز قبل الوقت ويعلى به ما شئت فرض وانفل كالوضوء

وقيل يعتق في كل
برد لوهام

والنوعة والجص والكحل
والبرنج ص

طهره طاهر

والخايض والنفساء

يجوز

ويجوز خوف فوت صلاة جنازة او عيد ابتداء وكذا ابتداء بعد شروعه متوضأ
وسبق حدثه خلافا لما لا يجوز فوت جمعة او وقفية ولا ينقض ردة بل ناقض
الوضوء والقدرة على الماء كاف لطهارة وعلى استعماله فلو وجدت وهو في
الصلوة بطلت صلاته لا ان حصلت بعدها ولو نسيه المسافر في رحله
وصلى بالتيمم لا يعيد وقال ابو يوسف يعيد مادام في الوقت ويستحب
لراجي الماء تأخير الصلوة الى اخر الوقت ويجب طلبه ان لم يكن قد دخل
والا فلا ويجب شرا الماء ان كان له منه ويبيع بمن المثل والا فلا
وان كان مع رفيقه ماء طلبه فان منعته وان تيمم قبل ان يطلب او احب
في المصر لخوف البرد خلافا لما ولا يجمع بين الوضوء والتيمم فان كان اكثر
الاعضاء جردا تيمم ولا يغسل الصحيح ومسح على الجرح **باب**

المسح على الخفين يجوز بالسنة من كل حدث موجب للوضوء لمن وجب
عليه الغسل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت الحدث يوما وليلة للمقيم
وثلاثة ايام ولياليها للمسافر من وقت الحدث وفرضه قدر ثلث اصابع
من اليد على الاعلى وستة ان يبدأ من اصابع الرجل ويمد الى الساق
مفرجا اصابعه خطوطا مرة واحدة وينعه الخرق الكيز وهو ما يبدو
منه قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها وجمع في خفي لا في خفين خلافا
لجاسسة والانكشاف وينقضه ناقض الوضوء ونزع الخف ومشي
المرة ان لم يخف تلف رجله من البرد فلو نزع او مضت وهو متوضئ
غسل رجله فقط وخروج اكثر القدم الى ساق الخف نزع ولو مسح ميم

مترد او

مادام في الوقت

الوقت

بعد الفجر
في الصلاة
في غير الصلاة
في غير الصلاة
في غير الصلاة

فصار قبل يوم وليلة تم مدة المسافر ولو مسح مسافرا قام ليتم يوم ليلة
تخرج ولا تنهها والمعدور ان ليس على الانقطاع فكالمقيم والامسح في
الوقت لا بعد خروجه ويجوز المسح على الجرم فوق الخف ان لبسه قبل
الحديث وعلى الجوب مجلدا او منعلا وكذا على الخنزير الا مسح عن الامام
وهو قوامه لا على عاتقه وقلنسوة وبرقع وقنارين ويجوز المسح وحرقه
الفرجة ونحوها وان شدها بلا وضوء وهو كالعسل فيجمع معه ولا يوقت
ويصح على كل النجاسة مع فرجها ان صرعه عليها كان تحتها جراحة اولا
ولا يكتفى مسح اكثرها فان سقطت عن برة بطل والا فلا ولو تركه من غير
عذر جار خلافا لما وضع على شقاق رجله دوا لا يصل لما تحته بجزء اجراء
الماء على ظاهر الدوا ولا يغتسل اليه في مسح الخف والراس

باب الحصى هو دم ينفضه رحم امرأة بالغة لا ذاء بها واقلة
ثلاثة ايام واكثره عشرة وما نقص عن اقله اورد على اكثره استحاضة وما
تراه من الالوان في مدته سوى البياض الخالص فهو حيض وكذا الظاهر
المحتمل لدمه فيها وهو يمنع الصلوة والصوم وتقضيه دونها
ودخول المسجد والطواف وقربان ما تحت الازار وعند محمد قربان النزع
فقط ويكفر مستحلم وطها وان انقطع انهاء العشرة حل وطها قبل الغسل
وان انقطع لاقبل لا محل حتى تغتسل او يمضي عليها ادى وقت صلوة كاملة
وان كان دون عادتها لا محل وان اغتسلت واقل الطهر خمسة عشر يوما
ولا حلا اكثره الا عند نصب العادة في زمن الاستحاضة واذا زاد الدم على

بليتها وعن ابي
يومان واكثر الثالث

هذا هو الطهر
فان كان الدم
في وقت الصلوة
فان كان الدم
في وقت الصلوة
فان كان الدم
في وقت الصلوة

الحال

بسم الله الرحمن الرحيم

العادة فان جاوز العشرة فالزائد كله استحاضة والا حيض وان كانت مبتدئة
وراد على العشرة فالعشرة حيض والزائد استحاضة والنفاس دم يعقب الولد
وحكمه حكم الحيض ولا حد اقله واكثره اربعون يوما وما تراه الحمل حال الحمل
وعند الوضع قبل خروج اكثر الولد استحاضة وان زاد على اكثره ولها عادة
فالزائد عليها استحاضة والا فالزائد على الاثر فقط استحاضة والعادة
ثبتت وتقتل برة في الحيض والنفاس عند ابي يوسف وبه يفتي وعندنا
لا بد من المعاودة ونفاس المؤمنين من الاول خلافا لمحمد واليسقط ان
ظهر بعض خلقه فهو ولد تصير به امة لنفسه والامة امة ولد ويبيع الطلاق
المعلق بالولد وتقتضي به العدة **فصل** المستحاضة ومن به سلس بول
او استطلاق بطن او انفلت ربح او رعا في داء او جرح لا يرقا فيوضون
لوقت كل صلوة ويصلون به في الوقت ماشا من فرض وتقل ويبطل
بحروجه فقط وقال زفر بدخوله فقط وقال ابو يوسف بايتها كانت
فالمقضى وقت العجز لا يصلي به بعد الطلوع الا عند زفر والمقضى بعد
الطلوع يصلي به الطهر خلافا له ولا ييوسف والمعدور من لا يمضي عليه
وقت صلوة الا والعذر الذي ابتلى به يوجد فيه **باب الاكل**
يطهر بدن المصلي وتؤبه من الخس الحقيق بالما وبكل ما يطهر من غير ما كان
وما الورود وعند محمد لا يطهر الا بالما واخف ان تجس جسده بالذلك
المبالوان جف وكذا ان لم يجف عند ابي يوسف وبه يفتي وان تجس يامع
فلا بد من الغسل والمني تجس ويظهر ان ليس بالفرك ولا يغسل والسيوف

ودم الاستحاضة كغيرها
صلواتها صوما ولا يطهر

هذا هو المعدور
فان كان الدم
في وقت الصلوة
فان كان الدم
في وقت الصلوة
فان كان الدم
في وقت الصلوة

الربول

فان كان الدم
فان كان الدم
فان كان الدم
فان كان الدم

وعنه بالمسح مطلقا والارض بالجفاف وذهاب الاثر للصلوة لا للتميم وكذا
 الاجر المفروش والحصى المنسوب والشجر والخلا غير المقطوع هو المختار و
 المنفصل والمقطوع لا بد من غسله وطهارة المربي بزال عينه ويعني
 ان شق رءوفه وغير المربي بالغسل ثلثا في العصر قل من ان امكن عصر
 والافيا الخفيف حتى يقطع النفاطر وقال محمد بعدم طهارة غير المنصبي
 ابدا ويظهر بساط نجس يجري الماء عليه يوما اوليلة ونحو الروث والعدس
 بالحرق حتى يصير مادا عند محمد هو المختار خلافا لابي يوسف وكذا
 يظهر حار وقع في المذبة فصار ملحا وعني قدرا لدرهم مساحاة في التزيق
 ووزنا بقدر متقال في الكيف من نجس مغلظ كالدم والبول ولو من صبي
 لم ياكل وكل ما يخرج من بدن الادمي موجب للتطهير والنجس وخر الدجاج
 ونحوه وبول الحمار والحصاة والنفارة والحشيش وكذا الروث خلافا لابي
 ومادون ربيع الثوب من مخفف ببول الفرس وما يוכל وخر طير لا يוכל
 وبول النقي مثل رويس الاربعون ودم السمك وخر طيور ما كوله طاهر
 الا الدجاج والبط ونحوها ولعاب البغل والحمار طاهر وعند ابي يوسف
 مخفف وما ورد على نجس نجس كعكسه ولو لف ثوب طاهر في رطب نجس
 فظهرت فيه رطوبة ان كان بحيث لو عصر قطر نجس والا فلا كما لو وضع
 رطبا على مطين بطن نجس وان ولو نجس طرف فسيبه وغسل طرفا بلا
 حركته يظهر ربه نجس بالثوب عليه حركته وسها فغسل بعضها او ذهب
 طرفها وانقته الميتة ولتبها طاهر خلافا لهما والاستحباب ستة من ما

بطل مرة

بول

يخرج من احد السيلين في الرجح وما سن فيه عدد بل مسح نحو خمس حتى
 يبقى يدبر بالبحر الاول ويومل بالثاني ويذبر بالثالث في الصيف ويومل بالاول
 بالاول ويذبر بالثاني والثالث في الشتاء وغسله بالماء افضل يغسل يديه اولا
 ثم المخرج بطن اصبغ او اصبعين او ثلث لا يرونها ويرجي مساحاة ان لم يكن
 صابنا ويجب ان جاور النجس المخرج اكثر من درهم ويعبر ذلك وراء موضع
 الاستحباب ولا يستحب غسله وروث وطعام وميمنة وكذا استعمال القبلة
 واستدبارها ببول ونحوه ولو في الحلاء
كتاب الطلوع
 وقت النجس من طلوع النجس الثاني وهو البياض المعترض في الافق الى طلوع
 الشمس وقت الظهر من ذوالها الى ان يصير ظل كل شي مثليه سوى في الزوال
 وقالوا الى ان يصير مثلا ووقت العصر من انقضاء وقت الظهر الى غروب الشمس
 ووقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض الكائن في الافق
 بعد الحجة وقالوا الحجة قيل وفيه يقيني ووقت العشاء والوتر من انقضاء وقت
 المغرب الى النجس الثاني ولا يقدم الوتر عليها للترتيب ومن لم يجد وقتها لا
 يجان عليه ويستحب الاسفار بالنجس بحيث يمكن ادائه بتزليل اربعين اية
 او اكثر ثم ان ظهر فسداد الطهارة يمكنه الوضوء عادة على الوجه المذكور
 والا يرد بظهر الصيف وتأخير العصر لم تغير الشمس والعشاء الى ثلث الليل
 والوتر الى اخره لمن يقع بالانبياء والا قبل النوم وتجيل ظهر الشاة والمغرب
 وتجيل العصر والعشاء يوم القيمة وتأخير غيرها وتبني عن الصلوة وسجدة التلا
 وصلوة الجفارة عند الطلوع والاستواء والغروب الا عصر يومه وعن السفل

بعد الحجة

بطل مرة

الاولى من وقت الزوال
 والآخر من وقت الغروب
 والوتر من انقضاء وقت العشاء
 والنجس من طلوع النجس الثاني
 وهو البياض المعترض في الافق
 الى طلوع الشمس وقت الظهر
 من ذوالها الى ان يصير ظل كل
 شي مثليه سوى في الزوال وقالوا
 الى ان يصير مثلا ووقت العصر
 من انقضاء وقت الظهر الى غروب
 الشمس ووقت المغرب من غروبها
 الى مغيب الشفق وهو البياض
 الكائن في الافق بعد الحجة وقالوا
 الحجة قيل وفيه يقيني ووقت
 العشاء والوتر من انقضاء وقت
 المغرب الى النجس الثاني ولا
 يقدم الوتر عليها للترتيب ومن
 لم يجد وقتها لا يجان عليه
 ويستحب الاسفار بالنجس بحيث
 يمكن ادائه بتزليل اربعين اية
 او اكثر ثم ان ظهر فسداد
 الطهارة يمكنه الوضوء عادة
 على الوجه المذكور والا يرد
 بظهر الصيف وتأخير العصر لم
 تغير الشمس والعشاء الى ثلث
 الليل والوتر الى اخره لمن
 يقع بالانبياء والا قبل النوم
 وتجيل ظهر الشاة والمغرب
 وتجيل العصر والعشاء يوم
 القيمة وتأخير غيرها وتبني
 عن الصلوة وسجدة التلا وصلوة
 الجفارة عند الطلوع والاستواء
 والغروب الا عصر يومه وعن
 السفل

وركعتي الطواف بعد صلاة العجر والعصر عن قضا فائتة وسجدة تلاوة وصلوة
جنازة وعن السفل بعد طلوع العجر أكثر من سنة وقبل المغرب ووقت الخطبة
أثنا وقبل صلاة العيد وعن الجميع بين صلاتين في وقت الأبرقة ومزدلفة ومن
طهر في وقت عصر وعشا صلتهما فقط ومن هو أهل فرض في آخر وقت يقضي
لا من حاجت فيه **باب** **الأذان** سن للفرائض دون غيرها
ولا يؤذن لصلاة قبل وقتها ويأد فيه لو فعل خلافا لابي يوسف في العجر ويؤذن
للغائبة ويقم وكذا لأول الطواف وخبر فيه للشافعي وكره تركها للشافعي لا لمصل
في غيره في المصنف يذكرها للشافعي توصف الأذان معروفة ويؤاد بعد فلا
إذا زل العجر الصلوة خير من النوم مرتين والإقامة مثله ويؤاد بعد فلا
قامت الصلوة مرتين ويترسل فيه ويجرد فيه ويكره الترجيع والتلحين ويستقبل
بها القبلة ويجول وجهه يمنة ويسرة عند حي على الصلوة وحي على الفلاح ويستدير
في صومعته إن لم يجد التحويل واقفا ويجعل أصبعيه في أدنيه ولا يتكلم في اثناهما
ويجلس بينهما الأفي المغرب فيفصل سكتة وقالوا بجلسته خفيفة واستحسن المتأخرون
التنويب في كل الصلوات ويؤذن ويقم على ظهره جازا إذا كان المحدث وكره الإقامة
وإذا كان الخشب ويجاد إذا كان المارة والمجنون والسكران ولا تعاد الإقامة وسحب
كون المؤذن عالما بالسنة والاقوات وكره الأذان الفاسق والقمي والقاعد
١٧ إذا كان العبد والاعمى والأعرج وولد الرزى وإذا قال حي على الصلوة قام
الإمام والجماعة وإذا قال قد قامت الصلوة شرعوا وإن كان الإمام غائبا أو
هو المؤذن لا يقومون حتى يحضر **باب** **شروط الصلوة**

هي طهارة بدن المصلي من حدث وحيث وثوبه ومكانه وسر عورته وأستقب
القبلة والنية وعورة الرجل من تحت سترته إلى تحت ركبته والامة مثله
مع زيادة بطنها وظهورها وجميع بدن الحرة عورة الأوجها وكيفية وقدمها
في رواية وكشف ربيع عضو هو عورة يمنع كاللبطن والمخذ والساق
وسعرها النازل وذكره بمفرده والاشنيين وحدها وحلقه الذبر بمفردها
وعاديم ما يزيل الحاسة يصلي معها ولا يعيد ولو وجد ثوبا ربعه طاهر
وصلّى عاريا لا يحزنه وفي أقل من ربعه تحيز ولا فضل الصلوة به وعند محمد
تلكم وإن لم يجد ما يستر عورته فصلّى قائما بركوع وسجود جاز والافضل أن
يصلّى قاعدا بايما وقبله من مكة عين الكعبة ومن بعد جهتها فإن جهتها
ولم يجد من يسأله عنها تحرى وصلّى فإن علم خطابه بعدها لا يعيد وإن علم
به فيها استدراجه وكذا إن تحول رأيه وإن شرع بلا تحيز لا يجوز وإن
أصاب وعند أبي يوسف إن أصاب جازت وإن تحرى قوم جهات وجعلوا
حال إمامهم جازت صلوته من لم يقدمه بخلاف من تقدمه أو علم حاله وخالفه
وقبله الحائض جهته قدره ويصل قصد قلبه الصلوة تحريمها ضمن التلفظ
إلى القصد فضل ويكفي مطلق النية للسفل والسنة والتراخي في التخييم والمعرض
شرط تعيينه كالعصر مثلا والمقتدى بنوي المئابة أيضا والجماعة بنوي
الصلوة لله والدعاء للميت ولا يشترط نية عدد الركعات **باب**
صفة الصلوة فرضها التحريمية وهي شرط والقيام والركوع والسجود
والعود الأخير قدر الشتر وهي أركان وأخروج بضعية فرض خلافا لما

وعند أبي يوسف إنما يمنع
الكشاف الأثر وفي النصف
عنه روايتان

بعضه
الركعة
الركعة

الركعة
الركعة
الركعة

وواجبها قراءة الفاتحة وصم سورة وتعيين القراءة في الاولين ورعاية الترتيب
في فعل مكرر وتعديل الاركان وعند اي يوسف هو فرض والقعود الاول
والشهران ولفظ السلام وقنوت التبركات العيدين والحمد في
مجلسه والاسرار في مجلسه واستتم رفع اليدين للتحريم وشرا صا به وحسن
الامام بالكبير والثاء والقعود والتسمية والثامين براء ووضع يمينه
على يساره تحت سترته وتكبير الركوع وسبحه ثلثا ورفع منه واحد ركبتيه
بيديه وتخرج اصابعه وتكبير السجود وسبحه ثلثا ووضع يديه وركبتيه
واقر اش رجلاه اليسرى ونصب اليمنى والقومة والمجلسة والصلوة على
النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء وادابها نظرة الى موضع سجوده وكظم فيه
عند انشأوب واخراج كفيه من كفيه عند التكبير ودفع السعال ما استطاع
والقيام عند حي على الصلوة وقيل عند حي على الطلوع والشرع عند
قد قامت الصلوة **فصل** ينبغي احتشوع في الصلوة واذا اراد الدخول بها
كبر حادفا بعد رفع يديه محاذيا بها يمينه ثمحي اذنيه وقيل مائتا وعند اي
يوسف يرفع مع التكبير لقلبه والمراة ترفع حذاء منكبها ومقارنته تكبير
المؤمن تكبير الامام افضل خلافا لما ولو قال بدل التكبير الله اجل او اعظم
او الرحمن اكبر ولا اله الا الله او كبر بالفارسية صح وكذا لو قالها عاجزا عن
العربية او ذبح وسبىها وغير الفارسية من اللسان مثلها في الصحيح ولو
شرح بالهم اغفر لي لا يجوز وقال ابو يوسف ان كان يحسن التكبير لا يجوز
الا به ثم يعتمد يمينه على راسه يساره تحت سترته في كل قيام سن فيه ذكر وعند

محمد في قيام شرع فيه قراءة فيصنع في القنوت وصلوة الجنازة خلافا له ويرسل في
قومة الركوع وبين تكبيرات العبدان فاما ثم يقرأ سبحانك اللهم الى اخره ولا يسم
وجهه وجهي الى اخره خلافا لابي يوسف ثم يعود بسلام القراءة فياتي به المسبوق
عند قضاء ما سبق لا المعندي ويخرج عن تكبيرات العيد وعند اي يوسف هو
تبع للثاني فياتي به المعندي ويقدم على تكبيرات العيد ويسمي سرا اول كل
كل ركعة لا بين الفاتحة والسورة خلافا لمحمد في صلوة المحامدة وهي آية من
القرآن انزلت للفعل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة
ثم يقرأ الفاتحة وسورة او ثلث آيات واذا قال الامام ولا الصائين امن
هو والمؤمن سرا ثم يكبر راکعا ويعتمد بيديه على ركبتيه ويخرج اصابعه باصبع
ظفر غير ارفع راسه ولا منكس ويقول ثلثا سبحان ربي العظيم وهو ادناه
وتسبح للزيادة مع الايتار المنفردة ثم يرفع الامام قائلا سمع الله لمن حمده
ويكتفي به وقال ايضاً اليه ربا لكل الحمد ويكتفي المعندي بالحمد اتفاقا والمنفرد
يجمع بينهما في الاصح وقيل كالمعندي ثم يكبر ويسجد فيصنع ركبته ثم يديه ثم
وجهه بين كفيه ضاماً اصابع يديه محاذية اذنيه وييدي صبعيه ويجافي
بطنه عن مخدبه ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة والمراة تخفض وتلرق بطنها
بمخذيها ويقول سبحان ربي الاعلى ثلثا وهو ادناه ويسجد بافقه وجهه يمين
فان اقتصر على احدها او على كور عمامته جاز مع الكراهة وقال لا يجوز الاقتصار
على الايمن من غير عذر ويجوز على فاضل ثوبه وعلى شئ تجد حجه وتستقر جهته
عليه لا على ما لا تستقر وان سجد للرجحة على ظهر من هو معه في صلاة جاز وهي

ثم بالرفع عند محمد وعند أبي يوسف بالوضع ثم يرفع رأسه مكبرا ويجلس مطمئنا
 ويكبر وسجد مطمئنا ثم يكبر للموضف يرفع وجهه ثم يديه ركعته ويضع يدها
 من غير هود ولا اعتماد بيده على الأرض والثانية كالاولى الا انه لا يثني
 ولا يعوذ ولا يرفع يديه الا في **فصل** فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية
 من الركعة الثانية افتش رجله اليسرى فجلس عليها ونصب يمينه ونصب
 وجهه اصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه موجبة
 نحو القبلة وقرا شهدا بن مسعود رضي الله عنه وهو النقيت لله والصلوات
 والصلوات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 ولا يزيد عليه في القعدة الاولى ويقرا في ما بعد الاولي في الفاتحة خاصة والتفرد
 الثاني كالاول والامانة تتورك فيهما وهوان تجلس على اليها اليسرى وتخرج
 كلتا رجلتيك من الجانب الايمن فاذا اتم الشهادتين صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
 ودعا بما يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة لا بما يشبه كلام الناس
 ثم يسلم عن يمينه مع الامام فيقول للسلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك
 وينوي الامام من عن يمينه ويساره من الحفظة والناس الذين معه في
 الصلوة والمقيد كذلك وينوي امام في الجانب الذي هو فيه وفيما ان
 خاداه والمنفرد الحفظة فقط **فصل** يجهر الامام بالقراءة في الجمعة والعيد
 والعجوة واولي العشاين اداء وقضاء وخيرا لمنفرد في ثقل الليل وفي الغرض
 الجهر ان كان في وقت وجبة حتما فيما سوى ذلك وادنى الجهر السماع

وهي افضل وان سجد او
 سكت جانبا

غيره وادنى الحفظة السماع نفسه في الصحيح وكذا كل ما يتعلق بالسطق كالطلاق
 والعناق والاستبشا وغيرها ولو ترك سورة اولي العشا قضاها في
 الاخرين مع الفاتحة وجهر بها ولو ترك فاجهر بها لا يقصنها وقصر القراءة
 آية وقال ثلث آيات قصار وآية طويلة وسنتها في السجدة الفاتحة
 وآية سورة شاة وآمنة نحو البروج والنسفت في الحجر وفي احضار ربوع
 آية او خمسون واستحسنوا طوال المفصل فيها وفي الظهر واوسطه في
 العصر والعشا وقصاره في المغرب ومن انحرف الى البروج طوال ومنها الى
 لم يكن اوسط ومنها الى الاخر قصار وفي الضرورة بقدر الحال وتصل الاول
 على الثانية في الحجر فقط وعند محمد في الكل ولا يتعين من القرآن صلوة
 بحيث لا يجوز غيره وكبره التعيين ولا يقدر المومئ بل يستمع وينصت وان قرا
 امامه آية الرقيب والترهيب او خطب او صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وان في
 والدائس **فصل** الجماعة سنة مؤكدة واولي الناس بالامامة
 اعلمهم بالسنن ثم اقرا وهم وعند أبي يوسف بالعكس ثم اورعهم
 ثم استهم ثم احسنهم خلفا وتكره امامة العبد والاعرابي والاعمى
 والفاسق والمتدع ولدا الرزق فان تقدموا جاز وتكره تطويل
 الامام الصلوة وكذا جماعة النساء وحدهن فان فعلن ثقت الامام
 وسطهن كالغرة ولا يحضرن الجماعات الا العجوز في الحجر والمغرب
 والعشا وجوزا حضورها في الكل ومن صلى مع واجدا قامه عن
 يمينه ويتقدم على الاشقيز فصاعدا ويصفا الرجال ثم الصبيان ثم الحنا

والاستبشا
 والاعرابي
 والاعمى
 والفاسق
 والمتدع
 ولدا الرزق
 فان تقدموا
 جاز وتكره
 تطويل
 الامام الصلوة
 وكذا جماعة
 النساء وحدهن
 فان فعلن
 ثقت الامام
 وسطهن كالغرة
 ولا يحضرن
 الجماعات
 الا العجوز
 في الحجر
 والمغرب
 والعشا
 وجوزا
 حضورها
 في الكل
 ومن صلى
 مع واجدا
 قامه عن
 يمينه
 ويتقدم
 على الاشقيز
 فصاعدا
 ويصفا
 الرجال
 ثم الصبيان
 ثم الحنا

والنخل والاسراومريم والنج اولاً والفرقان والنخل والتم تزييل وض في فصلت
والنج والاستفاق والعلق وعلى من سبع ولو غير قاصد وعلى المؤمنين بطلاوة
امامهم ولا يجب بطلاوة اصله الا على ما مع ليس معه في الصلوة ولو سمعها
المصل من ليس معه لا يسجد في الصلوة ويسجد بعدها فان سجد فيها لا يجوز
ولا تبطل الصلوة ولو سمعها من امام فاقدي به قبل ان يسجد سجدة معه وان
اقدى بعدها سجد فان في تلك الركعة لا يسجد اصلاً وان في غيرها سجدها
خارج الصلوة كالولم يقعد ولا تقضى الصلوة خارجها ثم دخل في
الصلوة واعادها وسجد ركعة عن النلاوتين وان سجد الاولى ثم سجد واعادها
يسجد اخرى ولو كرر اية واحدة في مجلس واحد ركعة سجدة واحدة وان بدّلها
او المجلس لا وسددة الثوب والدياسة والانتقال من عشرين الى آخر تبديل
ولو تبدل مجلس السامع تكرر الوجوب عليه وان اتم مجلس الثاني وان
تبدل مجلس الثاني واتحد مجلسه لا وكيفيته انه يسجد بشرائط الصلوة بين
كلمة من غير رفع يده ولا تشهد ولا سلام وكذا ان يقرأ سورة ويدع
اية السجدة لا عليه ويدب ان يقم اليها اية او ايتين قبلها واستحسن اخذها
عن السامع وتقصي **المسافر** من جاوز بيوت مصر

والمسافر من جاوز بيوت مصر
والمسافر من جاوز بيوت مصر
والمسافر من جاوز بيوت مصر

وهو فرض فيه ركعتين

آخر

آخر اوقية وهي خمسة عشر يوماً او اكثر ولو نواها بموضع مكة ومضى لا
يصير مقبلاً الا ان يبيت باحداهما وقصران نوى قبل منها اول يوم ويبقى سبعتين
وكذا عسكر نواها بارض الحرب او حاصراً امصارها او حاصراً اهل البقي
في دارنا في غير ذلك اهل الاجبية لو نواها في الاصح ولو اقدى المسافر المقيم
في الوقت صح ويصح ومعه لا يصح واقضاء المقيم به صحيح ويقصر هو ويتم
المقيم بطلاوة في الاصح ويسجد له ان يقول لم اتموا صلاتكم فاني مسافر
ويبطل الوطن الاصل بمثل لا بالسفر ووطن الاقامة بمثل والسفر والاصل
وقاية السفر تقضي في الحضر ركعتين وقاية الحضر تقضي في السفر ركعتين
والمعبر في ذلك آخر الوقت والعاصي كغيره وبينة الاقامة والسفر تعتبر
من الاصل دون الشيع كالعبد والمزاة والجذري **المسافر**
لا يقع الا بسبعة شروط المرافقة والسفطان او نائبه ووقت الطهر
والخطبة والجماعة والاذن العام والمصر كل موضع له امير وقاض يسجد
الاحكام ويقيم الحدود وقيل ما لواجمع الظاهر في اكر مساجده لا يسجد
وفناؤه ما اتصل به معداً لها محبة ويصح في مصر في مواضع وعين الامام في موضع
فقط وعند اي يوسف في موضع غير ان حال بينهما يتر ومضى في موسم
تصح الجمعة فيها للخليفة او امير الجاهل لا امير الموسم ولا بعرفات وقضت
الخطبة شنيعة او نحوها وعندها لا بد من ذكر طويل يسمي خطبة وسنتها
ان يحطب قائماً على طهارة خطبتين يعقل بينهما مجلساً مشتملين على بلاء
آية ولا يصح اي التفوى والصلوة على النبي صلى الله عليه ولم فيكره ترك ذلك

والمسافر من جاوز بيوت مصر
والمسافر من جاوز بيوت مصر
والمسافر من جاوز بيوت مصر

شروط وجوب

مخيمه قدم سابقه دون خطه

وأقل الجماعة ثلثة سوى الإمام وعند أبي يوسف اثنان وقيل محمد معه
فلو نفر وأقبل بجوده يستأنف الطهر وعندها لا يستأنفها إلا أن نفر
قبل شروعه وتبطل خروجه وقت الطهر وسر وط وجوبها ستة الأقامة
بمع والذكورة والصححة والحركة وسلامة العينين فلا تجب على الأعرج
وإن وجد قائدا خلافا لها ومن هو خارج المصرا كان يسمع النداء تجب
عليه عند محمد وبه يفتى ومن لاجعة عليه أن إذا اجازته عن فرض الوقت
والمسافر والعبد والمرضي أن يوم فيها ومنعقد بهم ومن لا عذر له لو صلى
الطهر قبلها جاز مع الكراهة ثم إذا سعى إليها والإمام فيها تبطل طهره وقال
لا تبطل ما لم يذكر الجماعة ويشرع فيها وكرة للعدو والمسجون أداء الطهر
بجماعة في المصنوعين ومن أدركها في التشهد وجوز التسليم بجمعة وقال
محمد يتم طهره إن لم يذكر أكثر الثانية وإذا جهر الإمام فلا صلوة ولا كلام
حتى يفرغ من خطبته وقال الألبان الكلام بعد خروجه مالم يشرع في الخطبة ويجب
السعي وترك البيع بالأذان الأول فإذا جلس على المنبر أذن بيزيديه
ثانياً واستقبلوه مستمعين فإذا أتم الخطبة أقمت **باب**
العينين تجب صلوة العبد وشرايطها كشرائط الجماعة وجوبا وإذا سوى
الخطبة ونزب في الفطر أن يأكل شيء قبل صلاته ويستاك ويغتسل ويتطيب
وبلبس حسن ثياب ويؤدي فطرته ويتوجه إلى المصلي ولا يجهر بالتكبير
في طريقه خلافا لها ولا تبطل قبلها ووقتها من ارتفع الشئ إلى زوالها
وصفتها أن يصلي ركعتين تكبيرة الأولى ثم يركع ثم يكبر ثلث ثم يقرأ

والدجلين
وكذا الخلاف في الركعة

في صلاة العبد وشرايطها كشرائط الجماعة وجوبا وإذا سوى الخطبة ونزب في الفطر أن يأكل شيء قبل صلاته ويستاك ويغتسل ويتطيب

الفاتحة

الفاتحة وسورة ثم يركع ويسجد ويبدا في الثانية بالقرأة ثم يكبر ثلث ثم أخرى
للركوع ويرفع يديه في الركعة ويخطب بعدها خطبة يعلم الناس أحكام الفطرة
ولا تقضى إن فاتت مع الإمام وإن منع عذر عنها في اليوم الأول صلواتها في
الثاني ولا تصلي بعده ولا يصح كاليفطر لكن تجب تأخيرها إلى أن يصلي
ولا يكبر قبلها في المختار ويجهر بالتكبير في طريق المصلي ويعلم في الخطبة تكبير
الشري واللاحقة ويجوز تأخيرها إلى الثاني والثالث بعدد ويؤخر عذر والاجتماع
يوم عرفه مشبه بالواقفين ليس بشيء وتجب تكبير الشري من غير عذر
إلى غير يوم العيد على المقيم بالمصر عقيب فرض أدبي جماعة مستحبة وبالله
تجيب على المرأة والمسافر وعندها إلى عصر آخر أيام الشري على من يصلي
الفرض وعليه العلو وصفته أن يقول مرة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله
وأشهد أن الله أكبر والله أكبر **باب**
صلوة الخوف إذا اشتد الخوف من عدو أو سبع جعل الإمام طائفة بأزاء العدو وصلى
بطائفة ركعة إن كان مسافرا إلى الغزو وكثيرا إن كان مقيما أو في المعركة
ومضت هذه إلى العدو وجاءت تلك وصلى بهم ما ينبغي وسلم وحده ودعوا
إلى العدو وجاءت الطائفة الأولى وأتموا بقراءة ثم الطائفة الأخرى
وأتموا بقراءة ويتطهل المصلي والركوب والمقابلة وإن اشتد خوفه وعجزوا
عن الصلوة بهذه الصفه صلوا وحدا ركعتا يومئذ إلى أي جهة قدروا
أن عجزوا عن التوجه ولا يجوز بلا حضور عدو وأبو يوسف لا يجزها
بعد النبي صلى الله عليه وسلم **باب**
المختار بوجه المختصر إلى

ولا يركع المومن إن تركه إقامة

الأجر والخشب ويهاك التراب ويسمى البر ولا يرفع ويكره بناؤه بالحصى والاجر
 والحطب ولا يدفن ثناني في قبر الا بضرورة ولا يخرج من القبر الا ان تكون الارض
 مقصوبة ويكره وطئ البر والجوس والنوم عليه والصلوة عنده **باب**
الشهيد هو من قتلته اهل الحرب او البغي او قطع الطريق او وجد في المعركة
 وبه اثر او قتله مسلم ظاهرا لم يجب غسله دية فيكفن ويصل عليه ولا يغسل ويدفن
 بوجهه ويأبى الا ما ليس من جنس الكفن كالغزو والخشب والحف والسلاح
 ونحو ذلك ويقتصر مراعاة الكفن السنة وان كان صبي أو مجنون أو حائضا أو نفسا
 يغسل خلافا لما يغسل ان قتل في المصروع لم يعلم انه قتل عدا ظاهرا وكذا ان ارتث
 بان اكل او شرب او عولج او باع او اشترى او عاش اكثر يوم عند ابي يوسف خلافا
 لمحمد او مضى عليه وقت صلوة وهو يعقل او آتته جثة او قتل من المعركة حيا او
 اوصى مطلقا عند ابي يوسف وقال محمد ان اوصى بامر اخر ويلا يغسل ومن قتل
 عدا او قضا من غسل وصلى عليه ومن قتل لبغي وقطع طريق يغسل ولا يصل عليه
 ويصل على قاتل نفسه خلافا لابي يوسف **باب** **الصلوة في**
الكلية فتح فيها الفرس والنقل ومن جعل فيها ظهرا الى ظهر امامه جاز ولو الى
 وجهه لا يجوز وكذا ان يجعل وجهه الى وجهه ولو خلفوا حولها جازت صلوة من
 هو اقرب اليها منه امامه ان لم يكن في جانبه وجوز الصلوة فوقها وتكسرها
كتاب الزكاة هي ثلثك جزء من المال معين شرعا من فقير
 مسلم غير عايشي ولا مولا مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى وشرط
 وجوبها العقل والبلوغ والاسلام والحرية ومالك نصاب حوي فارغ عن الدين

وهو ما جاز وان كان
 خارجها

وعلى

وحاجته الاصلية نام ولو قد رآ ملكا تاما فلا تجب على مجنون ولا صبي ولا مكاتب
 ولا مديون مطالب من العباد في قدر دينه ولا في مال صبار وهو المفقود والساقط
 في البحر والمقصوب لا يئنه عليه ومدفون في برية نسي مكانه وما اخذ مصادرة
 ودين كان قد جحد ولا يئنه عليه بخلاف دين على مقرر ملي او مفسر او مفلس او جاحد عليه يئنه
 بخلاف المحدث في المفلس وبخلاف ما دفن في البيت ونسي مكانه وفي المدفون
 في الارض والكرم اختلاف ويذكر الدين عند قبضه فحق بدل مال التجارة عند
 قبضه او بعثه وبدل مال ليس كذلك عند قبضه نصاب وبدل ما ليس مال عند
 قبضه نصاب وحولان حول وقلا يذكى ما قبض منه مطلقا الا اذنية والارض
 وبدل الكفاية فعند قبضه نصاب وحولان حول وشرط اداها بنية مقارنة
 للاداء او لغرض المقتدر الواجب ولو تصدق بالكل ولم ينوها سقطت ولو
 ببعض سقطت حصته عند ابي يوسف خلافا لمحمد وتكره الحيلة لاسقاطها
 عند محمد خلافا لابي يوسف ولو اشترى عبد التجارة فنوى استحدامه بطل
 كونه للتجارة وما نوى الخدمة لا يصير للتجارة بالنية ما لم يبعه وكذا ما ورث
 وان نوى التجارة في ما ملكه هبة او وصية او نكاح او حلق او صلح عن قود
 كان لها عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقيل الخلاف بالعكس ونفا تغيير الناذر
 للتصدق في اليوم والدرهم والغير **باب** **زكاة السواك**
 السائمة التي تكتفي بالرعي في اكثر احوال وليس في اقل من خمس من الابل
 زكاة فاذا كانت حسنا سائمة فيها شاة وفي اعشر ثمان وفي خمس عشرة
 ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين الى خمس والستين

(Marginal notes in Arabic script, including phrases like 'والمكاتب' and 'والمديون')

بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية وفي ست وثلاثين إلى خمس وأربعين
بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة وفي ست وأربعين إلى ستين حقة وهي
وهي التي طعنت في الرابعة وفي إحدى وستين إلى خمس وسبعين جدعة وهي
التي طعنت في الخامسة وفي ست وستين إلى سبعين بنت لبون وفي إحدى
وسبعين إلى مائة وعشرين **فصل** ثم في كل خمس شاة إلى مائة وخمس وأربعين
فيها حقتان وبنت مخاض إلى مائة وخمسة ففها ثلث حقائق ثم في كل خمس
شاة إلى مائة وخمس وسبعين ففها ثلث حقائق وبنت مخاض إلى مائة وست
وثلاثين ففها ثلث حقائق وبنت لبون إلى مائة وست وستين ففها أربع
حقائق إلى مائتين ثم يفعل في كل خمس كما فعل في الخمسين التي بعد المائة
والخمسيت واليخت والعراب **فصل** وليس في أقل من ثلاثين من
البقر زكوة فإذا كانت ثلاثين سائمة ففيها يبيع وهو ما طعن في الثانية أو
سبعة إلى أربعين ففيها يسمن وهو ما طعن في الثالثة أو مائة ولا شيء فيما
نادر إلى أن يبلغ ستين وعند الإمام فيه عساة وفي الستين يبيعان وفي
سبعين مائة ويبيع وهكذا يحسب كلما زاد عشر ففي كل ثلاثين يبيع وفي كل
أربعين مائة وأجواميس كالبقرة **فصل** وليس في أقل من أربعين
من الغنم زكوة فإذا كانت أربعين سائمة ففيها شاة إلى مائة وأحدى وعشرين
ففيها شاتان إلى مائتين وواحدة ففيها ثلث شياه إلى أربعين ففيها أربع
شياه ثم في كل مائة شاة والقان والمعدسوا وادنى ما يتعلق به الزكوة
ويؤخذ في القدمة الشئ وهو ما تمت له ستة منها **فصل** إذا كانت

والأربعين إلى مائة من الشئ
والأربعين إلى مائة من الشئ

الحيل

الحيل سائمة ذكورا وإناثا ففيها الزكوة خلافا لما كان شاة على عن كل فرس
دينارا وإن شاة قومها وأعطى من قيمتها ربع العشر إن بلغت نصابا وليس
في الذكور الخلف شيئا قافا وفي الإناث الخلف عن الأمام روايتان ولا شيء
في البغال والحمر عالم تكن للحجارة وكذا النضلان والحملان والجاميل إلا أن
يكون معها كبير وعند أبي يوسف فيها واحدة منها ولا في الحواميل والعوامل
والعلوفة وكذا السائمة المشتركة إلا أن يبلغ نصيب كل منها نصابا ومن
رجع عليه سن فلم يوجد عنده دفع أدنى منه مع الفضل وأعلى منه وأخذ الفضل
وقيل يجب للساعي ويجوز دفع البيع في الزكوة والعشر والخراج والكفارات
أو المدد وصدقة الفطر وتسقط الزكوة بملك المال بعد الحول وإن هلك
بعضه سقطت حصته ويصرف الباقي إلى العفو أو لا ثم إلى نصيب يملكه ثم ومن عند
الإمام وعند أبي يوسف يصرف بعد العفو الأول إلى نصيب شاة أو الزكوة
تعلق بالنصاب دون العفو وعند محمد بما فلو هلك بعد الحول أربعون
من ثمانين شاة يجب شاة كاملة وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر
من أربعين يبيع أربع بنت مخاض وعند أبي يوسف خمسة وعشرون جزءا من
ستة وثلاثين من بنت لبون وعند محمد نصف بنت لبون ومنها وتأخذ الشاة في
الوسط الأعلى ولا الأدنى ولو أخذ البغاة زكوة السوائم أو البغاة أو الخراج

يفتى أربابها أن يعيدوها خفية إن لم يصرفوها في حقها إلا الخراج **باب**
زكوة الذهب والفضة والعروض نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب
الفضة مائتا درهم وفيها ربع العشر ثم في كل أربعة مثاقيل وأربعين درهما

بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية وفي ست وثلاثين إلى خمس وأربعين

بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة وفي ست وأربعين إلى ستين حقة وهي
وهي التي طعنت في الرابعة وفي إحدى وستين إلى خمس وسبعين جدعة وهي
التي طعنت في الخامسة وفي ست وستين إلى سبعين بنت لبون وفي إحدى
وسبعين إلى مائة وعشرين

فصل ثم في كل خمس شاة إلى مائة وخمس وأربعين
فيها حقتان وبنت مخاض إلى مائة وخمسة ففها ثلث حقائق ثم في كل خمس
شاة إلى مائة وخمس وسبعين ففها ثلث حقائق وبنت مخاض إلى مائة وست
وثلاثين ففها ثلث حقائق وبنت لبون إلى مائة وست وستين ففها أربع
حقائق إلى مائتين ثم يفعل في كل خمس كما فعل في الخمسين التي بعد المائة
والخمسيت واليخت والعراب

هذا هو الأصل في الصوم
 وهو ترك الأكل والشرب والوطئ من الغد إلى الغروب مع نيّة من أهله وهو
 مسلم عاقل طاهر من حيق ونفاس وصوم رمضان فريضة على كل مسلم
 مكلف أداء وقضا وصوم المندور والكفارة واجب وغير ذلك نقل وصوم
 العيدين وأيام التشريق حرام ويجوز أداء رمضان والنذر المعين
 نيّة من الليل إلى ما قبل نصف النهار لا عنده في الأمتح وبطلان النيّة وبطلان
 النفل وصوم رمضان نيّة واجبا حراما مع المقيم لا النذر المعين بل
 عما نواه ولو نوى المريض أو المسافر فيه واجب آخر وقع عا نوى وعند
 عن رمضان والنفل كله يجوز نيّة قبل نصف النهار والقضاء والنذر
 المطلق والكفارات لا تصح إلا نيّة معينة من الليل وثبت رمضان
 بروية هلاله أو بعد شعبان ثلثين ولا يصام يوم الشك لا تطوعا وهو
 ابن وافق صوما يعتاده ولا في صوم الخواص ويفطر غيرهم بعد نصف
 النهار وكره صومه عن رمضان أو عن واجب آخر وكذا أن نوى أن
 كان رمضان فعنه ولا فعن نفل أو عن واجب آخر وصح في الكل عن رمضان
 أن ثبت والافق نوى أن جرم ونفل أن ردد وإن قال أن كان رمضان
 فأنأ عنه وإلا فلا يصح ولو ثبت رمضان نيّة ولا يصير صايما وإذا كانت
 بالساعة فلا قبل في هلال رمضان جرم عدل ولو عبدا أو انثى أو محدودا في
 قذف تاب ولا يشترط لفظ الشهادة وفي هلال الفطر وذو الحجة شهادة
 حزين أو حر وثبت بشرط العدالة ولفظ الشهادة لا الدعوى وإن لم يكن

كتاب الصوم

بالساعة فلا بد في الكل من جمع عظيم يقع العلم بحرم وفي رواية يكفى بالشهر
 وقال الحارثي يكفى لواحدان جامعا خارج البلد أو كان على مكان مرتفع
 ولو صاموا ثلثين ولم يروه حل الفطران صاموا بشهادة اثنين وإن شهد
 واحد لا يحل ومن رأى هلال رمضان أو الفطر ورّد قوله صام وإن افطر
 قضى فقط ويجب على الناس التماس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان
 ورمضان وإذا ثبت في موضع لنم جميع الناس وقيل يختلف باختلاف
 المطالع **باب موجب الفساد** يجب القضاء
 والكفارة كفارة الظهار على من جامع أو جموع في رمضان عبدا في أحد
 السبيلين أو أكل أو شرب عبدا غدا أو دواء وكذا الواحيم أو اعتاب
 فظن أنه فطره فاكل عبدا ولا كفارة بافساد صوم غير رمضان ويجب
 القضاء فقط لو افطر خطأ أو مكرها أو احقن أو استغط أو افطر
 في ذنبه أو داوى جارية أو أتمه فوصل الذوا إلى جوفه أو دعاغه أو ابتلع
 حصاة أو حديدا أو استقاء ملك فيه أو سحر بيضة ليلا أو الجرح طالع أو
 افطر يظن الغروب ولم تغرب أو أكل ناسيا فظن أنه افطر فاكل عبدا أو صب في خلقة ناسيا
 أو جمعت ناسية أو مخبونة أو لم ينو في رمضان صوما ولا فطر أو كذا
 لو أصبح غير ناسيا وللصوم فاكل وعندها يجب الكفارة أيضا ولو أكل
 أو شرب أو جامع ناسيا لا يفطر وكذا لو نام فاحمل أو انزل ينظر أو
 أدهن أو اكتمل أو قبل أو اعتاب أو اجم أو عليه القى أو ثوبا قليلا أو
 أصبح جنباً أو صب في ذنبه ماء وكذا لو صب في حليله دهن أو غيره خلافا

لا يي يوسف وأن دخل حلقه عيارا ودخان أو ذباب لا يفترو ولو مطرا أو ثلج
أفطر في الأصح ولو وطئ ميتة أو بهيمة أو في غير السبيلين أو قبل أو لمس أن
انزل أفطروا فلا وأن ابتلع ما يبرأ سانه فان كان قدر الخمسة قضى وإن
كان دونها لا يقضى إلا إذا أخرج ثم أكله ولو أكل سمسة من الخابج أن ابتلعها
أفطروا من معها فلا والي ملأ الم إن عاد أو أتعبد بفسد عذابي يوسف
وهمان كان قليلا لا يفسد ومحمد يفسد بأعادة القليل لا يعود الكثير وكره
ذوق شيء ومضغ بلا عذر ومضغ العلكة والقيلة أن لم يامن على مضغ إلا أن
امن ولا الكحل ودهن الشارب والسواك ولوعث ومضغ طعام لا دمنه
لطف ولا يكره عند الامام الاستنشاق للبرد وكذا الاعنسان والتلفف
بشوب ولا يكره ذلك عند أبي يوسف وقيل تكره المضغ لغير عذر والمباشرة
والمعاقة وسحب السحور وتأخيرها وتجميل الفطر **فصل** في سباح الفطر
لمريض خاف زيادة مرضه بالصوم والمسافر وصومه أحب إن لم يضره ولا قضا
إن ماتا على حالهما وجب بقدر ما فاتهما إن صح أو أقام بقدره ولا يقدر القيمة
والاقامة فيطعم عنه وليه لكل يوم كالنظرة ويلزم من الثلث أن أوصى والآخر
فلا لزوم وإن تبرع بصرح والصلوة كالصوم وفدية كل صلوة كصوم يوم هو
الصحيح ولا يصوم عنه وليه ولا يصلي وقضاء رمضان إن شافقه وإن شا
تابعه فان آخره حتى جاء آخر قدم الاداء ثم قضى ولا فدية عليه والشيخ الثاني
إذا عجز عن الصوم يفترو ويطعم لكل يوم كالنظرة وإن قدر بعد ذلك لزومه القضا
وحامل أو مريض خاف على نفسه أو ولدها فتفطر وتقضى بلا فدية ويلزم

ولا الحجة

والصالح في رواية

منوم نقل شرع فيه الآتي الأيام المهيبة ولا يساح له الفطر بلا عذر في رواية وسباح
بعذر الضيافة ويلزم القضاء أن أفطروا ولو نوى المسافر الفطر ثم أقام ونوى
الصوم في وقتها صح ذلك إن كان في رمضان كما يلزم معها سافر في يوم منه
لكن أفطروا كفارة فيهما ومن أعجز عليه إياها ما قضاها اليوم ما حدث فيه أو
في ليلته ولو جن كل رمضان لا يقضى وإن أفاق ساعة منه قضى ما مضى
سوا بلع مجنونا أو عرض له بعده ولو بلغ صبي أو أسلم كافرا أو أقام مسافرا
أو طهرت حائض في يوم من رمضان لزمت المسك ببقية يومه ولا يلزم الأولين
قضاؤه بخلاف الآخرين **فصل** في نذر صوم يومي العيد صح وأفطروا قضى
وكذا لو نذر صوم السنة بغير هذه الأيام وبقيتها ثم أن نوى النذر فقط أو
نواه ونوى أن لا يكون يمينا أو لم يوشى كان نذرا فقط وإن نوى اليمين وإن
لا يكون نذرا كان يمينا فوجب بالفطر كفارة اليمين لا القضاء وإن نواه
أو اليمين فقط كان نذرا ويمينا ففي القضاء والكفارة أن أفطروا عند أبي يوسف
نذر في الأول ويمين في الثاني ولا يكره اتباع الفطر بصوم ستة من شوال
وتفديتها بعد عن الكراهة والتشبيك بالنضاري **باب** في الأعيان
هو ستة موكدة وجب بالنذر وهو اللبث في مسجد جماعة مع النبي وأقله يوم
عند الامام وأكثره عند أبي يوسف وساعة عند محمد والصوم شرط في الأعيان
الواجب وكذا في النفل في رواية والمرأة تعتلف في مسجد بيتها ولا يخرج
المعتكف إلا حاجة الإنسان أو الجمعة في وقت بدورها مع شربها ولا يلبث في
الجامع أكثر من ذلك فإن لبث فلا فساد فان خرج ساعة بلا عذر فسد وعذر

في رواية

وأن النذر

ولا عذر لو صامها

وأن على المرأة أن تصوم
في بيتها ولا يخرج
عنه إلا حاجة

لا يفسد ما لم يكن خروج اكثر اليوم واكله وشربه ونومه فيه وجوز له ان يبيع ويشتري
 فيه بلا احضار السلعة ولا يجوز بيعه ويحكم عليه الوطى ودواعيه ويستند بوطى
 ولوناسيا او في الليل وبالنسبة والقبلة والوطن في غير فوج ايضا ان انزل والا
 فلا ويكره له الصمت والكلام الا بحجة ومن نذر اعتكاف ايام لزمته بلياليها وان
 نذر يومين لزمه بلياليهما خلافا لابي يوسف في الليلة الاولى وان نوى التمسك
 خاصة صحت ويلزم التتابع وان لم يلزمه ويلزم بالشروع الا عند محمد
 الحج هو زيادة مكان مخصوص في زمان مخصوص بقفل
 مخصوص فرض في العروة خلافا لمحمد بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة
 وقدره زاد وراحلة ونفقة دهايه وابايه فصلت عن حوائج الاصلية ونفقة
 عياله الى غير عوده مع امن الطريق وروح او محرم للمرأة ان كان بينهما وبين
 مكة مسافة سفر ولا حج بلا احدها وشرط كون المحرم عاقلا بالغ غير مجوسي
 ولا فاسق ونفقة عليها وحج معه حجة الاسلام بغير اذن زوجها فلو احرم من
 او عبد قبل او عتق مضى لا يجوز عن فرضه فان جدد الصبي احرامه للفرض
 مع خلافا لعبد وقرضه الاحرام وهو شرط والوقوف بقرفة وطواف
 الزيارة وهما ركناي وواجبه الوقوف بمزدلفة والسعي بين الصفا والمروة
 ورمي الجمار وطواف الصفا للفاقي والخلق او المقصر وكل ما يجب بركه الدم
 وغيره حسن واداب واشهر سؤال ودواعية القعدة والعشر الاو من ذي الحجة
 ويكره الاحرام له قبلها والموافق للمذنبين وذو الحليفة وللشاميين حجة
 وللعمانيين فان عرق والمجدين قرن والمجنيين يلم لاهلها ومن مر بها

ويجرم تأخير الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة وجاز التقيم وهو افضل ويجل
 لمن هو داخلها دخول مكة غير محرم ووقته الحبل والمكي في الحج المحرم وفي العروة
 الحبل **فصل** واذا اراد الاحرام نذر ان يعلم اطفانه ويقف شاربه
 ويعلق عاتقه ثم يوضا او يغتسل وهو افضل ويلبس ازارا ورداء جديد بين
 ابصيص وهو افضل ولو كانا غسيلين او لبس ثوبا واحدا يستر عورته جاز
 وينطبق ويصلي ركعتين فان كان مفردا بالحج يقول عقيبهما اللهم اني
 اريد الحج فبيته لي وقبلة مني وان نوى بقلبه اجزا ثم يلبس فيقول ليسك
 اللهم ليسك ليسك لا شريك لك ليسك ان احمد والمنة لك والمك لا شريك
 لك ولا ينقص منها وجوز الزيادة فاذا لبس ثوبا فدا حرم فليستف
 الرقت والسوق والجدال وقتل صيدا البر والاشارة اليه والذلة له
 عليه وقتل القمل والتطيب وقلم الظفر وحلق شعر راسه او بدنه وقص
 لحية وستر راسه او وجهه وغسل راسه او لحية بالخطمي وليس قميص او
 سرويل او قباء او عمامة او فلسوة او حفيظ الا ان لا يجد فعليه بقطعه
 من اسفل الكعبين وليس ثوب صبيغ بزعفران او ورش او عصفر الا ما غسل
 لا ينفص ويجوز له الاغتسال ودخول الحمام والاستطالة بالبيت والمحل
 وسد الهيئتين في وسطه ومقاتلة عدوه ويكثر التلبية رافعا بها صوته
 عقيب الصلوات وكلما علا شرفا او هبط واديا او لبي ركبا وبالسجدة
فصل فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد فاذا عاين البيت كبر وعمل
 وابتداء بالحجر الاسود فاستقبله وكبر وهلل رافعا يديه كالصلوة ويقلبه

لا يفسد ما لم يكن خروج اكثر اليوم واكله وشربه ونومه فيه وجوز له ان يبيع ويشتري
 فيه بلا احضار السلعة ولا يجوز بيعه ويحكم عليه الوطى ودواعيه ويستند بوطى
 ولوناسيا او في الليل وبالنسبة والقبلة والوطن في غير فوج ايضا ان انزل والا
 فلا ويكره له الصمت والكلام الا بحجة ومن نذر اعتكاف ايام لزمته بلياليها وان
 نذر يومين لزمه بلياليهما خلافا لابي يوسف في الليلة الاولى وان نوى التمسك
 خاصة صحت ويلزم التتابع وان لم يلزمه ويلزم بالشروع الا عند محمد
 الحج هو زيادة مكان مخصوص في زمان مخصوص بقفل
 مخصوص فرض في العروة خلافا لمحمد بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة
 وقدره زاد وراحلة ونفقة دهايه وابايه فصلت عن حوائج الاصلية ونفقة
 عياله الى غير عوده مع امن الطريق وروح او محرم للمرأة ان كان بينهما وبين
 مكة مسافة سفر ولا حج بلا احدها وشرط كون المحرم عاقلا بالغ غير مجوسي
 ولا فاسق ونفقة عليها وحج معه حجة الاسلام بغير اذن زوجها فلو احرم من
 او عبد قبل او عتق مضى لا يجوز عن فرضه فان جدد الصبي احرامه للفرض
 مع خلافا لعبد وقرضه الاحرام وهو شرط والوقوف بقرفة وطواف
 الزيارة وهما ركناي وواجبه الوقوف بمزدلفة والسعي بين الصفا والمروة
 ورمي الجمار وطواف الصفا للفاقي والخلق او المقصر وكل ما يجب بركه الدم
 وغيره حسن واداب واشهر سؤال ودواعية القعدة والعشر الاو من ذي الحجة
 ويكره الاحرام له قبلها والموافق للمذنبين وذو الحليفة وللشاميين حجة
 وللعمانيين فان عرق والمجدين قرن والمجنيين يلم لاهلها ومن مر بها

في يوم

ان استطاع من غير ايذاء او يستلمه او يمسسه شيئا في يده ويقبله او يشير اليه
مستقيلا كثيرا مهيلا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ويحرف اخذ عن عيسى ما
يلى الباب وقدا ضطجع رداه بان جعله تحت ابطه الايمن والى طريقه على كتفه
الايسر ويجعل طوافه وراء الحطيم سبعة اشواط يرمل في الثلثة الاول منها
وعيشي في الباقي على هيئته ويستلم الحجر كلما مر به ويحتم طوافه بالاستلام
ثم يقبل ركعتين عند المقام او حيث تيسر من المسجد وهذا طواف القدوم
وهو سنة لغير المقيم مكة ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت
ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديه للدعاء ويدعو يا شافع
ثم يحيط نحو المروة ويمشي على رمل فاذا بلغ بطن الوادي بين الميملين الاخر
يسعى سعي حثيجا وزحيا ويعمل على المروة كعمله على الصفا وهذا شوط
فيسعى بينهما سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة ثم يقيم بمكة محرما يطوف
بالبيت ثلثا ما اراد فاذا كان اليوم التاسع من ذي الحجة خطب الامام خطبة
يعلم الناس فيها المناسك وكذا يخطب في التاسع بعرفات وفي الحادي عشر من
فاذا صلى الحج يوم التروية خرج الى منى فيقيم بها الى صلاة فجر يوم عرفة ثم يوجه
الى عرفات فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين كما جمعة وعلم فيها المناسك
وصلى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معا باذان واقامة مثنى وشرا الجمع صلواتها
مع الامام خلافا لما وكونه محرما فيها ثم يقف رابعا مع الامام قرب جبل الرحمة
وعرفات كلها موقفا لا بطن عرفة ويستقبل القبلة رافعا يديه بسطحا حامدا
مكبرا مهيلا ملتبيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا عاجية ثم يقف

وها واجتبان بعد كل
اسبوع
يعود ويستلم الحجر

يومين او غسل وهو
الثمة

في يوم
في يوم
في يوم

بعد الغروب الى مزدلفة وينزل بقرب جبل قروح ويصلي المغرب والعشاء
باذان واقامة ومن صلى المغرب في الطريق او بعرفات فعليه اعادتها امام
يطلع الحجر خلافا لابي يوسف ويبست مزدلفة فاذا طلع الحجر صلى بطن الوادي
بالمسح الحرام ومزدلفة كلها موقف الا وادي محمرة فاذا اسرقت قبل
طلوع الشمس الى منى فيبدأ فيها برمي جمرة العقبة من بطن الوادي بسبع
حصيات كصيات الحذف يكتر مع كل حصاة ويقطع الثلثية باولها ثم يرمي
احب ثم يحلق وهو افضل او يقصر وقد حله غير النسا ثم يذهب من يومه
او اعدا وبعده الى مكة فيطوف الزيارة بالرمل وسعي ان كان قد قدمها
والارمل فيه وسعي بعده وقد حله النسا ووقته بعد طلوع فجر الحج وهو
فيه افضل وكذا تاجرة عن ايام الحج ثم يعود الى منى ويرمي الجار الثلث
في اليوم الثاني بعد الزوال يبدأ بالتي تلي المسجد فيرميها بسبع حصيات
يكتر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو ثم بالتي تليها كذلك ثم بجمرة العقبة
كذلك الا انه لا يقف عندها ثم يفعل في اليوم الثالث كذلك ثم ان شافق
الى مكة وله ذلك قبل طلوع فجر اليوم الرابع لا بعده حتى يرمى وان شافق
رمى كما تقدم وان رمى فيه قبل الزوال جاز خلافا لما وجاز الرمي رابعا وغير
راكب افضل في غير جمرة العقبة ويبست ليلي الرمي منى وكذا تقديمه
الى مكة قبل فزده فاذا سافر الى مكة نزل بالمحصة لو ساعه فاذا اراد النطق
عنها طاف للصدر سبعة اشواط بالرمل ولا سعي وهو واجب الا على المقيم
مكة ثم يستقي من زمزم ويشرب ثم ياتي الباب ويقبل العتبة ويضع صدره

ولا يقف عندها

وهو احب

وبطنة وخذه الايمن على الملتزم بين الباب والحجر الاسود ويتشبت بالاستار
ساعة ويدعو بمحمد ويكي ويرجع التفتى حتى يخرج من المسجد **فصل**
ان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفة وقف بها سقط عنه طواف القدوم ولا
شي عليه لزمه ومن وقفا واجاز بعرفة ساعة ما بين وال الشمس من يوم
عرفة وطلعوا الحرم من يوم النحر فقد اذبح الحج ولونا بما او معي عليه لزمه
عرفه ~~فقط على طواف~~ اول ما يعلم انها عرفة ومن فاته ذلك فقد فاته الحج فيطوف
ويسعى ويقضي من قابل ولا دم عليه والبراة في جميع ذلك كالرجل الا انما تكشف
وجها لا راسها ولو سدت على وجهها شيئا وجاز ولا يجزى بالتلبية
ولا تزل ولا تسعي بين الميادين ولا تخلق بل تقصر وتلبس لحيط ولا تقرب الحجر اذا
كان عنده رجال ولو كانت عند الاحرام اغتسلت وانت جميع المناسك الا
الطواف وان حاضرت بعد طواف الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها
لزمه كما يسقط عن اقام مكة ولو بعد البقر عند اي يوسف وعندهما يسقط
بالاقامة بعده ومن قلد بدنة تطوع او ندرا وجزا صيدا ونحوه وتوجهها
يريد الحج فقد احرم وان لم يلبث فان بعث بها ثم توجه فلا حتى يحضر الا في بدنة
المسقة فان جلتها او اشعرها او قلد شاة لا يكون محرما والبدن من الابل
والبقرة **باب** **القران والتمتع** القران افضل مطلقا
وهو ان يبل بالهجرة والحج معا من الميقات ويقول بعد الصلوة اللهم اني اريد الحج
والهجرة فيسرها لي وقبلها متى فاذا دخل مكة ابتدا طواف للهرة وسعى
ثم طاف الحج طواف القدوم وسعى فلو طاف له طوافين وسعى سعيين جاز واسا

ولو امر ربيعة ان يحرم
عند عذاتها ففعل
وكذا ان فعل بها امر
خلاف لما حم

هذا الطواف هو طواف القدوم
وهو الذي يوافي به من مكة
او من غير مكة الى مكة
او من مكة الى مكة

ثم يحج كما مر فاذا رمى جرة العقبة يوم النحر ذبح دم القران شاة او بدنة او سبع
بدنة فان عجز عنه صام ثلاثة ايام قبل يوم النحر والا فضل كون اخرها يوم عرفة
وسبعة اذ افرغ ولوعكة فان لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر تعين الدم وان
وقف القارن بعرفة قبل طوافه للهرة فقد رخصها فعليه دم ليرفضها ويقضيها
وسقط عنه دم القران والتمتع افضل من الافراد وهو ان ياتي بالهجرة في شهر
الحج ثم يحج من عامه فيحرم بها من الميقات ويطوف لها ويسعى ويحمله منها ان لم
يسبق الهدى ويقطع التلبية باول الطواف ثم يحرم بالحج يوم التروية وقبله افضل
ويح ويذبح كالقارن فان عجز فحكمة وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها ولو في شوال
بعد الاحرام بها لا قبله فان شق الهدى وهو افضل احرم وساقه وان كان
بدنة فلزها بمزادة او نحل وهو اول من التحليل والاشعار جاز عند ما وهو
شق سنامها من الاسب وهو الاشبه بفعله عليه السلام او من اليمين ويكره عند
الاعام ثم يعمر كما تقدم ولا يحلل ويحرم بالحج كما مر فاذا احلق يوم النحر من
احراميه ولا منع ولا قران لاهل مكة ومن يملكها فان عاد الممنوع الى اهله بعد
الهجرة ولم يكن ساق الهدى بطل منعه وان كان قد ساقه لا ومن طاف للهرة
قبل اشهر الحج اقل من اربعة واتم بعد دخولها وحج كان متمتعا وان كان طاف
اربعة فلا وكذا عمر كوفي في اشهر الحج وتحلل واقام مكة وحج مع منعه وكذا
لو اقام بصره وقيل لا يصح عندها ولو افسد عمرته واقام بصره وقضاها
وحج لا يصح منعه الا ان يعود الى اهله ثم ياتي بها وعندها يصح وان لم يعود
وان بقي بعد الافساد بمكة وقضى وحج من غير عود لا يصح منعه اتفاقا وما افسد

من الحرم

وهو اول من تود

واحدة اياها في هذا الضم لانه
واحدة اياها في هذا الضم لانه
واحدة اياها في هذا الضم لانه
واحدة اياها في هذا الضم لانه

داخل المواقيت

الاسم الاول منه هو جمع الهرة
نحوه كما في قوله تعالى

لان ما عاد الاطراف ثم حج مكة وان
بالهجرة والاسم الثاني هو جمع الهرة
نحوه كما في قوله تعالى

انما هو طواف القدوم
وهو الذي يوافي به من مكة
او من غير مكة الى مكة
او من مكة الى مكة

المتبرع من عمرته او حجه مضى فيه وسقط عنه دم التمتع ومن تمتع فصلى بحجره عن دم
 المتعة **باب** **الحجيات** ان طيب المحرم عضو الزم دم
 وكذا لو ادهن بزيت وعندھا صدقة ولو حصب راسه بحن او ستره يوما كاملا
 فعليه دم وكذا لو لبس محيط يوما كاملا او حلق رجب راسه او حجته او حلق رقبته
 او ابطيه او ادها او عانته وكذا لو حلق محاجه وعندھا صدقة وان قص
 اظافر يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه دم وكذا لو قصر اظافر يديه واحدة او رجل
 وان قصر اظافر يديه ورجليه في اربعة مجالس فعليه اربعة دماء وعند محمد دم واحد
 وان طيب اقل من عضو او ستر راسه او لبس المحيط اقل من يوم فعليه صدقة
 وكذا لو حلق اقل من رجب راسه او حجته او حلق بعض رقبته او عانته او ابطيه
 او قصر اقل من خمسة اظفار او خمسة متفرقة وعند محمد في خمسة المتفرقة دم
 وان طيبا ولبس وحلق بعد حيران شاذع شاة وان شاذع بثلثة اصابع
 على ستة سكاكين وان شاذع ثلثة ايام ولو ارثى او اشح بالقيص او اتر بالسر ويل
 فلا بأس به وكذا لو ادخل متكسبه في الثوب ولم يدخل يديه في كمينه **فصل**
 وان طاف بالقدم او بالصدر جنب فعليه دم وكذا لو طاف للركن محدثا او ترك
 طواف الصدر او اربعة منه او دون اربعة من الركن او افاض من عرفه قبل الالمام
 او ترك السعي او الوقوف بمزدلفة او رمي الجمار كلها او رمي يوم او رمي جميع
 العتقة يوم النحر واكثره وكذا لو طاف بالقدم او الصدر محدثا فعليه صدقة وكذا
 لو ترك دون اربعة من الصدر او رمي احدى الجمار ثلث ولو ترك طواف الركن
 او اربعة منه بقي محرما بدا حتى يطوفها وان طافه جنب فعليه بدنة ولا فضل ان

هذا هو الصحيح
 في طواف الركن
 في طواف الصدر
 في طواف الجمار

يعيده ما دام مكة ويسقط الدم ولو طاف بالصدر طاهرا في آخر ايام التشريق
 بعد طواف الركن محدثا فعليه دم ولو كان بعد طواف له جنبا دمان وعندھا
 دم فقط ايضا وان طاف لعمرته وسعى محدثا فعليه فان رجع الى اهله ولم يعدها
 فعليه دم ولا شيء لو اعاد الطواف فقط هو الصحيح وان جامع المحرم في احد السبلين
 قبل الوقوف بعرفة ولو ناسيا فسجد حجه ويمضي فيه ويقضيه وعليه وليس عليه ان
 يعترق عن ذرو حجة في القضاء وان جامع بعد الوقوف قبل الحلق لا يفسد وعليه
 بدنة ولو بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه دم وكذا لو قبل او لم يستموة وان
 لم ينزل وكذا لو جامع في عمرته قبل طواف الاكثر وفسدت وقضاها وان بعد طواف
 الاكثر لزم الدم ولا يفسد ولا شيء ان انزل ينظر ولو الى قريب وان اخر الحلق
 او طواف الزيارة عن ايام النحر فعليه دم خلافا لما وكذا الخلاف لو اخر الزمي او
 قدم سكا على سكر هو قبله وان حلق في غير الحرم حج او عمره فعليه دم خلافا لما
 يوسف ولو حلق القارن قبل الذبح لزمه دمان وعندھا دم والدم حيث ذكر
 شاة تجزى في الاضحية والصدقة ما تجزى في الفطرة **فصل** ان قتل محرم
 ضيعة او دل عليه من قتله فعليه الجنا وهو قيمة الصيد بغير عذبة في موضع قتله
 او في قرب موضع منه ان لم يكن فيه قيمة ثم ان شاة اشترى بها هديا ان بلغت فدفعه
 بالحرم وان شاة اشترى بها طعاما فصدق به على كل فيه نصف صاع براء وصاع
 نحر او غير ذلك وان شاة صام عن طعام كل فيه يوما فان فضل اقل من طعام فقير
 فصدق به او صام عنه يوما كاملا وعند محمد الجنا ينظر الصيد في الحجة فيما له ينظر
 ففي الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق وفي البربع جفوة وفي النعامة

ولو عاد المحرم بعد حجه
 وقصر فلا دم اجماعا

بدنه وفي جوارحه حشره ولا ينظره فكقولنا والعائد والثاني والعائد والمبتدئ
في ذلك سواء وان جرح الصيد وقطع عضوه او تنف شعره فمن ما نقص من
قيمته وان تنف ريشه او قطع قوامه فخرج عن جيز الامتناع فعليه قيمته كاملة
وان حلبه فقيمة لبنه وان كسر بيضه فقيمة البيض وان خرج من البيض فرج ميت
فقيمة الفرج ومن قتل كلال صيد الحرم فقيمة الكلال والصدق في هذه الامور
ولا يخرج من الحرم ولا شيء يقتل غراب وحذاء وذئب وحية وعقرب وفارة وكلب
عقور ويعوض من كل وبرغوث وقراد وسلكفاة وان قتل حلة او جرادة فقد
بما شاة وبمره خير من جرادة ولا يجاوز مشاة في قتل السبع وان سال فلا شيء يقتل
وان اضطر المحرم الى قتل الصيد فقتله فعليه جزاء والحرم دبح شاة وبقرة
وبعير ودجاج وبط اعلى وعليه الجزاء بدخ حام مسرول او طي مستانس ولو
دبح فهو ميتة ولو اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء بخلاف محرم اكل منه
ويحل المحرم لحم صيد حلال وذبحه ان لم يده عليه ولا امره بصيده ولا
اعانه ومن دخل الحرم وفي يده صيد فعليه ارشاله فان باعه رد البيع ان كان
باقيا وان فات لزمه الجزاء ومن احرم وفي بيته او قصبه صيدا يلزم ارشاله
ولا يصح بيعه وان اخذ حلال صيدا فارسله اخذ من المرسل بخلاف ما اخذه محرم
فان قتل ما اخذه المحرم محرم اخرضه ورجع اخذه على قائلة ومن قطع حشيش
الحرم او شجر غير ميت ولا مما ينبت الناس من قيمته الا ما جفت وحرم دعي حشيش
وقطع الا الاذخر وكل ما على المفرد به دم على الثمار به دمان الا ان يجاوز
الميفات غير محرم فان قتل محرم صيدا فعلى كل منهما جزاء كامل وان قتل حلالا

فعلية

وصيد سكر
صيدا

وان قتل كلال صيد الحرم
فعليه قيمته وان حلبه فقيمة
لبنه

صيدا حرم فعليه جزاء واحد ويطلق بيع المحرم الصيد وشراؤه ومن اخرج عليه
الحرم فولدت وما في ضمنها وان ادى جزاءها ثم ولدت لا يضمن الولد **باب**
تجاوزها للميفات بلا احرام من جاوز الميفات غير محرم ثم احرم لزمه دم
فان عاد اليه محرم ما ملئها سقط وعندها يسقط بعوده محرم وان لم يلبس
وان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه سقط وكذا لو احرم بعزم ثم افسدها وقضاها
وان عاد بعدما شرع في الطواف لا يسقط وان دخل كوفي البستان الحاجة
فله دخول مكة غير محرم وميثاقه البستان ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج او
عمرة ولو عاد واحرم بحجة الاسلام في عامه سقط ما لزمه بدخول مكة ايضا وان
بدع عامه لا يسقط وان جاوز مكة او متمتع بالحرم غير محرم فهو كمن جاوز الميفات
وووفقه كطوافه **باب** **اضافة الاحرام الى الاحرام** مكى طواف
لعمرته شوطا فاحرم بالحج ففقه وعليه دم وقضاه حج وعمرة فلو اتمها صح وعليه
دم ومن احرم بحج ثم باخر يوم اخر فان كان قد حاق في الاول لزمه الثاني ولا دم
عليه والا لزمه وعليه دم فصر بعد احرام الثاني ولم يقصر وعندها ان لم يقصر فلا
دم عليه ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى لزمه دم وكذا احرم افاقي
حج ثم بعرة لزمه فان وقف بعرة قبل افعال العمرة فقد رخصها لا لئلا يؤجره ولم
يقف فان احرم بها بعد طوافه للحج ذبح رخصها ويقضيها وعليه دم فان مضى
عليها صح ولزمه دم وهو دم جبر في التمتع فان اهل الحاج بعرة يوم
الحج او ايام التشرقي لزمته ولزمه رخصها وقضاها ودم فان مضى
عليها صح وعليه دم ومن فاته الحج فاحرم حج او عمرة لزمه الرخص والقضاء

باب الأحصاء والفرائض إن أحصر المحرم بعدوا ومن
 أو عدم محرم أو مباح نفقة فله أن يبعث شاة تذبح عنه في الحرم في وقت معين
 ويجعل بعدد نحر من غير خلق ولا تقصير خلافا لابي يوسف وإن كان قاريا يبعث
 دمي في يجوز ذبحه قبل يوم النحر لا في الحبل وعندها لا يجوز قبل يوم النحر إن
 كان محصرا بالبحر وعلى المحصر بالبحر إذا تحلل فصاح وعمره وعلى المعتبر عمره وعلى
 القارن حجة وعمره إن زال الأحصاء بعد بعث الذم وأمكنه أدراكه قبل
 ذبحه وإدراك الحبل لا يجوز له التحلل ولزم المني وإن أمكن إدراك الحبل فقط
 جاز التحلل استحسانا ومن منع بكعة عن الرشير فهو محصر وإن قدر على جرحها
 فليس محصر ومن فاته الحج بغوات الوقوف بعرفة فليتحلل بأفعال العمرة وعليه
 الحج من قابل ولا دم عليه ولا قوت للعمرة وهي حرام وطواف وسعي ويجوز في
 كل السنة وتكره يوم عرفة والنحر وإيام الشرب ويقطع التلبية فيها بأول
 الطواف **باب الحج عن الغير** يجوز النيابة في العبادات المالية
 مطلقا ولا يجوز في البدنية حال وفي المركب منها كالحج يجوز عند النحر عند الله
 ويشترط الموت أو العجز الدائم إلى الموت وإنما شرط العجز الحج الفرضي للنفق
 من حج فالحج صحيح ويصح عنه ويؤى عنه فيقول لبيك حجة عن فلان ويجوز إجماع
 البرورة والمباة والعبد وغيرهم أولى ومن أمره رجلان فاحرم حجة عنهما
 ضمن نفقتهما والحجة له وإن أبهم الأحكام ثم عين أحدهما قبل المضي ثم خلا فالإني
 يوسف وبعده لا وكم القرآن على المأمور وكذا دم الجنيته ودم الأحصاء
 على الأمر خلافا لابي يوسف وإن كان ميتا في ماله وأن جامع قبل الوقوف

وان أمكن أدراكه
 فقط تحلل

ويرد ما فضل من النفقة
 إلى الوصي أو الورثة

المنفعة و

فمن النفقة وإن مات المأمور في الطريق حج من منزلا أمره من ثلث ما بقي من
 ماله وعندها من حيث مات المأمور لكن عند أبي يوسف ما بقي من الثلث وعند
 محمد ما بقي من المال المدفوع عمن أهل حجة عن أبيه جاز وللإنسان أن يجعل
 ثواب عمله لغيره في جميع العبادات **باب الهدى** هو من إبل
 أو بقرا وعنه وأقله شاة ولا يجب تعريفه ويجزى فيه ما يجزى في الأصحية ويجزى
 الشاة في كل موضع إلا إذا طاف للزيارة جنبا أو جامع وقوف عرفة قبل الحلق
 فلا يجزى فيها إلا البدنة ويأكل من هدي التطوع والمنفعة والقران لا من
 غيرها وحض ذبح هدي المنفعة والقران بأيام الحذون غيرها والكل بالحرم
 ويجوز أن يتصدق به على فقير الحرم وغيره ويتصدق بحله وخطامه ولا يعطى
 أجرا بخزائمه ولا يزكاه إلا عند الضرورة ولا يحل له أن حله يتصدق به وينضح صرعه
 بالمال البارد لينقطع لونه فإن عطى الهدى الواجب أو نسي فاجتبا أقام غيره
 مقامه وصنع بالمعيب ما شاء وإن عطى التطوع نحوه وصنع فعله بدمه وضرب به
 صفحته ولا يكلمه هو ولا غني وليس عليه غيره وتقلد بدنة التطوع والمنفعة والقران
 لا غيرها **باب مسأله** شهدوا أن هذا اليوم الذي وقف فيه يوم النحر بطلت
 ولو شهدوا أنه يوم التروية صحت ومن ترك الحجة الأولى في اليوم الثاني فإن
 شارها فقط والأولى أن يرمى الكل ومن نذر أن يحج ماشيا يمشي من بيته
 حتى يطوف وقيل من حيث يحرم فإن ركب ليرمه دم خلال أشرى أمه محرمة
 بالاذن له أن يحلها ولا أولى تحللها بفقير شعرا وطعن قبل الإجماع **كتاب**
الكحل هو عقد يرد على فلكا المنفعة قصدا يجب عند التوفيق ويكره عند
 منعه من استعماله

ثم عين أحدهما

فإن نقص برئوبه صحت

منه المأذنة
 من استعماله الأصل
 وهو نفي القوي

سعى النصارى فيها فلا فرق بين
 أصله وبين الاستعمال
 المأذنة أو غيرها

عن

هذا هو الصحيح
في النكاح
والطلاق
والزنا
والأختاف
والأختاف
والأختاف
والأختاف

خوف الجور ونسب مؤلدا حالة الاعتدال ويتعقد باليجاب وقبول كلاهما بلفظ الماضي
او احدهما كزوجي فقال زوجت وان لم يعلم معناها ولو قال دادي او يدي فبني
فقال داد او يدي فبني بلا ضمير مع كسب وشرا ولو قال لا عند المشهود ما زن وشوم
لا يتعقد وانما يصح بلفظ نكاح وتزوج وما وضع لتمليك العتق في الحال كسب وشرا
وهبة وصدقة وتمليك لا باجارة واباحة واعارة وصية وشرا حضور حرين
او خرو حرين مكلفين مسلمين ان الزوجية مسلمة مع غيرهما فلا يصح
ان سمعا ميقنين وجاز كونهما في سفيل او محدودين في قذف او اغمين او ابني
العاقدين او ابني احدهما ولا يظهر بشهادتهما عند دعوى القرب ويصح تزوج
مسلم دميته عند دميته خلافا لمحمد ولا يظهر بشهادتهما ان ادعت ومن امر
رجلا ان يزوجه صبيته فزوجها عند رجل صح ان كان الاب حاضرا والا فلا
لوزوجه الاب بالغة عند رجل ان حضرت صح والا فلا
الحريم
يحرم على الرجل امه وجدته وان علت وبنت وبنت ولده وان سفلت واخيه
وبنتها وبنت اخيه وان سفلت وعمته وخالته وام امارة مطلقا وبنت امراء
دخل بها وامارة ابيه وان علوا وابنه وان سفل والكل رضاعا والجمع بين
الاختين نكاحا ولو في عدة من باني او رجعي او وطئا بملك يمين فلو تزوج
اختا امته التي وطئا لا يطاق واحدة منهما حتى يحرم الاخرى ولو تزوج اخته
في عقدين ولم تعلم الاولى فرق بينه وبينها واما نصف مهر والجمع بين
امراتين لو فرضت احدهما ذكر اجماع عليه الاخرى بخلاف الجمع بين امرأة
وبنت زوجها لا منها والذين يوجب حرمة المصاهرة وكذا المس شهوة

ان لا يقول ان ادم
وغيره من

سماح كل من العاقدين
لفظ الاخر

هذا هو الصحيح
في النكاح
والطلاق
والزنا
والأختاف
والأختاف
والأختاف
والأختاف

هذا هو الصحيح
في النكاح
والطلاق
والزنا
والأختاف
والأختاف
والأختاف
والأختاف

من احد الجانيين ونظرة الى فرجها الداخل ونظرها الى ذكره بشهوة وما
دون تسع سنين غير مشبهة ولو انزل مع المس لا تثبت الحرمة هذا الصحيح
وصح نكاح الكتابية والصابئة المومنة بنبي المقدة بكتاب لا عاب ولا كسب
وصح نكاح المحرم والمحرمة والامة المسلمة والكتابية ولو مع طول الخبرة
والخبرة على الامة واربع فقط للمحررات او اماء وللعبد ثنتان وجلي من
زني خلافا لابي يوسف ولا توطأ حتى تضع وجوطة سيدها او زان ولو
تزوج امراتين يعقدوا احدهما تحريم صح نكاح الاخرى والمستني كله لص
وعندها يقسم على مهر مثلها ولا يصح تزوج امته او سيدة او محبوبة او وثية
ولا خامسة في عدة ابائها ولا امة على حرة لو في عدتها خلافا لما فيها اذا
كانت عدة البانين ولا حامل من شبي او حامل ثبت نسب حملها ولو من سيدها
ولا نكاح المتعة والموقت **الاوليا والاكابر** فقد نكاح
حرة مكلفة بلا ولي وله الا اعتراض في غير الكفو وروي الحسن عن الامام عدم
جوازها وعليه فتوى قاضي خان وعند محمد ينعقد موقفا ولو من كفوف ولا يجبر
ولي بالغة ولو بكرا فان استاذن الولي البكر فسكت او ضحك او بكت بلا صحت
فهو اذن ومع الصوت يرد ولو زوجها فلها الخبر وشرط فيها تسمية الزوج لا
المهر هو الصحيح ولو استاذنها غير الولي فلا بد من القول وبكرا لو استاذن
الشيت ومن زالت بكارتها بوثنية او حيضة او جراحة او تعفيس فهي بكرا وكذا
لو زالت برزخ خلافا لما ولوقال لها الزوج سكت وقالت رددت ولا يثبت
بالبه فالقول لها وتحلف عندها لا عند الامام وتكوني النكاح المجنونة والمصغرة

هذا هو الصحيح
في النكاح
والطلاق
والزنا
والأختاف
والأختاف
والأختاف
والأختاف

ان لا يقول ان ادم
وغيره من

سماح كل من العاقدين
لفظ الاخر

هذا هو الصحيح
في النكاح
والطلاق
والزنا
والأختاف
والأختاف
والأختاف
والأختاف

ان لا يقول ان ادم
وغيره من

سماح كل من العاقدين
لفظ الاخر

المسألة الأولى في خيار البتة
والصغيرة ولو شيا فان كان لها او جذا لزم وان كان غيرها فلها الخيار اذا
بلغا او غلبا بالمتكاح بعد البلوغ وسكوت المكرهين ولا يندرجان في خيار البتة
المجلس وان جعلت ان لها الخيار بخلاف الحقيقة وخيار الحلام والفتية
يبطل ولو قاما عن المجلس ما لم يرضيا صريحا او دلالة بشرط القضا للمفسر في
خيار البلوغ لا في خيار البتة فان مات احدهما قبل التزويج ورثه الآخر بلفظ
او لا والولي هو العصبة نسبيا او سببا على ترتيب الارث وابن الجوزي مقدم
على ابها بخلاف المجد وكا ولاية لغيره ولا يصير كما يحون ولا كافر على ولده
المسلم فان لم يكن عصبة فللام ثم لذوي الارحام الاقرب فالاقرب التزويج
عند الامام بخلاف المجد وابو يوسف مع محمد في الاقرب ثم لولي المولادة ثم لفاقد
في منسوره ذلك ولا بعد التزويج اذا كان الاقرب غائبا حيث ينتظر الكفر
الخاطب جوابه وقيل مسافة الشرف وقيل حيث لا تقبل القواقل اليه في الاستيفاء
الامارة ولا يبطل بعوده وتزوجها ويا ين مسوايان فاجرة لاسبق وان
كانا معا بطلا **مسألة** في الكفاة في المتكاح نسب فقرايش بعضهم اكفا
بعض وغيرهم من العرب ليس كفوا لهم بل بعضهم اكفا بعض ويكون باهك ليعسوا
كفوا غيرهم من العرب واعتبر في الجمع اسلاما وحرية فسلم او حر او كافر او وثني
غير كفول لها اب في الاسلام او الحرية ومن له اب فيه او فيها غير كفول لها
ابوان ومن له ابوان كفول لها اباء وتعتبر ديانة بخلاف المجد فليس فاسق
كفوا لبتة صالح وان لم يعلن في اختيار الفضل وتعتبر بالاقبال عاجز عن المهر
المجل او السفقة غير كفول للصغيرة والقادر عليها كفول ذات اموال عظام عند

هذا قال ابو يوسف
المجلس وان جعلت ان لها الخيار بخلاف الحقيقة وخيار الحلام والفتية
يبطل ولو قاما عن المجلس ما لم يرضيا صريحا او دلالة بشرط القضا للمفسر في
خيار البلوغ لا في خيار البتة فان مات احدهما قبل التزويج ورثه الآخر بلفظ
او لا والولي هو العصبة نسبيا او سببا على ترتيب الارث وابن الجوزي مقدم
على ابها بخلاف المجد وكا ولاية لغيره ولا يصير كما يحون ولا كافر على ولده
المسلم فان لم يكن عصبة فللام ثم لذوي الارحام الاقرب فالاقرب التزويج
عند الامام بخلاف المجد وابو يوسف مع محمد في الاقرب ثم لولي المولادة ثم لفاقد
في منسوره ذلك ولا بعد التزويج اذا كان الاقرب غائبا حيث ينتظر الكفر
الخاطب جوابه وقيل مسافة الشرف وقيل حيث لا تقبل القواقل اليه في الاستيفاء
الامارة ولا يبطل بعوده وتزوجها ويا ين مسوايان فاجرة لاسبق وان
كانا معا بطلا **مسألة** في الكفاة في المتكاح نسب فقرايش بعضهم اكفا
بعض وغيرهم من العرب ليس كفوا لهم بل بعضهم اكفا بعض ويكون باهك ليعسوا
كفوا غيرهم من العرب واعتبر في الجمع اسلاما وحرية فسلم او حر او كافر او وثني
غير كفول لها اب في الاسلام او الحرية ومن له اب فيه او فيها غير كفول لها
ابوان ومن له ابوان كفول لها اباء وتعتبر ديانة بخلاف المجد فليس فاسق
كفوا لبتة صالح وان لم يعلن في اختيار الفضل وتعتبر بالاقبال عاجز عن المهر
المجل او السفقة غير كفول للصغيرة والقادر عليها كفول ذات اموال عظام عند

اي يوسف خلافا لما وتعتبر حرة عندنا وعن الامام روايتان فالحكم او حرام
او كناسر او دباغ غير كفوا لخطار او بزاز او صراف به يعني وتكون زوجته غير كفوا
فللولي ان يفرق وكذا لو نقصت عن مهر مثلكا له ان يفرق ان لم يتم خلافا لما
وقبضه المهر وتجهيزه او طلبه بالسفقة رضى لا سكوت وان رضى احد الاولياء فليس
لغيره الاعتراض **مسألة** ووقف تزويج فتوى او قضو ليعز على الاجازة
ويتولى طرقي المتكاح واحدا بان كان وليا من الجانبين او كيدا منها او وليا
واصيلا او وليا وكيدا او كيدا واصيلا ولا يتولاهما فتوى ولو من جانب
اخلاف ابى يوسف وكذا امره ان يزوجه امرأة فزوجته امته لا يصح عندها وهو
الاستحسان وعند الامام يصح ولو تزوج امرأتين في عقد لا يلزم واحدة منهما
ولو تزوج الاب او الجدا الصغيرة او الصغيرة بغيب فاحش في المهر او من غير كفوا
جاز خلافا لما وليس كذلك لغير الاب والمجد **مسألة** يصح النكاح
بلا ذكيرة ومع غيبة واقلة عشرة دراهم فلو سمي دونهما لزم عشرة وان سماها
او اكثر لزم المسمى بالدخول او موت احدها ونصفه بالطلاق قبل الدخول والحلوة
الصحيحة وان سكنت غيب او نفي لم يزم مهر المثل بالدخول او الموت وبالطلاق
قبل الدخول والحلوة متبعة معتبرة بحال في الصحيح لا تنقص عن خمسة دراهم ولا
تزيد على نصف مهر المثل وهي درع وخمار وملحفة وكذا الحكم لو تزوجها بغير او
خبرها وبهذا الذي اختلف فاذا هو حر ومعتبر بها على وجه خلافا لما او
بهذا الحد فاذا هو حر خلافا لابي يوسف او ثوب او بناية لم يبين جسدتها او يتعلم
القران او يحرمه الزوج الحر لها سنة وعند محمد لها قيمة الخدمة وكذا يجب مهر المثل

المسألة الأولى في خيار البتة
والصغيرة ولو شيا فان كان لها او جذا لزم وان كان غيرها فلها الخيار اذا
بلغا او غلبا بالمتكاح بعد البلوغ وسكوت المكرهين ولا يندرجان في خيار البتة
المجلس وان جعلت ان لها الخيار بخلاف الحقيقة وخيار الحلام والفتية
يبطل ولو قاما عن المجلس ما لم يرضيا صريحا او دلالة بشرط القضا للمفسر في
خيار البلوغ لا في خيار البتة فان مات احدهما قبل التزويج ورثه الآخر بلفظ
او لا والولي هو العصبة نسبيا او سببا على ترتيب الارث وابن الجوزي مقدم
على ابها بخلاف المجد وكا ولاية لغيره ولا يصير كما يحون ولا كافر على ولده
المسلم فان لم يكن عصبة فللام ثم لذوي الارحام الاقرب فالاقرب التزويج
عند الامام بخلاف المجد وابو يوسف مع محمد في الاقرب ثم لولي المولادة ثم لفاقد
في منسوره ذلك ولا بعد التزويج اذا كان الاقرب غائبا حيث ينتظر الكفر
الخاطب جوابه وقيل مسافة الشرف وقيل حيث لا تقبل القواقل اليه في الاستيفاء
الامارة ولا يبطل بعوده وتزوجها ويا ين مسوايان فاجرة لاسبق وان
كانا معا بطلا **مسألة** في الكفاة في المتكاح نسب فقرايش بعضهم اكفا
بعض وغيرهم من العرب ليس كفوا لهم بل بعضهم اكفا بعض ويكون باهك ليعسوا
كفوا غيرهم من العرب واعتبر في الجمع اسلاما وحرية فسلم او حر او كافر او وثني
غير كفول لها اب في الاسلام او الحرية ومن له اب فيه او فيها غير كفول لها
ابوان ومن له ابوان كفول لها اباء وتعتبر ديانة بخلاف المجد فليس فاسق
كفوا لبتة صالح وان لم يعلن في اختيار الفضل وتعتبر بالاقبال عاجز عن المهر
المجل او السفقة غير كفول للصغيرة والقادر عليها كفول ذات اموال عظام عند

ان كانا معا بطلا
المسألة الأولى في خيار البتة
والصغيرة ولو شيا فان كان لها او جذا لزم وان كان غيرها فلها الخيار اذا
بلغا او غلبا بالمتكاح بعد البلوغ وسكوت المكرهين ولا يندرجان في خيار البتة
المجلس وان جعلت ان لها الخيار بخلاف الحقيقة وخيار الحلام والفتية
يبطل ولو قاما عن المجلس ما لم يرضيا صريحا او دلالة بشرط القضا للمفسر في
خيار البلوغ لا في خيار البتة فان مات احدهما قبل التزويج ورثه الآخر بلفظ
او لا والولي هو العصبة نسبيا او سببا على ترتيب الارث وابن الجوزي مقدم
على ابها بخلاف المجد وكا ولاية لغيره ولا يصير كما يحون ولا كافر على ولده
المسلم فان لم يكن عصبة فللام ثم لذوي الارحام الاقرب فالاقرب التزويج
عند الامام بخلاف المجد وابو يوسف مع محمد في الاقرب ثم لولي المولادة ثم لفاقد
في منسوره ذلك ولا بعد التزويج اذا كان الاقرب غائبا حيث ينتظر الكفر
الخاطب جوابه وقيل مسافة الشرف وقيل حيث لا تقبل القواقل اليه في الاستيفاء
الامارة ولا يبطل بعوده وتزوجها ويا ين مسوايان فاجرة لاسبق وان
كانا معا بطلا **مسألة** في الكفاة في المتكاح نسب فقرايش بعضهم اكفا
بعض وغيرهم من العرب ليس كفوا لهم بل بعضهم اكفا بعض ويكون باهك ليعسوا
كفوا غيرهم من العرب واعتبر في الجمع اسلاما وحرية فسلم او حر او كافر او وثني
غير كفول لها اب في الاسلام او الحرية ومن له اب فيه او فيها غير كفول لها
ابوان ومن له ابوان كفول لها اباء وتعتبر ديانة بخلاف المجد فليس فاسق
كفوا لبتة صالح وان لم يعلن في اختيار الفضل وتعتبر بالاقبال عاجز عن المهر
المجل او السفقة غير كفول للصغيرة والقادر عليها كفول ذات اموال عظام عند

المسألة الأولى في خيار البتة
والصغيرة ولو شيا فان كان لها او جذا لزم وان كان غيرها فلها الخيار اذا
بلغا او غلبا بالمتكاح بعد البلوغ وسكوت المكرهين ولا يندرجان في خيار البتة
المجلس وان جعلت ان لها الخيار بخلاف الحقيقة وخيار الحلام والفتية
يبطل ولو قاما عن المجلس ما لم يرضيا صريحا او دلالة بشرط القضا للمفسر في
خيار البلوغ لا في خيار البتة فان مات احدهما قبل التزويج ورثه الآخر بلفظ
او لا والولي هو العصبة نسبيا او سببا على ترتيب الارث وابن الجوزي مقدم
على ابها بخلاف المجد وكا ولاية لغيره ولا يصير كما يحون ولا كافر على ولده
المسلم فان لم يكن عصبة فللام ثم لذوي الارحام الاقرب فالاقرب التزويج
عند الامام بخلاف المجد وابو يوسف مع محمد في الاقرب ثم لولي المولادة ثم لفاقد
في منسوره ذلك ولا بعد التزويج اذا كان الاقرب غائبا حيث ينتظر الكفر
الخاطب جوابه وقيل مسافة الشرف وقيل حيث لا تقبل القواقل اليه في الاستيفاء
الامارة ولا يبطل بعوده وتزوجها ويا ين مسوايان فاجرة لاسبق وان
كانا معا بطلا **مسألة** في الكفاة في المتكاح نسب فقرايش بعضهم اكفا
بعض وغيرهم من العرب ليس كفوا لهم بل بعضهم اكفا بعض ويكون باهك ليعسوا
كفوا غيرهم من العرب واعتبر في الجمع اسلاما وحرية فسلم او حر او كافر او وثني
غير كفول لها اب في الاسلام او الحرية ومن له اب فيه او فيها غير كفول لها
ابوان ومن له ابوان كفول لها اباء وتعتبر ديانة بخلاف المجد فليس فاسق
كفوا لبتة صالح وان لم يعلن في اختيار الفضل وتعتبر بالاقبال عاجز عن المهر
المجل او السفقة غير كفول للصغيرة والقادر عليها كفول ذات اموال عظام عند

وليس لها ذلك لو أجل كله خلا فلا يي يوسف وإذا أوفاهما ذلك فله نقلا حيث شا
 ما دون السفر وقيل له السفر في ظاهر الرواية والمعنى على الأول وأن اختلفا
 في قدر المهر فالقول لها أن كان مهر مثلها كما قالت وأكثر وله أن كان كما قال أو أقل
 وإن كان بينهما مخالفا ولزم مهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول القول لها أن
 كانت متعة المثل كنصف ما قالت أو أكثر وله أن كانت كنصف ما قال أو أقل وإن
 كانت بينهما مخالفا ولزمها المتعة وعند أبي يوسف القول له قبل الدخول وبعد
 إلا أن يذكر ما لا يتعارف مهر لها وأنها برهن قبل وإن برهنها ببينة أولى حيث
 يكون القول لها وبينها أولى حيث يكون القول له وإن اختلفا في أصله وجب
 مهر المثل وموت أحدهما كياهما وفي موتهما بعد الدخول أن اختلف الورثة في قدره
 فالقول لورثة الزوج عند الإمام ولا يستثنى القليل وعند محمد كالحية وإن اختلفوا
 في أصله يجب مهر المثل عندها وبه يفتي وعند الإمام القول لمكر الشبهة ولا يجب
 وأن بعث إليها شيئا فقالت هو هدية وقال مهر فالقوله في غير ما هي للأكل وإن
 تكح دعي دعيه أو حربي حربيته أو على ميتة أو بلا مهر وذلك ما نرى في دينهم فلا شيء
 لها خلا فإلها سوا وطئت أو طلفت قبله أو مات أحدهما وإن تكح محررا وحزير
 معين ثم أسلم أو أسلم أحدهما قبل ذلك وإن كان غير معين فقيمة المحرم ومهر المثل
 في الحزير وعند أبي يوسف مهر المثل في الزوجين وعند محمد القيمة فيهما وفي الطلاق
 قبل الدخول يجب المتعة عند من أوجب مهر المثل ونصف القيمة عند من أوجب
باب نكاح الرقيق نكاح العبد والامة والمدبر والمكاتبة
 وأم الولد بلا إذن السيد موقوف فإن أجاز نفذ وإن رد بطل وقوله طلقها

قبل النطق

دعوى

المكاتبة

رجعية أجازة لا طلقها أو فارقها فإن نكحها باذنه فالمر عليها بيع العبد فيه ويسعى
 المدبر والمكاتبة وأذنه لعبد بالنكاح يشتمل جائزه وفاسده فيباع في المهر لو نكح
 فاسدا فوطي ويتم الاذن به حتى لو نكح بعده جازا توقف على الإجازة وأن زوج
 عبده الماذون المديون صح وهي أسوة الغرما في مهر مثلها ومن زوج امته لا يلزم
 ثبوتها ويطا الزوج متى طفر ولا نفقة عليه إلا بالقبول وهي أن يحل بينهما وبين
 الزوج في منزله ولا يستخدمها فإن بواها ثم رجع صح وسقطت النفقة وإن خدمته
 بلا استخدام لا يسقط وأن زوج امته ثم قتلها قبل الدخول سقط مهر خلاف
 ما لو قتل الحرة نفسها قبله والآذن في العزل عن الامة للسيد وعندها له
 وأن تزوجت امته أو مكاتبته بالاذن ثم عتقت فلها الخيار في الفسخ حرا كان زوجها
 أو عبدا وإن تزوجت بلا إذن فعتقت نفذ وكذا العبد ولا خيار لها والمسمى
 للسيد أن وطئت قبل العتق ولها أن وطئت بعده ومن وطئ امته ابنه فولدت
 فادعاه ثبت نسبه منه ولزمه قيمتها لامهرها ولا قيمة ولدها ونصيرام ولد
 واجد كالاب بعد موته لا قبله وإن زوج امته اباه جاز فإن اتت بولد لا نصيرام ولد
 وهو حرة بقرابة حرة قالت لسيد زوجها اعتقه عني بالف ففعل ففسد النكاح ولزمتها
 الألف والمولا لها ويصح عن كفارتها لو نوت به وإن لم تقبل بالف لا يفسد والمولا
 له خلا فلا يي يوسف والمولى أجبار عبده وامته على النكاح دون مكاتبته ومكاتبته
باب نكاح الكافر وإذا تزوج كافر بلا شهود أو في عدة كافر
 وذلك جاس في دينهم ثم أسلم أقر عليه خلا فالهما في العدة ولو تزوج المجوسي محرمة
 ثم أسلم أو أحدهما فرق بينهما وكذا لو تزاها الينا ومبرأعة أحدهما لا يفرق

وعليه مهرها لا قيمتها

ما استعمل فيه خاصة

زوج عاقل بالغ ولو مكرها أو سكران أو آخر من بإشارة المعهودة لا طلاق صبي
ومجنون ونائم وسيد على زوجة عبده واعتباره بالنساء فطلاق الحرة ثلاث ولو
تحت عبده وطلاق الأمة ثنتان ولو تحت حر **باب الطلاق**
من يحكم لا يحتاج إلى نية وهو أنت طالق ومطلقة وطفنتك ويقع بكل
منها واحدة رجعية وأن نوى أكثر أو بآنة وقوله أنت المطلق أو أنت طالق الطلاق
أو أنت طالق طلاقا ويقع بكل منها واحدة رجعية وأن نوى ثنتين أو بآنة وان
نوى ثلاث ويقع باضا فته إلى جلستها كما مر أو إلى ما يعبر به عن الكلمة كالرقبة
والأذن والراس والوجه والروح واليدن والجسد والفرج أو إلى جزء شائع
منها كقصها وثلاثها لا باضا فته إلى يديها أو رجلها أو ظهرها أو بطنها ولو طلقها
نصف تطليقة أو سدسها أو ربعها طلقت ويقع في أنت طالق ثلثة أنصاف
تطليقتين ثلاث وفي ثلثة أنصاف تطليقة ثنتان وقيل ثلاث وفي من واحدة
أو ثنتين أو ما بين واحدة إلى ثنتين واحدة وعند ثنتان وفي إلى ثلث ثنتان
وعند ثلاث وفي واحدة في ثنتين واحدة أن لم يوشيا أو نوى الضرب أو حبس
وان نوى مع ثنتين فثلاث وفي ثنتين في ثنتين ثنتان وأن نوى الضرب وفي
أنت طالق من هنا إلى السام واحدة رجعية وفي أنت طالق بكعة أو في مكعة
تطلق للحال حيث كانت ولو قال إذا دخلت مكعة أو في دخوك لا يقع ما لم تدخلها
فصل قال أنت طالق غدا أو في غد يقع عند الصبح وان نوى لو وقع وقت
العصر صححت الثاني خلافا لها ولو قال أنت طالق اليوم غدا أو غدا اليوم يعتبر
الأول ذكرا ولو قال أنت طالق قبل أن تزوجك فهو لغو وكذا أنت طالق

وان نوى وثنتين فثلاث
أو في غير الموطوءة واحدة
مثل واحدة وثنتين
وان نوى مع ثنتين فثلاث
فبها سبعة أحرف
فصل ديانة وفي

امس وقد نكحها اليوم وان كان نكحها قبل امس وقع الآن ولو قال أنت طالق ما لم
اطلقك أو متى لم اطلقك أو متى لم اطلقك وسكت طلقت للحال حتى لو علقا الثلث
وقعن بهسكوة وان وصل أنت طالق وقع واحدة ولو قال ان لم اطلقك فانت
طالق لا يقع ما لم يمت احدهما وإذا بلا نية مثل ان وعندها مثل متى ومع نية
الشرط والوقت فما نوى وآل يوم للنه مع فعل ممتد ولطلاق الوقت مع فعل
لا يمتد فلو قال امرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليلا لا يتخير وان قال لك
يوم ام تزوجك فنكحها ليلا وقع ولو قال انا منك طالق فهو لغو وأن نوى ولو قال
انا منك بان أو عليك حرام بآنة ان نوى ولو قال أنت طالق مع موتي أو مع
موتك فهو لغو وكذا لو قال أنت طالق واحدة أو لا خلافا للمجد في رواية وأن ملك
امراة أو شقصها أو ملكته أو شقصه بطل العقد فلو طلقها بعد ذلك لغا ولو
قال لها وهي أمة أنت طالق ثنتين مع عتاق سيدك أياك فاعتقها ملكا الرجعة
وان علق طلقتهما بحج الخد وعلق مولاها عتقها به فبالا تحل له الا بعد زوج آخر
وعند محمد يملك الرجعة وتعتد كاحرة اجماعا **فصل** قال لها أنت طالق هكذا
مشرا باصابعه وقع بعدها فان اشار ببطونها تعتبر المنشورة وان بظهرها
تعتبر المضمومة ولو وصف الطلاق بضرب من الشدة بان قال أنت طالق بان
أو البسة أو الخش الطلاق أو اخبسة أو أشده أو طلاق الشيطان أو البدة
أو كالجمل أو كالف أو ملك البيت أو تطليقة شديدة أو طويلة أو عريضة
وقع واحدة بآنة بلا نية وكذا ان نوى الثنتين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة
وبقوله بان أو البسة أخرى فيقع بانان وصحت نية الثلث في الكل

فصل طلق غير المدخل بها ثلثا وقعن وان فرق بانت بالا ولي ولا يقع
 الثانيه ويقع بعد قرن بالطلاق لا به فلو ماتت قبل ذكر العدد في قوله انت
 طلق ولو قال انت طالق واحدة واحدة وقع واحدة وكذا لو قال واحدة قبل
 واحدة او بعدها واحدة ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة
 او معها واحدة فثنتان ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة
 فدخلت يقع واحدة وعند هاتين ولو اخر الشرط فثنتان اتفاقا ويقع
 بعد قرن بالطلاق لا به فلو ماتت قبل ذكر العدد في قوله انت طالق واحدة
 لا تطلق **فصل** وكنايته ما احتمل غيره ولا يقع بها الابنية او لالة
 حال فيها اعتدي واستبري وحكم وانت واحدة بكل منها واحدة رجعية
 وما سواها يقع بها واحدة بانه الا ان ينوي ثلثا فيقعن ولا يقع نية الشئ
 وهي بان بنة حرام خلية بنية حبك على غاربك الحق باهلك وهبك
 لا هلك مستحقك فارقتك امرك بيدك اختاري انت حرة تفقي تخري استبري
 اغربي اخرجي اذهبي قومي ابغبي الازواج فلو انكر النية صدق مطلقا حالة
 الرضا ولا يصدق قضاء عند مذكرة الطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد ولا
 عند الغضب في ما يصلح للطلاق دون الرد والشفة ويصدق ديانة في الكل
 ولو قال ثلث مرات اعتدي ونوى بالاولى طلاقا وبالباقي حيضا صدق وان
 لم ينو بالباقي شيئا وقع الثلث وتطلق بلسانها مرة او مستكبر بزوج
 ان نوى الطلاق والصرح بالصرح والبان والبان يلقى الصريح بالبان
 الا اذا كان معلقا بالشرط **باب النفقة** واذا قال لها اختار

وفي الموطوعة ثلثان في
 الكل

يقع

او قال عينت البيوتة الفليطة شرية

ينوي

الذي على نفسه

ينوي الطلاق فاخترت نفسها في مجلسها بانت به واحدة ولا يقع نية الثلث وان
 قامت منه او اخذت في عمل اخر بطل ولا بد من ذكر النفس والاختيار في احد كلامهما
 وان قال لها اختاري فقالت انا اختار نفسي واخترت نفسي تطلق وان قال لها
 ثلث مرات اختاري فقالت اخترت الاولى او الوسطى او الاخرة يقع الثلث بلا
 نية وعند هاتين واحدة بانه ولو قالت اخترت اختيارة وقع الثلث اتفاقا ولو قال
 طلقت نفسي واخترت نفسي بتطبيقه بانت به واحدة ولو قال امرك بيدك في تطبيقه
 او اختاري بتطبيقه فاخترت نفسها وقع واحدة **باب الرجعية**
 ولو قال امرك بيدك ينوي ثلثا فقالت اخترت نفسي بواحدة او مرة واحدة
 وقع الثلث وان قالت طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطبيقه فواحدة
 بانه ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل وان ردت اليوم لا
 يرتد بعد غد وان قال اليوم وغدا يدخل الليل وان ردت اليوم لا يبقى غدا
 ولو مكثت بعد التفويض يوما ولم تتم او كانت قامة فجلست او جالسة فانت
 او منكته ففقدت او على دابة فوقفت او دعت اباها للمشورة او شهودا
 لما شهدا لا يبطل خيارها وان سارت دابتها بطل لا يسير فلك هي فيه ولو قال
 لها طلق نفسك ولم ينو ونوى واحدة فطلقت وقعت رجعية وكذا لو قال انت
 نفسي وان طلقت ثلثا ونواه وقعن ولغت نية الشئ ولو قالت اخترت
 نفسي لا تطلق ولا يلزم الرجوع بعد قوله طلق نفسك ويستفيد بالمجلس الا اذا قال
 متى شئت ولو قال لها طلق نفسك او لاخر طلق امرائي يلزم الرجوع ولا يستفيد
 بالمجلس الا اذا قال زاد ان شئت ولو قال لها طلق نفسك ثلث فطلقت واحدة

في الناحية وقيل بكل الرجعية

وقع واحدة وفي عكسه لا يقع شيء وعندها يقع واحدة وفي طلق نفسك ثلثا ان شئت
 فطلقت واحدة لا يقع شيء وكذا في عكسه وعندها يقع واحدة وكذا امرها بالباين
 او الرجعي فعكست وقع ما امر وكذا قال انت طالق ان شئت فقالت شئت ان
 شئت فقال شئت يعني الطلاق لا يقع وكذا لو علفت المشية بمردوم وان علفت
 بوجود وقع وكذا قال انت طالق متى شئت او متى شئت او اذا شئت او اذا ما
 شئت فردت الامر لا يرتد ولها ان تطلق واحدة متى شئت ولا تزيد وكذا قال
 لها انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق ثلثا متفرقا لا مجموعا ولا بعد زوج اخر
 وكذا قال انت طالق حيث شئت لا تطلق ما لم تشأ في مجلسها وكذا قال انت طالق
 كيف شئت فان شئت موافقة لنية رجعية او بآية وقع كذلك وان تخالفا
 يقع رجعية وكذا ان لم تشأ وعندها لا يقع شيء وان لم يكن له نية يقع ما شئت
 وكذا قال انت طالق كم شئت او ما شئت طلقت ما شئت في المجلس بعده وآت
 قال طلق نفسك من ثلث ما شئت فلها ان تطلق ما دون الثلث والثلث خلافا
 لما **باب التعليق** انما يقع في الملك كقوله لمنكحته ان زرت
 فانت طالق او مضافا الى الملك كقوله لاجنبيه ان تكلمت فانت طالق فيقع ان تكلمها
 ولو قال للاجنبي ان زرت فانت طالق فنكحها فزارت وتطلق والفاصل الشرط
 ان واذا واذا ما وكل وكل متى ومنها ففي جميعها اذا وجد الشرط انتهت
 اليمين الا في كلامها تنهت فيها بعد الثلث ما لم تدخل على الزوج فلو قال كلما
 تزوجت امرأة فاني طالق تطلق بكل تزوج ولو بعد زوج آخر وان قال كلما
 دخلت فانت طالق لا تطلق بعد الثلث وزوج آخر ووال الملك لا يبطل البيت

شئت

او ان شئت

او ثلثا

والملك

والملك شرط لوقوع الطلاق لا لخلال اليمين فان وجد الشرط فيه اخلت اليمين
 ووقع الطلاق والا اخلت ولا يقع وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له
 الا اذا برهنت وفي ما لا يعلم الا منها القول لها في حق نفسها لا في حق غيرها
 فلو قال ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت هي لا فلانة وكذا
 لو قال ان كنت بحجر عذاب الله فانت طالق وعبدتي حر فقالت احب طلقت
 ولا يعتق ولا يقع في ان حضت ما لم يستمر الدم ثلثا فاذا استمر وقع من
 ابتداءه ولو قال ان حضت حيضة يقع اذا طهرت وكذا قال ان ولدت ذكرا
 فانت طالق واحدة وان ولدت انثى فانت طالق شتى فولدتها ولم يدر الاول
 تطلق واحدة قضاء وشتى تنزها وتنقض لعدة وتوعلق بشرطين شرط لكل وقوع
 وجودا للملك عند اخرها فان وجدا او اخرها فيه وقع وان وجدا او اخرها لا
 فيه لا يقع ويبطل تنجيز الثلث تعليقه فلو علقها بشرط ثم نكحها قبل وجوده ثم
 تزوجها بعد التحليل فوجد لا يقع وتوعلق الثلث والعنق بالوطى لا بجراحه
 باللبث بعد الايلاج ولا يصير به مراجع في الرجعي ما لم ينزع ثم يوطى خلافا لابي
 يوسف وكذا قال ان نكحتك فاني طالق فنكحها عليها في عدة البائن لا تطلق
 وان شئت طالق ان شاء الله لا تطلق وكذا الومات قبل قوله ان شاء الله
 وان مات هو يقع وفي انت طالق ثلثا الا واحدة يقع شتان وفي الاثنيتين واحدة
 وفي الاثلاث ثلث **باب طلاق المريض** الحالة التي يصير
 بها الرجل قارنا بالطلاق ولا ينفذ تبرعه فيها الا من الثلث ما يغلب فيها الهلاك
 كمرض يمنع عن اقامة مصالحة خارج البيت ومبارزة رجلا وتقدمه ليقول في

فلو قال ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت هي لا فلانة
 ولو قال ان كنت بحجر عذاب الله فانت طالق وعبدتي حر فقالت احب طلقت
 ولا يعتق ولا يقع في ان حضت ما لم يستمر الدم ثلثا فاذا استمر وقع من
 ابتداءه ولو قال ان حضت حيضة يقع اذا طهرت وكذا قال ان ولدت ذكرا
 فانت طالق واحدة وان ولدت انثى فانت طالق شتى فولدتها ولم يدر الاول
 تطلق واحدة قضاء وشتى تنزها وتنقض لعدة وتوعلق بشرطين شرط لكل وقوع
 وجودا للملك عند اخرها فان وجدا او اخرها فيه وقع وان وجدا او اخرها لا
 فيه لا يقع ويبطل تنجيز الثلث تعليقه فلو علقها بشرط ثم نكحها قبل وجوده ثم
 تزوجها بعد التحليل فوجد لا يقع وتوعلق الثلث والعنق بالوطى لا بجراحه
 باللبث بعد الايلاج ولا يصير به مراجع في الرجعي ما لم ينزع ثم يوطى خلافا لابي
 يوسف وكذا قال ان نكحتك فاني طالق فنكحها عليها في عدة البائن لا تطلق
 وان شئت طالق ان شاء الله لا تطلق وكذا الومات قبل قوله ان شاء الله
 وان مات هو يقع وفي انت طالق ثلثا الا واحدة يقع شتان وفي الاثنيتين واحدة
 وفي الاثلاث ثلث

قصاص ورجم فلوابان امراته وهو يتلك الحال ثم مات عليها بذلك السبب وبغيره
وهي في العدة ورثت وكذا لو طلت رجعية فطلقها ثلثا ومبائة قبلت ابنه بشبهة
ولوابانها وهو محصور وفي صف القتال او محبوس لقصاص او رجيم لا ترث وكذا
المختلعة وخجيرة اختارت نفسها ومن طلقت ثلثا بامرها او بغير امرها لكن في
ثم مات ومن ارتدت بعدما اتها ثم اسلمت وكذا مفارقة بسبب الجحش والمعة او
خيار البلوغ او العتق ولو فعلت ذلك وهي مريضة لا تقدر على القيام بمصالح بينها
ثم مات وهي في العدة ورثها ولوابانها بامرها في مرضه او نكاحا فانها كانت
حصلت في صحته ومضت العدة ثم اوصى لها او اقرب دين فلها الاقل من ارثها وما
اوصى او اقرب وان علق الطلاق بفعل اجنبي او عجز الوقت فوجد ان كان التعليق
والشرط في مرضه ورثت وان كان احدها في الصحة لا ترث وان علق بفعل نفسه وهما
في المرض او الشرط فقط ورثت وكذا لو علق بفعلها ولا بد لها منه وهما في مرضه
وكذا لو كان الشرط فقط فيه خلافا للمحد وان كان لها منه بد لا ترث على كل حال
وان قدفها ولا عن وهو مريض ورثت وكذا لو كان القذف في الصحة والمعان
في المرض خلافا للمحد وان اتى منها وبانت به فان كانا في المرض ورثت وان كان
الايتام في الصحة لا وفي الرجعي ترث في جميع الوجوه ان مات وهي في العدة والا
لا يابى **الرجعة** هي استدامة النكاح النائم في العدة فمن
طلق ما دون ثلث بصرح الطلاق او بالثلث الاول من كتاباته ولم يصفه بضرب
من الشدة ولم يكن بمقابله مال فله ان يراجع وان ابت ما دامت في العدة بقوله
راجعتك او راجعت امراتي او بفعل ما يوجب حرمة المصاهرة من وطئ ومس ونحوه

او تقدر على القيام بمصالح
خارج البيت لكنه مشكك
او محبوس ؟

في مرضه او الشرط فقط
وكذا لو كان الشرط فقط فيه
وان قدفها ولا عن وهو مريض
في المرض خلافا للمحد

من احدا الجاهل

من احدا الجاهل من ذنب الاشهاد عليها ولو قال بعد العدة كنت راجعتك فيها
فصدقة صحت والا فلا ولو قال راجعتك فقالت بحبيبة له انقضت عدتي فالقول
لها ولا يقع الرجعة خلافا لها وان قال زوج الامة بعد العدة كنت راجعت
فيها فصدقة سيدها وكذبة فالقول لها وعندنا للسيد وان قال راجعتك
فقالت مضت عدتي وانكرها فالقول لها واذا ظهرت من الحيض الاخير عشرة
انقطعت الرجعة وان لم تغتسل وان انقطع لاقل لا مالم تغتسل او يضي
عليها وقت صلوة او يتم وتصلى وعند محمد تنقطع باليتم وان لم تغتسل وفي
ولوا غتسلت ونسيت اقل من عضوا تنقطع وان نسيت عضوا لا
وكل من المضمضة والاستنشاق كالاقل وفي رواية عن ابي يوسف كتمام
العضو ولو طلق حاملا او من ولدت منه وانكروا طهها له ان يراجع وان
طلق من خلاها وانكروا طهها فليس له ان يراجع فان راجعها ثم ولدت بعد
الرجعة لا اقل من عامين صحت الرجعة ولو قال لامرأة ان ولدت فانت طالق
فولدت ولدا ثم اخر من بطن اخر فهو رجعة وان قال كلما ولدت فانت طالق
فولدت ثلثة في بطن فالثاني والثالث رجعة وتتم الثلث بولادة الثالث
وعليها العدة بالاقراء المطلقة الرجعية تشوف وتزبن وذنب ان لا يدخل
عليها حتى يعلمها وليس له ان يمسها حتى يراجعها والطلاق الرجعي
لا يحرم الوطئ وله ان يتزوج مبائة بما دون الثلث في العدة وبعدها
ولا تلحق الحرة بعد الثلث ولا الامة بعد الثلثين الا بعد وطئ زوج اخر
بنكاح صحيح ومضى عدته ولا تلحق له بملك يمين ويحلها وطئ المراهق لا السيد

وفي عكس القول للسيد
اتفاقا في الصحيح ؟

في كتابه بمجرد الانقطاع
اتفاقا ؟

ان لم يقصد رجعتها ؟

والشرط الايلاج دون الانزال فان تزوجها بشرط التحليل كره وتحل للاول
وعن ابي يوسف ان النكاح فاسد ولا تحل للاول وعن محمد انه صحيح ولا تحل للاول
فمن طلقت دونها وعادة
ان غلب على طقة صدقها **باب** **الايلاج** هو الحلف على ترك وطى الزوجة
مدته وهي اربعة اشهر للحرة وشهران للامة فلا ايلاج لو حلف على قتلها وحكمه
وقوع طلقه بانتهان برز ولزوم الكفارة او الجزا ان حنث فلو قال لزوجتي والله
لا اقربك او والله لا اقربك اربعة اشهر كان موليا وكذا لو قال ان قربتك
فعلى حج او صوم او صدقة او فانت طالق او عده حر فان قربها في المدة حنث
وسقط الايلاج والا بانتهان بمضيها وسقط اليمين ان حلف على اربعة اشهر
وبقيت ان يطلق فلو نكحها فانيا عا دالا يلا فان مضت مدة احري بلا وطى
بانت باخرى فان نكح ثالثا فكذلك فان تزوجها بعد زوج اخر فلا ايلاج واليمين
باقية فان وطى لزم الكفارة او الجزا ولا تبطل بغيره ان لم يوطأ وكذا لو الى
من اجنية او من مبانة اما الرجعية فكالزوجة ولا ايلاج فيها دون اربعة
اشهر فلو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعدها كان ايلا ولو مكث
يوما ثم قال لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين فليس بايلاج وكذا لو
قال لا اقربك ستة الايوها فان قربها وقد بقي من السنة اربعة اشهر صار ايلا
وكذا لو ادخل بصره وامرأته فيها لا يكون موليا وان عجز المولي عن وطئها
بمرضه او مرضها او رتقها او صغر هذا او وجهه اولان بينها وبينه مسافة اربعة

اشهر فية ان يقول فئت اليها ان استمر العذر من وقت الحلف الى اخر المدة فلو
زال في المدة تعين اليه بالوطى وان قال لها انت علي حرام كان موليا ان نوى
التحريم ولم ينوشيا وان نوى طئها را فطئها وان نوى الكذب فكذب وان نوى
الطلاق فبائن وان نوى الثلث فثلث والفتوى على وقوع الطلاق به
وان لم ينو وكذا بقوله كل حل علي حرام او هرجه بدست راست كبرم
بروي حرام للعرف **باب** **الايلاج** هو الفصل عن النكاح
وقيل ان تغذي المرأة نفسها بما لا يخلعها به ولا بأس عند الحاجة وكره له
اخذ شيء ان نشر واخذ اكثر مما اعطاها ان نشرت والواقع به وبالطلاق
على مال بائن ويلزم المال المسمى وما صليح مهر صليح بدلا للخلع وان بطل
الحوض فيه يقع باننا وفي الطلاق يقع رجعي بلا شيء كما اذا خالعا او طلقها وهو مسلم
على خمر او خنزير او ميتة او قالت خالعتي على ما في يدي ولا شيء في يديها
وان قالت على ما في يدي من دهاهم ولا شيء لزمها ثلثة دراهم وان قالت
من مال لزمها مهرها وان خالعا على عهدها الا بقى على انها برية من
ضمانه لا تبرا ولزمها تسليمه ان امكن والا قيمته ولو قالت طلقني ثلثا بالف
فطلق واحدة فله ثلث الالف وبانت وفي على يقع رجعي بلا شيء وعندها
كالبا ولو قال لها طلقني نفسك ثلثا بالف وعلى الف فطلقت واحدة لا يقع
شيء ولو قال انت طالق بالف وعلى الف فقبلت بانت ولزمها المال
وان قال انت طالق وعليك الف او قال لعده انت حرو عليك الف فطلقت
وعتق محانا وان لم يقبلا وعندها لا مال لم يقبلا واذا قبل لزم المال والخلع

أو بلغت بالنسب ولم تحض فثلثة أشهر والموت في كاح صبيح أربعة أشهر وعشرة
 أيام وعدة الأمة حمتان وفي الموت وعدم الحيض نصف ما للحدة وعدة الحمل
 وضع الحمل مطلقا ولو مات عنها صبي وعندي أبي يوسف ان مات عنها صبي
 فعدها بالاشهر وان حملت بعد موت الصبي فعدها بالاشهر اجماعا ولا نسب
 في الوجهين ومن طلقت في مرض موت رجعي كالرجعي وان بانها تعتد بالبعد
 الاجليز وعندي أبي يوسف كالرجعي ومن عقيقت في عدة رجعي ثم كاح حدة
 وان في عدة بان او موت فكالامة وان اعتدت الايسة بالاشهر ثم عاد
 دمه على عادتها بطلت عدتها ونسبها نف باحيض هو الصحيح وكذا استنف
 الصغيرة اذا حاضت في خلال الاشهر ومن اعتدت البعض باحيض ثم
 ايست تعتد بالاشهر واذا وطئت المعتدة بشبهة وجبت عليها عدة اخرى
 وتدخلت ما تراه يحسب منها ويتم الثانية ان تمت الاولى قبل تمامها وان شاء
 العلقة في الطلاق والموت عقيمتها وان لم تعلم بها وفي النكاح الفاسد عقيمت
 التفريق او العزم على ترك الوطئ ومن قالت انقضت عدي قالوا لها مع
 اليمين ان مضى عليها ستون يوما وعندها ان مضى تسعة وثلاثون يوما وثلاث
 ساعات وان نكح معتدة من بان ثم طلقها قبل دخول لزم مهر كامل وعدة
 مستأنفة وعند محمد نصف مهر ونكاح الاولى ولا عدة في الطلاق قبل الدخول
 ولا على ذمية طلقها دعي او حريم خرجت اليها مسلمة حلالا قالها **فصل**
 عدة معتدة البان والموت ان كانت مكلفه مسئلة بترك الزينة والنسب لغيره والمعتصر
 والخب والذهن والحمل والحنا الامن عذرا لا معتدة العتيق والنكاح الفاسد

حيضان

في عدة بان او موت فكالامة وان اعتدت الايسة بالاشهر ثم عاد
 دمه على عادتها بطلت عدتها ونسبها نف باحيض هو الصحيح وكذا استنف
 الصغيرة اذا حاضت في خلال الاشهر ومن اعتدت البعض باحيض ثم
 ايست تعتد بالاشهر واذا وطئت المعتدة بشبهة وجبت عليها عدة اخرى
 وتدخلت ما تراه يحسب منها ويتم الثانية ان تمت الاولى قبل تمامها وان شاء

في عدة بان او موت فكالامة وان اعتدت الايسة بالاشهر ثم عاد
 دمه على عادتها بطلت عدتها ونسبها نف باحيض هو الصحيح وكذا استنف
 الصغيرة اذا حاضت في خلال الاشهر ومن اعتدت البعض باحيض ثم
 ايست تعتد بالاشهر واذا وطئت المعتدة بشبهة وجبت عليها عدة اخرى

ولا تحطب المعتدة ولا باس بالتعريض ولا يخرج معتدة الطلاق من بيتها اصلا
 ومعتدة الموت تخرج نهارا وبعض الليل ولا يسب في غير منزلها والامة تخرج
 في حاجة المولى وتعتد المعتدة في منزل ينفق فيها وقت الفاقة والموت الا
 ان تخرج جبرا او خافت على مالها او اهدام المنزل او لم تقدر على كرايه ولا باس
 بكيونيتها معا بمنزل وان كان الطلاق اذا كان بينهما سيرة الا ان يكون
 فاسقا فان كان فاسقا او البت صيقا خرجت والا ولي خروجها وان
 جعلها بينهما ثقة تقدر على احياله تحسن ولو ابانها او مات عنها في سفر
 وبينها وبين مضرها اقل من مدة رجعت وان كانت مسافنة من كل
 جانب تحيرت والعود اجد وان كان ذلك في مضر لا يخرج منه ما لم تعتد
 لها محرم **وقال** ان كان معها محرم جاز الخروج قبل الاعتداد
باب نكاح النسب اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها
 سنتان ومن قال ان نكحت فلانة فهي طالق فكلها فولدت لسته اشهر
 منذ نكحها لزمه نسبه ومهرها واذا اقرت المطلقة بانقصا العدة ثم ولدت لاقل من
 ستة اشهر ثبت نسبه وان لسته لا وان لم تقر ثبت ان ولدت لاقل
 من سنتين وان لستين او اكثر لا في الرجعي ويكون رجعة بخلاف
 البان الا ان يحمي فثبت فيه ايضا ويحل على الوطئ بشبهة في العدة
 وان كانت المبانة مراة فان اتت به لاقل من تسعة اشهر ثبت والا فلا
 وعندي أبي يوسف يثبت فيما دون سنتين ومن مات عنها ان اتت به لاقل
 من سنتين وان كانت مراة فلاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام والا فلا

بانها

كان

معها ولي اولاد

من وقت الاقرار

ظهور الولد

لستة اشهر الاكثر فلا يثبت

الاكثر

ولا تثبت ولادة المعتدة الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وعندها يكفي
 شهادة امرأة واحدة وان كان حبل ظاهرا واعترف الزوج به تثبت بمجرد
 قولها وعندها لا بد من شهادة امرأة وان ادعتها بعد موت شخص فثبت الورث
 صح في حق الارث والنسب هو المختار ومن نكح فانت بولد لسته اشهر
 فصاعدا ثبت منه ان اقربا بالولادة او سكت وان جحد فبشهادة امرأة فان
 نفاه لا عن وان لاقل من ستة اشهر لا يثبت فان ادعت نكاحها منذ ستة
 اشهر وادعى الاقل فالقول لها مع اليمين وان علق طلاقها بالولادة فشهدت
 بها امرأة لا تطلق خلافا لهما وان اعترف بالحبل ~~فثبت~~ تطلق بمجرد
 قولها وعندها لا بد من شهادة امرأة ومن نكح امه فطلقها فاشترها فولدت
 لاقل من ستة اشهر منذ شراها لزمت والا فلا ومن قال لامته ان كان في
 بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة فهي ام ولده ومن قال للغلام هو
 ابني ومات فقالت امه انا امرأته وهو ابنه يرثانه فان جهلت حريتها وقالت
 الورثة انت ام ولده فلا ميراث لها **باب الحضانة**
 الام احق بحضانه ولدها قبل الفرقة وبعد هائم امها وان علت ثم ام الاب ثم اخت
 الاولاد ابوين ثم لام ثم لاب ثم خاله كذلك ثم عمته كذلك وبنات الاخت اولى من
 بنات الاخ وهن اولى من العتات ومن نكحت غيره محرمة سقط حقها لا من نكحت
 محرمة كام نكحت عمه وجدة نكحت جده ويعود الحق بزوال نكاح سقط به والقول
 قولها في نفي الزوج ويكون الغلام عندهن حتى يستغني وقد يتبع او يسع
 والحجاري عنده الام والحرة حتى تحيض وعند محمد حتى تشتهي كما عند غيرهما وبه ثم

الاقل من سنتين

اذ نكح

وعند الامام بلامين

بان ما كل ويشرب ويلبس
 ويستحي وحده

على اذنه

نفي

نفي ما نكح
 على اذنه
 على اذنه

يفتي لفساد الزمان ومن لها الحضانه لا تجر عليها فان لم يكن امرأة فالحق للعصبة
 على ترتيبهم لكن لا تدفع صبية الى عصبة غير محرم كابن العم ومولى العتاقة ولا
 الى فاسق ما جن وان اجتمعوا في درجة فاورعهم اولى ثم اسنهم ولا حق لامة
 وام ولده في الحضانه قبل العتق والذمية احق بولدها المسلم ما لم يخف عليه
 الف الكفر وليس للاب ان يسافر بولده حتى يبلغ حد الاستغناء ولا للام الا الى
 وطنها وقد تزوجها فيه ان لم يكن دار الحرب وليس ذلك لغير الام وان كان
 بين المصيرين او القريتين ما يمكن الاب ان يطلع عليه ويبيت في منزله فلا بأس
 به وكذا النقلة من القرية الى المصر بخلاف العكس ولا خيار للولد **باب النفقة**
 النفقة تجب للنفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها ولو صغيرة مسلمة
 كانت او كافرة كبيرة او صغيرة توطا اذا سلت اليه نفسها في منزله وتنفق نفقة
 كل شهر وتسلم اليها والكسوة كل سنة اشهر وتقدر بكفايتها بلا اسراف ولا
 تقير ويعتبر في ذلك حالها ففي الموسرين حال اليسار وفي المعسرين حال الاعسار
 وفي المختلفين بين ذلك وقيل يعتبر حاله فقط والقول له في اعساره في حق
 النفقة والبينة لها ويقرض عليه نفقة خادم واحد لها لو موسرا وعند ابى يوسف
 نفقة خادمين ولو معسرا لا تلزم نفقة الخادم في الاصح ولو فرضت لعساره ثم
 ايسر فحاصمة ثم لها نفقة اليسار وبالعكس تلزم نفقة العسار ولا نفقة لامة
 خرجت من بيته بغير حق ومحبوسة بدين ومريضة لم تترك ومقصوبة وصغيرة
 لا توطا وحاجة لامعه ولو جئت معه فلها نفقة الحضرا السفر والاكرار وكو
 مرضت في منزله فلها النفقة لا لو مرضت في بيتها وزفت مريضة ولا يفرق العجز

مساكنة

اذ نكح

او لم تسلم

بالحج

عن النفقة وتومر بالاستدانة لتحيل عليه ولا تجب نفقة مدة مضت الا ان تكون قضي
 بها او تراصيا على مقدارها ولو مات احد ^{او قضى حوال} ^{او تزوج} بعد القضا او التراضي قبل قبضها سقطت
 الا ان تكون استدانته بمرقاض ولو مجل لها النفقة او الكسوة لمدة ثم مات
 احدها قبل تمامها فلا رجوع خلافا لمحمد واذا تزوج العبد بالاذن فنفقتها دين
 عليه يباع فيه مرة بعد اخرى ولا يباع في دين غيرها الا مرة وعلى الزوج ان يسكنها
 في بيت خال عن اهلها واولادها من غيرها ويكفيها بيت مفرد من دار اذا كان
 له غلق وله منع اهلها ولو ولد لها من غيره ^{او تزوج} عن الدخول عليها ^{او تزوج} من النظر اليها والحلام
 معها متى شأما والصحيح انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ودخولها عليها في
 الجمعة مرة وفي غيرها في السنة مرة وتقرض نفقة زوجة الغائب وطفله وابويه
 في مال له من جنس حتم عند مودع او مضارب او مديون يقربه وبالزوجة او يعلم
 القاضي ذلك ويعلمها انه لم يعطها النفقة وياخذ منها كفيلا فلولا يقر وبالزوجة
 ولم يعلم القاضي بها فاما متبينة لا يقضى بها وكذا لو لم يخلعها الا فاقامت البينة
 على الزوجية ليفرض لها النفقة ويامرها بالاستدانة عليه لا يسمع بينتها وعند
 زفر مسمعها ليفرض النفقة لا يثبت الزوجية وهو المعمول به والمختار وتجب
 النفقة والسكنى لمعتدة الطلاق ولو بائنا والمفرقة بلا معصية كخيار العتق
 والبلوغ والتفريق لعدم الكفاة لمعتدة الموت والمفرقة بمعصية كالردة وتقبل
 ابن الزوج ولو اردت مطلقة الثلث تسقط نفقتها لا لو مكنت ابنة **فصل**
 ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يتركه فيها احد كنفقة الابوين والزوجة ولا تجبره على
 ارضاعه الا اذا تعينت ويستاجر من ترضعه عندها ولو استاجرها وهي زوجة او

او طلقت

اليوم

في مرضه
 في مرضه
 في مرضه
 في مرضه

في مرضه

معدة

معدة

معتدة لترضع ولدها لا يجوز وفي معتدة البائن روايتان وبعد العدة يجوز وهي احق
 ان لم تطلب زيادة على الغير وكواستاجرها وهي زوجة لارضاع ولده من غيرها
 صح ونفقة البنت بالغة والابن رمتا على الاب خاصة به يفتى وعلى المومنين ر
 محرم الصدقة نفقة اصوله الفقرا بالسوية بين الابن والبنت ويعتبر فيها القرب
 والجزئية لا الارث فلو كان له بنت وابن ابن فنفقة على البنت مع ان ارثها لها
 ولو كان له بنت بنت واخ فنفقة على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ وعليه
 نفقة كل ذي رحم محرم منه ان كان فقيرا صغيرا او انثى او زمنا او اعمى او لا يحسن
 الكسب حرة او لكونه من ذوي البيوتات او طالب علم ومجر عليها وتقدر بقدر
 الارث حتى لو كان له اخوات متفرقات فنفقة عليهمن اخا سكا يرضن منه ويعتبر
 فيها اهلية الارث لا حقيقة فنفقة من له خال وابن عم على خاله ونفقة زوجة الاب
 على ابنه ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا او زمنا ولا تجب نفقة للغير على
 فقير الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين الا للزوجة وقربة الولاد اعلى واسفل
 وللاب بيع عرض ابنه لنفقة لا يبيع عقاره ولا يبيع العرض لدين له على الابن سواها
 ولا لام بيع مال لنفقتها وعندها لا يجوز للاب ايضا ولا ضمان عليها لو انفق من
 مال الابن عندها ولو انفق المودع مال الابن عليها بغير امر قاض ممن ولا يرجع
 عليها ولو قضى بنفقة غير الزوجة ومضت مدة بلا اتفاق سقطت الا ان يكون
 القاضي امر بالاستدانة عليه وعلى المولى نفقة رقيقة فان ابى اكتسبوا وانفقوا
 وان لم يكن لهم كسب اجبر على بيعهم وفي غيرهم من الحيوان يومر ديانة **كتاب**
الاعتاق هو اثبات القوة الشرعية في المملوك انما يصح من مالك حرا

وقيل على الاب ثلثها
 وعلى الام ثلثها

في مرضه
 في مرضه
 في مرضه
 في مرضه

في مرضه
 في مرضه
 في مرضه
 في مرضه

مكلف بخرجه وان لم يكن كانت حراً ومعتق او محرد او حررتك او عتقتك
او هذا مولاي / او يا مولاي / وهذه مولاي / او يا حراً او يا عتيق ان لم يجعل ذلك
اسمائه وكذا لو اضاف الحرية الى ما يجرب من البدن وبكنايته ان نوى كلاً ملك
لى عليك ولا سبيلا ولا رق او خرجت من ملكي او خليت سبيك او قال لامة
اطلقتك ولو قال طلقتك لا تعتق وان نوى وكذا سائر الفاظ صريح الطلاق
وكنايته ولو قال انت لله لا يعتق خلافا لما ولو قال هذا ابني او ابني عتيق بلاية
وكذا هذا امي وعندها لا يعتق ان لم يصلح ان يكون ابناً او اباً او اما ولو قال
اصغير هذا جدي لا يعتق في المختار وكذا لو قال هذا اخي او لعبد هذا بني
ولا يعتق بلا سلطان لي عليك وان نوى ولا بيا ابني ويا اخي وانت مثل الحر
وقيل يعتق ولو قال ما انت الا حر عتيق ومن ملك ذارحم محرم منه عتيق عليه
ولو كان المالك صغيراً او مجنوناً والمكاتب يتكاتب عليه قرابة الولاد فحسب خلافاً
ومن اعتيق لوجه عتيق وكذا لو اعتيق للشيطان او للصنم وان عصى وكذا لو اعتيق
مكرها او سكران ولو اضاف العتيق الى ملك او شرط مح وكخرج عبد حر في ابنا
مسلم عتيق واحمل يعتق امه وصح اعتاقه وحده والولد يتبع امه في
الملك والرق والحرية والتدبير والاستيلاء والكتابة وولد لامة من سيدها
حر ومن زوجها ملك سيدها وولد للمغور حر بقيمه **باب**
عتق البعض ومن اعتيق بعض عبده صح وسعى في باقيه وهو كما لمكاتب
الا انه لا يرد في الرق لو عجز وقال لا يعتق كله ولا يسعى وان اعتيق بشريك نصيبه
فلا خزان يعتق او يدبر او يكاتب او يستسعي والولاء لها او يضمن المعتق لوموسر

مردود
كرا سكر وكقول لامة
فرجك حر

الملك الصغير او المجنون والمكاتب يتكاتب عليه قرابة الولاد فحسب خلافاً

ولا يعتق امه

ويرجع به المعتق على العبد والولاء له وقال ليس للآخر الا النعمان مع اليسار
والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد لو ضمن والولاء له في الحالين
ولو شهد كل منهما باعتاق شريكه سعى لهما في حفظهما والولاء بينهما كيف ما كانا
وقال لا يسعى للمعسر من لا للموسرين ولو احدهما موسر والاخر معسر يسعى للموسر
فقط والولاء موقوف في الاحوال حتى يتصافيا ولو علق احدهما عتقه بفعل عدا
والاخر بعده فيه فمضى ولم يدبر عتيق نصفه وسعى في نصفه لهما مطلقاً وعند
ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا معسرين ففي نصفه عند ابني يوسف وفي
كله عند محمد وان مختلفين سعى للموسر فقط في ربه عند ابني يوسف وفي نصفه
عند محمد ولو حلف كل بعث عبده والمسلة بما لا يعتق واحد ومن ملك
ابنه مع اخر بشر او صدقة او هبة او وصية عتيق حفظه ولا يضمن ولشريكه ان
يعتق او يستسعي سوا علم الشريك انه ابنه او لا وقال لا يضمن الاب ان كان
موسراً وعندا عساره يسعى الابن وكذا الحكم والخلاف لو علق عتيق عبد بشر
بعضه ثم اشتراه مع اخر او اشترى نصف ابنه من يملك كله ولو اشترى الاجنبي
نصفه ثم الاب باقيه موسراً ضمن الشريك او استسعى وقال لا يضمن فقط ولو ملكاه
بالارث فلا ضمان لهما عتق لوموسرين دبره احدهم واعتقه اخر ضمن الساكت
مدبره والمدبر معتقه ثلثه مدبر الا ما ضمن والولاء لثلاثة المدبر وثلاثة المعتق
وقال لا ضمن مدبره لشريكه ولو معسراً والولاء كله له وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا
ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر تخذه يومها وثوقف يوماً وقال للمكدر ان
يستسعيها في حظه ان شاء ثم تكون حرة وما لأم ولد تقوم فلا يضمن موسر

مردود
كرا سكر وكقول لامة
فرجك حر
الملك الصغير او المجنون والمكاتب يتكاتب عليه قرابة الولاد فحسب خلافاً
ولا يعتق امه
دوم

ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا معسرين ففي نصفه عند ابني يوسف وفي كله عند محمد وان مختلفين سعى للموسر فقط في ربه عند ابني يوسف وفي نصفه عند محمد ولو حلف كل بعث عبده والمسلة بما لا يعتق واحد ومن ملك ابنه مع اخر بشر او صدقة او هبة او وصية عتيق حفظه ولا يضمن ولشريكه ان يعتق او يستسعي سوا علم الشريك انه ابنه او لا وقال لا يضمن الاب ان كان موسراً وعندا عساره يسعى الابن وكذا الحكم والخلاف لو علق عتيق عبد بشر بعضه ثم اشتراه مع اخر او اشترى نصف ابنه من يملك كله ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب باقيه موسراً ضمن الشريك او استسعى وقال لا يضمن فقط ولو ملكاه بالارث فلا ضمان لهما عتق لوموسرين دبره احدهم واعتقه اخر ضمن الساكت مدبره والمدبر معتقه ثلثه مدبر الا ما ضمن والولاء لثلاثة المدبر وثلاثة المعتق وقال لا ضمن مدبره لشريكه ولو معسراً والولاء كله له وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر تخذه يومها وثوقف يوماً وقال للمكدر ان يستسعيها في حظه ان شاء ثم تكون حرة وما لأم ولد تقوم فلا يضمن موسر

اوانت حر من دبر مني او يوم اموت او مع موتي او عند موتي او في موتي او
انت مدبر او قد تبرك او ان ميت الى ماته سنة وغلب موته فيها او اوصيت لك
بنفسك او برفقتك او بثلث مالي فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعق و يجوز
استخدامه و كتابته و ايجاره و الامة توطا و تزوج و اذا مات سيده عتق من
ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فحسابه وان لم يترك غيره سعي في ثلثيه وان
استغرقه دين المولى سعي في كل قيمته ولو تبرأ احد الشريكين ومن نصف شريكه
ثم مات عتق نصفه بالتدبير وسعي في نصفه خلافا لما وآلفه من قاله ان
ميت من مرضي هذا او سفري هذا او من مرض كذا او الى عشر سنين او الى ماته
سنة واحتمل عدم موته فيها فيجوز بيعه وان وجد الشرط عتق المورس
باب الاستيلاء لا يثبت نسب ولد لامة من مولاه
الا ان يدعيه واذا ثبت صارت ام ولد لا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعق
وله وطئها واستخدامها واجارتها وتزويجها وعتق بعد موته من جميع ماله
ولا تسعي لدينه ويثبت نسب ولدها بعد ذلك بلا دعوة وان نفاه انتفى ولو
استولدها بشكاح ثم ملكها فمهر ام ولده وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت ثم
ملكها خلافا لما لو استولدها بزن ثم ملكها وكذا لو استولدت ام ولد البصري عرض
عليه الاسلام فان اسلم فمهر له وان ابى سعت في قيمتها وهي كالمكاتبة ولا ترق
بعجزها وان مات عتقت بلا سعاية ومن ادعى ولدا له فيها شرك ثبت نسبه
منه وصارت ام ولده ومن نصف قيمتها ونصف عقرها لا قيمة ولدها وان
ادعيها معا ثبت منها وهي ام ولد لها وعلى كل نصف عقرها وتفاضل ويرث

وكتابتها
ولا تسعي لدينه
ولا ترق بعجزها

الامة توطا وتزويج
واذا مات سيده عتق من
ثلث ماله وان لم يخرج
من الثلث فحسابه

من كل منهما ميراث ابن و يرثان منه ميراث اب واحد وان ادعى ولدا له مكان
فصدقه المكاتب ثبت نسبه منه وعليه قيمته وعقرها ولا تصير ام ولده وان لم
يصدقه لا يثبت النسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتما **كتاب**
اليمان اليمين تقوية احد طرفي الخبر بالمسح به وهي ثلث خموس وهي حلفه
على امر ماض او حال كذبا وحكها الامة ولا كفارة فيها الا التوبة وكفو وهي
حلفه على ماض يظنه كما قال وهو خلافه وحكها رجاء العفو ومفقدة وهي
حلفه على فعل او ترك في المستقبل وحكها وجوب الكفارة ان حيث ومنها ما
يجب فيه البر كفعل الفرائض وترك المعاصي ومنها ما يجب فيه الحث كفعل
المعاصي وترك الواجبات ومنها ما يفضل فيه الحث كحجران المسلم ونحوه
وما عدا ذلك يفضل فيه البر حفظا لليمين ولا فرق في وجوب الكفارة بين العايد
والناسي والمكره في الحلف او الحث وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين
كما في عتق الظهار و اطعامه او كسوتهم كل واحد ثوبا يستر عاهة بدنه هو الصحيح
فلا يجزئ السراويل فان عجز عن احدها عذلا داو صام ثلثة ايام متتابعات
ولا يجوز التكفير قبل الحث ولا كفارة في حلف كافر وان حثت مسلما ولا يصح
يميز الصبي والمجنون والناجم **فصل** وحروف القسم الواو والباء والهاء
وقد تضمن كالله افعله واليمين بالله او اسم من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق
ولا يفتقر الى نية الا فيما يسمى به غيره كالحكيم والعليم او بصفة من صفاته يحلف
بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبرياءه وعظمته وقدرته لا بغير الله كالقرآن والنبى
والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها عرفا كرحمة وعلمه ورضاه وغضبه وسخطه وعذابه

عذابه
ولا يفتقر الى نية

من كل منهما ميراث ابن
ويشترط ان يكون
موت المولى بعد موت
الامة

وقوله لعمره يمين وكذا وثيم الله وسوكندي خورم بخداي وكذا قوله وعمره الله
وميثاقه واقسم واحلف واشهد وأن لم يقل بالله وكذا على نذرا يمين او
عهد وأن لم يضيف الى الله وكذا قوله ان فعل كذا فهو كافرا ويهودي او نصراي
او بري من الله ولا يصير كافرا باي حث فيها سوا علقه بما ضار ومستقبل ان كان
يعلم انه يمين وان كان عنده انه يكفر بيمينه كافرا وقوله ان فعله فعليه عضله او
سخطه او لعنه او هوان او سارق او شارب خمر او اكل ربوا ليس يمين
وكذا قوله حقا او بحق الله خلافا لابي يوسف وكذا قوله سوكندي خورم بخداي باطلا
زن ومن حرم ملكه لا يجرم وان استباحه او شي منه فعليه الكفارة وقوله كل حلال
علي حرام على الطعام والشراب والفتوى انه تطلق امراته بلانية ومثله قوله حلال
بروي حرام وقوله هرجه بدست راست كرم بروي حرام ومن نذر نذرا مطلقا
او معلقا بشرط يريده كان قد غايب ويوجد لزومه الوفاء ولو علقه بشرط لا يريده
كان زنيته خير بين الوفاء والتكفير هو الصحيح ومن وصل بعلفه ان شاء الله فلا حث

باب الميرة الدخول والخروج والاثبات والسكن وغير ذلك
لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لا يحث وكذا لو دخل
دهليزا او طلبة باب دار ان كان لو اعلق يمين خارجا والاحث كما لو دخل صفة
وقيل لا يحث في الصفة ايضا ولا يدخل دارا فدخل دارا خربة لا يحث ولو قال
هذه الدار فدخلها خربة صحرا او بعد ما بنيت دارا اخرى حث وكذا لو وقف
على سطحها وقيل لا يحث به في عرفنا ولو دخل طاق بابها او دهليزها ان كان
لو اعلق يمين خارجا لا يحث والاحث ولو جعلت مسجدا او حاما او بستانا او

دخلت دارا فدخلت

حرم من فاقه

الله على صوم شهر

بيتا بعد ما حثت فدخلها لا يحث وكذا لو دخل بعد ان دام الحمام واستباحه
وقى لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما اندم وصار صحرا او بعد ما بني بيتا آخر
لا يحث بخلاف ما لو سقط السقف وبقي الجدران وقى لا يدخل هذه الدار وهو
فيها لا يحث مالم يخرج ثم يدخل وقى لا يلبس هذا الثوب وهو لا يركب
هذه الدابة وهو لا يركبها ولا يسكن الدار وهو ساكنها ان اخذ في الزرع و
النزول والنقل من غير لبث لا يحث والاحث ثم في لا يسكن هذا البيت او
هذه الدار لا بد من خروجه بجميع اهله ومثاله حتى لو بقي وتدخل حث وعند
ابي يوسف يغير ثقل الاكثر وعند محمد ثقل ما تقوم به كد خدائيه وهو الاحسن
والاوفق ثم لا بد من ثقلته الى منزل اخر حتى لا يترك ثقلته الى المسكة او المسجد وكذا
لا يسكن هذه المحلة وفي لا يسكن هذه البلدة او القديرة بترخر وجه وترك
اهله ومثاله فيها وقى لا يخرج فامر من حمله واخرجه حث ولو حمل واخرج
بلا امره فخرها او راضيا لا يحث ومثله لا يدخل وقى لا يخرج الا الى جنازة
فخرج اليها ثم اتي حاجة اخرى لا يحث وقى لا يخرج الى مكة فخرج يريدها ثم رجع
حث وفي لا ياتيها لا يحث مالم يدخلها والذهاب كما خروجه في الاصح وفي
ليانين فلانا فلم يات حتى مات حث في اخراجها حياية وان قيد بالاستطاعة
فهو على سلامة الآلات وعدم الموانع فلو لم يات ولا مانع من مرض او سلطان
حث ولو نوى الحقيقة صدق ديانته لا قضا في المختار وقى لا يخرج الا باذنه
بشرط الاذن لكل خروج وفي الا ان اذن يكفي الاذن مرة وقى لا يخرج الا باذنه
لواذن لها فيه متى شئت ثم نهاها فخرجت لا يحث عند ابي يوسف خلافا لمحمد

هذه

الاثنين عددا

وَلَوْ ارَادَتْ الْخُرُوجَ فَقَالَ اِنْ خَرَجْتَ اَوْضَرَبَ الْعَبْدُ فَقَالَ اِنْ ضَرَبْتَ تَقْبِلُ حَيْثُ
 بِالْفِعْلِ قَوْرًا فَلَوْ كَيْتَ ثُمَّ فَعَلَتْ لَا يَحْتُ قَالَ لَا خَيْرَ اَجْلِسْ فَقَالَ اِنْ
 تَقَدَّيْتُ فَلَا لَا يَحْتُ بِالْتَقْدِي لَامَعَهُ وَلَوْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ اِلَّا اَنْ قَالَ اِنْ تَقَدَّيْتُ
 الْيَوْمَ وَقَدْ لَا يَرْكُبُ دَابَّةً فَلَا يَنْفَكُ دَابَّةً عِنْدِي مَا ذُوْن لَا يَحْتُ اِلَّا اِنْ نَوَاهُ وَهُوَ
 عِزٌّ مُسْتَعْرِقٌ بِالْدِينِ وَعِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ حَيْثُ مَطْلَقًا اِنْ نَوَاهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ حَيْثُ
 مَطْلَقًا اِنْ لَمْ يَنْوَهُ **بَابُ التَّيَمُّنِ فِي الْاَكْلِ وَالشَّرْبِ وَاللَّبْسِ**
وَالْكَلَامِ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ التَّخْلَةِ فَيُؤْكَلُ عَلَى مَرْهَا وَدَيْسَهَا غَيْرَ الْمَطْبُوعِ لَا يَبِيدُهَا
 وَخَلَّهَا وَدَيْسَهَا الْمَطْبُوعُ اَوْ مِنْ هَذِهِ الشَّاةِ فَيُؤْكَلُ عَلَى التَّمِّ دُونَ التَّيَمُّنِ وَالزَّيْبِ
 وَقَدْ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْبَسْرِ فَالْكَلُّ رَطْبًا لَا يَحْتُ وَكَذَا مِنْ هَذَا الرُّطْبِ اَوِ الْبَسْرِ فَالْكَلُّ
 تَمْرًا وَشِيرًا خِلَافًا لَيْكُلُ هَذَا الصَّبِيِّ فَكُلُّهُ شَا بًا اَوْ شَيْئًا اَوْ لَا يَأْكُلُ هَذَا الْحَمْلُ فَالْكَلُّ
 كَيْتٌ وَقَدْ لَا يَأْكُلُ بَسْرًا فَالْكَلُّ رَطْبًا لَا يَحْتُ وَلَوْ اَكَلَ مَذْنَبًا حَيْثُ وَكَذَا لَوْ اَكَلَ
 بَعْدَ مَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَطْبًا وَقَالَ لَا يَحْتُ فِيهَا وَلَوْ اَكَلَ بَعْدَ حَلْفِهِ لَا يَأْكُلُ رَطْبًا
 وَلَا بَسْرًا حَيْثُ اتَّفَقَا وَقَدْ لَا يَشْتَرِي رَطْبًا فَاشْتَرَى كِبَا سَةً بَسْرًا رَطْبًا لَا
 يَحْتُ كَمَا لَوْ اشْتَرَى بَسْرًا مَذْنَبًا وَقَدْ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا اَوْ بَيْضًا فَالْكَلُّ كَمُ تَمَكُّ اَوْ بَيْضَةٍ
 لَا يَحْتُ وَكَذَا فِي الشَّرِّ وَلَوْ اَكَلَ كَمُ نَسَانٍ اَوْ خَزِيرٍ حَيْثُ وَكَذَا لَوْ اَكَلَ كَبْدًا اَوْ
 كَرَشًا وَالتَّخَنُّرُ رَاثَةٌ لَا يَحْتُ بَهَا فِي عَرَفْنَا كَمَا لَوْ اَكَلَ اَلِيَّةً وَقَدْ لَا يَأْكُلُ شَحْمًا يَتَقَيَّدُ
 بِشَحْمٍ لَبَطْنٍ فَلَا يَحْتُ بِشَحْمٍ لَبَطْنٍ خِلَافًا لَهَا وَلَوْ اَكَلَ اَلِيَّةً اَوْ حَمًا لَا يَحْتُ اتَّفَقَا
 وَقَدْ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْحَنَظَةِ يَتَقَيَّدُ بِهَا كَلْبًا قَضًا فَلَا يَحْتُ بِأَكْلِ خَبْزِهَا خِلَافًا لَهَا
 وَقَدْ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الدَّقِيقِ حَيْثُ خَبْزُهُ لَا يَسْقِي فِي الصَّبِيِّ وَالتَّخَنُّرُ يَتَّقِعُ عَلَى مَا عُنَا

التَّمُّنُ اَلْاَكْلُ لَمْ يَذْكُرْ اَلْاَكْلُ

اهل

حكم
 كبد
 جلد
 الكبد
 الية
 قبيل
 القصا
 صبر

اهل مصره كخبز البر والشعير فلا يَحْتُ بَخْبَزِ الْقَطَافِ اَوْ خَبْزِ الْاَرْزِ بِالْعِرَاقِ اِلَّا اِذَا
 نَوَاهُ وَالشَّوْءُ عَلَى التَّمِّ عَلَى الْبَا دَجَانٍ اَوْ الْجَزْرِ اَوِ الْبَيْضِ اِلَّا اِذَا نَوَاهُ وَالْبَطْنُ
 عَلَى مَا يَطْبُخُ مِنَ التَّمِّ بِالْمَاءِ عَلَى مَرْقَةٍ اِلَّا اِذَا نَوَى غَيْرَ ذَلِكَ وَالرَّاسُ عَلَى مَا يَبَاعُ
 فِي مَصْرِهِ وَيَكْبَسُ فِي التَّنَازِيرِ وَالْفَاكَةُ عَلَى التَّفَاجِ وَالْبَطْنُ وَالْمَشْمُشُ وَعِنْدَهَا
 عَلَى الْعَنْبِ وَالرُّطْبِ وَالزَّمَانِ اَيْضًا وَلَا يَتَّقِعُ عَلَى الْفَقَا وَالْجَبْرِ اِتِّفَاقًا وَلَا اَدَامَ
 مَا يَصْطَبُغُ بِهِ كَالْحَلِّ وَالزَّيْتِ وَاللَّبَنِ وَكَذَا التَّمِّ وَاللَّحْمِ وَالْبَيْضِ وَالْجَبْنِ اِلَّا بِالْيَمَةِ
 وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ اِدَامَ اَيْضًا وَالْعَنْبُ وَالْبَطْنُ لَيْسَا بِاِدَامَ فِي الصَّبِيِّ وَالْعَدَا
 الْاَكْلُ فِي مَا يَبْسُرُ طُلُوعَ النُّجُومِ وَالزُّوَالِ وَالْعَشَاءِ فِي مَا يَبْسُرُ الزُّوَالِ وَنُصْفَ اللَّيْلِ
 وَالشُّجُورِ فِي مَا يَبْسُرُ نُصْفَ اللَّيْلِ وَطُلُوعَ النُّجُومِ وَقَدْ اِنْ اَكَلْتُ اَوْ شَرِبْتُ اَوْ لَبَسْتُ
 اَوْ كَلَّمْتُ اَوْ تَزَوَّجْتُ اَوْ خَرَجْتُ وَمَنْ يَحْتُ لَا يَصْدُقُ وَلَوْ رَادَ طَعْمًا اَوْ
 شَرَابًا وَمَنْ يَحْتُ صَدَقَ دِيَانَةً لَا قَضَا وَقَدْ لَا يَشْرَبُ مِنْ دَجَلَةٍ لَا يَحْتُ بِشَرِبِهَا
 بَانًا مَا لَمْ يَكُنْ خِلَافًا لَهَا اِنْ قَالَ مِنْ مَا دَجَلَةٌ حَيْثُ وَكَذَا فِي الْحَبِّ وَالْبُسْرِ
 وَقَدْ لَا يَأْكُلُ بَحْبِينَ وَمَا كَانَ الْبَسْرُ رَطْبًا اَلْكَلُّ خِلَافًا لِي يَوْسُفَ فَمَنْ حَلَفَ بِشَرِّينَ
 مَا هَذَا الْكُوزُ الْيَوْمَ وَلَا مَا فِيهِ اَوْ كَانَ قَضَبٌ يَحْتُ خِلَافًا لَهُ وَكَذَا اِنْ لَمْ يَقُلْ الْيَوْمَ
 اِلَّا اِنْ كَانَ قَضَبٌ فَانَّهُ يَحْتُ بِالْاِتِّفَاقِ وَقَدْ لِيَصْعَدَنَّ السَّمَاءُ اَوْ لِيَقْلَبَنَّ هَذَا الْحَجَرُ
 ذَهَبًا اَنْفَعْتُ وَحَيْثُ الْحَالُ اِنْ لَمْ يَعْلَمْ بَمَوْتِهِ فَلَا خِلَافًا لِي يَوْسُفَ وَقَدْ لَا يَتَكَلَّمُ
 فَقَدْ اَلْقُرْآنُ اَوْ سَمِعَ اَوْ هَلَّلَ اَوْ كَبَّرَ لَا يَحْتُ سِوَا فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا هُوَ الْمُخَارَ
 وَقَدْ لَا يَكُلُّ فَكُلُّهُ حَيْثُ يَسْمَعُ وَهُوَ نَامٌ حَيْثُ اِنْ اَبْقَظَهُ وَقِيلَ مَطْلَقًا وَلَوْ كَلَّمَهُ غَيْرُهُ
 وَقَدْ سَمِعَ لَا يَحْتُ وَلَوْ سَمِعَ عَلَى جَمَاعَةٍ هُوَ فِيهِمْ حَيْثُ اِنْ نَوَاهُ مِنْ دُونِهِ لَا يَحْتُ

لا يَحْتُ فِي مَا يَبْسُرُ طُلُوعَ النُّجُومِ وَالزُّوَالِ وَالْعَشَاءِ فِي مَا يَبْسُرُ الزُّوَالِ وَنُصْفَ اللَّيْلِ
 لا يَحْتُ فِي مَا يَبْسُرُ نُصْفَ اللَّيْلِ وَطُلُوعَ النُّجُومِ وَقَدْ اِنْ اَكَلْتُ اَوْ شَرِبْتُ اَوْ لَبَسْتُ
 اَوْ كَلَّمْتُ اَوْ تَزَوَّجْتُ اَوْ خَرَجْتُ وَمَنْ يَحْتُ لَا يَصْدُقُ وَلَوْ رَادَ طَعْمًا اَوْ
 شَرَابًا وَمَنْ يَحْتُ صَدَقَ دِيَانَةً لَا قَضَا وَقَدْ لَا يَشْرَبُ مِنْ دَجَلَةٍ لَا يَحْتُ بِشَرِبِهَا
 بَانًا مَا لَمْ يَكُنْ خِلَافًا لَهَا اِنْ قَالَ مِنْ مَا دَجَلَةٌ حَيْثُ وَكَذَا فِي الْحَبِّ وَالْبُسْرِ
 وَقَدْ لَا يَأْكُلُ بَحْبِينَ وَمَا كَانَ الْبَسْرُ رَطْبًا اَلْكَلُّ خِلَافًا لِي يَوْسُفَ فَمَنْ حَلَفَ بِشَرِّينَ
 مَا هَذَا الْكُوزُ الْيَوْمَ وَلَا مَا فِيهِ اَوْ كَانَ قَضَبٌ يَحْتُ خِلَافًا لَهُ وَكَذَا اِنْ لَمْ يَقُلْ الْيَوْمَ
 اِلَّا اِنْ كَانَ قَضَبٌ فَانَّهُ يَحْتُ بِالْاِتِّفَاقِ وَقَدْ لِيَصْعَدَنَّ السَّمَاءُ اَوْ لِيَقْلَبَنَّ هَذَا الْحَجَرُ
 ذَهَبًا اَنْفَعْتُ وَحَيْثُ الْحَالُ اِنْ لَمْ يَعْلَمْ بَمَوْتِهِ فَلَا خِلَافًا لِي يَوْسُفَ وَقَدْ لَا يَتَكَلَّمُ
 فَقَدْ اَلْقُرْآنُ اَوْ سَمِعَ اَوْ هَلَّلَ اَوْ كَبَّرَ لَا يَحْتُ سِوَا فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا هُوَ الْمُخَارَ
 وَقَدْ لَا يَكُلُّ فَكُلُّهُ حَيْثُ يَسْمَعُ وَهُوَ نَامٌ حَيْثُ اِنْ اَبْقَظَهُ وَقِيلَ مَطْلَقًا وَلَوْ كَلَّمَهُ غَيْرُهُ
 وَقَدْ سَمِعَ لَا يَحْتُ وَلَوْ سَمِعَ عَلَى جَمَاعَةٍ هُوَ فِيهِمْ حَيْثُ اِنْ نَوَاهُ مِنْ دُونِهِ لَا يَحْتُ

بالان اتفاقا
 قبل مضيقه
 اولي طين في الهواء
 اولي طين زيدا عالما قوته

ولو قال لا يدينه فاذن ولم يعلم فكله حيث خلا فلابي يوسف وفي لا يملكه شهر فهو
من حين حلف ويوم الكمل لمطلق الوقت وتبينه النهار فقط وليلة اكله على
الليل فحسب وفي ان كمله الا ان يقدم زيد او حتى الا ان ياذن زيد او حتى ياذن
فكله قبل ذلك حيث وان مات زيد سقط الحلف وفي لا ياكل طعام فلان او لا يدخل
داره او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابة او لا يملك عبدا ان عين وزال ملكه وفعل
لا يحنث خلا فالحمد في العبد والدار وفي المجدد لا يحنث اتفاقا وان لم يعين لا يحنث
بعد الزوال ويحنث بالمجدد وفي لا يملك امرأته او صديقته يحنث في المعين بعد الابانة
والمعاداة وفي غيره لا ياتي رعاية عن محمد ويحنث بالمجدد وفي لا يملك صاحب
هذا الطليسان فباعه فكله حيث لا اكله حيث اوزمنا او احيى والزمان ولا ياتي
فهو على سنة الشهير ومعها ما نوى وان قال لدهر او لاله فهو على العهر ولو قال
دهرا فقد توقف الامام وعندها هو كالمعاني ولو قال اياما او شهورا او سنين
فعلى ثلثة وان عوف فعلى عشرة وقال على جمعة في الايام وسنة في الشهور والعهر
في السنين **باب البيعة والطلاق والعق** قال ابن ولدت
فانت كذا حيث بالبيت ولو قال فهو حر فولدت ميتا ثم حيا عتق المحي خلا فالحما
وفي اول عيدا ملكه فهو حر فملك عبدا عتق ولو ملك عبيدين معا ثم اخر لا يعق
واحد منهم ولو زاد وحده عتق الآخر ولو قال اخر عبدا ملكه مات بعد ملكه عبد
واحد لا يعق ولو بعد ملك عبيدين متفرقين عتق الاخر من ملكه من كل ماله وعندها
عند موته من الثلث وعلى هذا اخر امرأته اتروجها فهي طالق ثلث فلا ترث خلا ف
الحما وفي كل عبد بشرى بكذا فهو حر فبشره ثلثة متفرقون عتق الاول وان بشره

يعد

معا عتقا ولو قال من اخرني عتقا في الوجهين ولو نوى كفارة بشر ابي سقطت
لا بشر الامه استولد بها بالنيكاح او عبد حلف بعتقه الا ان قال ان اشتريتك فانت
حر عن كفاري وفي ان شررت امه فهي حرة ان شرى من في ملكه وقت الحلف عتقت
وان شرى من ملكها بعد لا تعق وفي كل مملوك لي حر عتق عبده ومدبره
وانتهت اولاده لا مكاتبه الا ان نواهم وفي هذه طالق وهذه وهذه طلقت الاخر
وجبر في الاولين وكذا العتق **باب البيعة والبيع والطلاق**
والزوج وغير ذلك يحنث بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء والاجارة
والاستيجار والصلح عن مال والعتمة والخصومة وضرب الولد وبهما في النكاح
والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح عن دم عذر والحبسة والصدقة والقرض
والاستقراض وان نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لا قضا وكذا ضرب العبد
والزنج والبنات والحيطة والايدي والاستيداع والاستعارة وقضا الدين وقبض
والكسوة والحمل الا انه لو نوى المباشرة يصدق قضا وديانة وفي لا يزوج فزوج
فضولي فاجاز بالقول حيث وبالفعل لا يحنث وفي لا يزوج عبدا او امته يحنث
بالتوكيل والاجارة وكذا في ابنة وبنية الصغير وفي الكبير لا يحنث الا بالمباشرة
ودخول اللام على البيع كان يحنث كدوبا يقتضي اختصاصا بفعل بالملوك عليه
بان كان بامر سوا كان ملكه لولا ومثله الشراء والاجارة والبيع والبنات
وعلى العين كان يحنث كدوبا يقتضي اختصاصا بها بان كان ملكه سوا امره او لا
وكذا دخولها على المهر والاكل والشرب والدخول وان نوى غيره صدق
فيما عليه وفي ان بيعته او ان شرته فهو حر فعقد بالحيار عتق وكذا لو عقد بالبيع

والاقرار

والاعانة

وكانوا قالوا علي المشرك الى
الحرم وقالوا المسجدا الحرام
فلا تاكلوا

فقدنا زبونا ونهرجة أو مستحقة أو باعته شيئا وقضته بر أو رصاصة أو شقة
أو ذهب أو أبراه منه لا يبيع دينه درهمي دون درهم لا يحنث بعض
بعضه ما لم يبيع كله متفرقا وإن فرقته بعمل ضروري لا وزن لا يحنث إن
كان في الأمانة أو غير مائة أو سوى مائة لا يحنث بها أو باقل منها لا يفعل
كذا تركه أبدا وفي ليفعلنه يكفي فعله مرة خلفه وإن ليفعلمه بكل دأع عقيد
بحال ولا يئنه له منه فهو هب ولم يقبل بر وكذا القرض والعارية والصدقة
خلاف البيع لا يشتري ثوبا فهو على ما لا ساق له فلا يحنث بشتم الورود والياحمة
لا يشتري وردا أو بنفسه فهو على ورقه لا يدخل دار فلان تناول الملك والأجاء
حلف أنه لا مال له وله دين على مفلس أو ملي لا يحنث **كتاب**
الحدود الحد عقوبة مقدرة بحقيقة تتألف لا يشتري تعزير ولا قصاص حدا
والزنى وطى مكلف في قبل خال عن ملك وشبهة ويثبت بشهادة أربعة رجال
مختلفين بالزنى لا بالوطى أو الجماع إذا سألهم الإمام عن ماهية الزنى وكيفيته
ومن زنى وابن زنى وممن زنى فبينوه وقالوا رأيناه وطمنا في فرجه
كالليل في المحللة وعيدوا سرا وعلايئة أو بالاقراء قلا بالغا أربع مرات في
أربعة مجالس كلما أقره حتى يغيب عن بصر ثم سئل كما مر فيه سوى
الزمان فبينه ونادى تلقينه ليرجع بملك قبلت أو لمست أو وطئت بشبهة
فإن رجع قبل الحد أو في شأنه ترك وأحد المحضن رجعه في قضا حتى يموت
ببداية الشهود فإن أبوا أو عابوا أو ما أو اسقطهم الإمام ثم الناس وفي المقر
ببداية الإمام ثم الناس ونفسل ويصلى عليه ولغير المحضن جلد مائة ولللعين نصفها

قصص

يسوط لا ثمة له ضربا وسطا مفرقا على يديه الا الراس والوجه والفرج وعندا ي
يضرب الرأس ضربا ويضرب الرجل قائما في كل حد بلا مد وتفرغ ثيابا يسوي لآزار
والمرأة جالسة ولا يفرغ ثيابها الا الفرو والحشو ويجعلها في الرحم لاله وكما
يحدث من ملوك بلا اذن الامام واحصان الرحم اكثريه والتكليف والاسلام
والوطي يحتاج في جميع حال وجود الصفات المذكورة فيها ولا يجمع بين جلد ورجم
ولا يجلد ورجي الا سباسة والمريض بجرم ولا يجلد عالم يرا واحكام ان ثبت
زناها بالبينه خمس حتى تلد وترجم اذا وضعت ولا يجلد عالم تخرج من نفاستها
وان لم يكن للولد من يريه لا ترجم حتى يستغنى عنها **باب الوطي**
الذي يوجب الحد والذي لا يوجب الشبهة دارته للحد وهي نوعان
شبهة في الفعل وهي ظن غير الدليل قليلا فلا يحد فيها ان ظن الحبل ولا يحد كوطي
معدية من ثلث او من طلاق على مال او ام ولد اعنتها او امته اصله وان خلا
او امته زوجة او سيده وكذا وطي المهر من المهره في الاصح وشبهة في المحل وهي
قيام دليل نافي للحكمة في ذاته فلا يحد فيها وان علم بالحكمة كوطي امته ولده وان
سفل او مشركه او معدية بالكنائيات دون الثلث او الباع المبيعة او الزوج
المهورة قبل تسليمها والنسب يثبت في هذه لاني الاولى وان ادعاه ويجد وطي
امته اخيه او عمه وان ظن حلقها وكذا وطي امراه وجدها على فراشه وان كانت
اعني الان دعاه فقالت انا زوجتك ~~ولا يوطي~~ لا يوطي اجنبية زفت اليه
وقلن هي زوجتك وعليه المهر ولا يوطي بيمينه ورنى في دار حربي او بجي ولا يوطي
مخبر تزوجها او من استجرها ليزني بها خلافا لما ومن وطي اجنبية في ما دون

عند الدعوة

الفرج

الفرج يعزروا كذا في وطئها في الذبح او عمل عمل قوم لوط وعند ما يحد وان رنى
دعي بحرية في دارنا حد الذي فقط وعندا يي يوسف حدان وفي عكسه حدث
الرمية لا كبري وعندا يي يوسف حدان وعند محمد لا حدان وان رنى مكلف
مجنونة او صغيرة حد وفي عكسه لا حد عليها الا في رواية عن ابي يوسف ولا حد
بزني المكنه ولا ان اقترأ حدها بالزنى وادعى الاخر النكاح ومن رنى بامه فقتلها
بغير اذنه الحد والقيمة وعندا يي يوسف القيمة فقط والخليفة يوجب المال وبالقياس

الشهادة على الزنى والرجوع عنها

لا تقبل الشهادة حد متقدم من غير بعد عن الامام الا في القذف وفي السرقة
يضمن المال ويصح الاقرار به وتقدم غير الشرب بشرب في الاصح والشرب بزوال
الرجوع وعند محمد بشرب ايضا وان شهدوا بزناه بغايه قبلت بخلاف سرقته من
غائب وان اقترأ بالزنى مجهول حد وان شهدوا كذلك لا يحد وكذا لو اختلفوا في
طوع المرأة وعند ما يحد الرجل ولا يحد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنى او شهد
اربعة في بلد في وقت واربعه في ذلك الوقت ببلد آخر وكذا لو شهد اربعة على
امراه به وهي بكرا وهم فسقة او شهود على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك
وحد الشهود عليه لو اختلف شهوده في زوايا البيت والشهود فقط لو كانوا
عميانا او محدودين في قذف او اقل من اربعة او احوهم عيدا او محدودا وكذا لو
وجد احوهم عيدا او محدودا يحد حد الشهود عليه ودينه في بيت المال ان رجم وارثن
جرح ضربه او موته منه حد وقال في بيت المال ايضا وكذا الخلاف لو رجم الشهود
ولو رجعوا بعد الرجم حدوا وعزموا اليه وكل واحد رجوع حد وعزم ربها ولو رجع

ان حد القذف فيه حق العبد وهو اسقط
ان شهد شهودا بشرقة المأذون عليه
ان كان الزاني العبد وهو لا يخطب القسام
وعند ابي حنيفة يحد

أحد خمسة فلا شيء عليه فإن رجع أخرجنا وعمر ما رجعها ولو رجع واحد قبل القضاء
كلهم ولو بعده قبل أحد فكل ذلك وعند محمد الرجوع فقط وكوشدوا فزكوا فزج ثم ظهر
كفار أو عبيدا فالذية على المالكين إن رجعوا عن الزكية وإلا فعلى بيت المال وقالوا
على بيت المال مطلقا ولو قتل أحد المأمورين بجمعه فظهر وكذلك فالذية في ما لا ينفك
ولو أقدم اليهود بعد النظر لا يرد شهادتهم ولو انكرا لاحتضان بيت بشا در جليل
أورجل وأمرائيز أو ولادة زوجته منه **باب حذر الشرب**
من شرب خمر أو قطرة فأخذ وزجرها موجود أو جأواه سكران من نبيذ
وشهد بذلك رجلان أو أربعة مرة وعندي يوسف مريض وعلم شربه طوعا
حدا إذا شرب سوطا للحج وأربعين للعبد معرقا على يديه كافي الزنى
وإن أقروا شهدا عليه بعد زوال ريجها لا يحد خلافا لمحمد ولا يحد من وجد
منه راحة الحج أو ثقتها أو أقدم رجع أو أقدم سكران والسكرك موجب
للحدان لا يعرف الرجل من المرأة ولا من من السكرك وعندها أن يذني و
يخلط كلامه وبه يفتي **باب حذر القذف** هو كذا الشرب
كيفية وثبوتها من قذف محصنا أو محصنة بصرح الزنى حد بطلان المعذوف
معتوقا ولا ينزع عنه غير الفرو والحشوا حصانه كونه مكلفا حرا مسلما عفيفا
عن الزنى ولو تهاه عن أبيه بان قال لست لابنك ولست بابن فلان إن في
عضيه حد ولا فلا ولا يحد لو تهاه عن جده أو نسبه إليه أو إلى عمه أو خاله
أو أبايه أو قال يا ابن ما السماء أو قال لعربي يا نبطي أو لست بعربي ويحد
يقذف الميت المحصن إن طالب به الولد أو الولدة ولو محروما عن الأرض

وإن أقدم رجع أو أقدم سكران والسكرك موجب للحدان لا يعرف الرجل من المرأة ولا من من السكرك وعندها أن يذني و يخلط كلامه وبه يفتي

ولو أقدم سكران لا يحد

وإن أقدم رجع أو أقدم سكران والسكرك موجب للحدان لا يعرف الرجل من المرأة ولا من من السكرك وعندها أن يذني و يخلط كلامه وبه يفتي

وإن أقدم رجع أو أقدم سكران والسكرك موجب للحدان لا يعرف الرجل من المرأة ولا من من السكرك وعندها أن يذني و يخلط كلامه وبه يفتي

وكذا ولد البنت خلافا لمحمد ولا يطالب ولدا بابه ولا عبد مسلم يقذف أمه ويبطل
بموت المعذوف لا بالرجوع عن الإقرار ولا يحد العفو ولا الاعتياض عنه
ولو قال زنا في الجبل وعنى الصعود حد خلافا لمحمد وإن قال يا زاني وعكس
حدا ولو قال لا امرأته وعكست حدت ولا لعان ولو قالت ذنبت بك بطل الحد
أيضا وإن أقدم بولدهم تهاه يلاعن وإن عكس حد والولد في الوهميم ولا ي
إن قال ليس بابني ولا ابنك ولا حد يقذف امرأة لها ولها يعلم له أب أو أعت
بولد خلافا من لا عنت بغيره ولا يقذف رجل ولى حراما لعينه كوطي في غير
ملكه من كل وجه أو من وجه ككافة مشرك أو ملوك حرمت أبدا كاحية التي
هي اخته رضاعا ولا يقذف مسلم زنى في كفره أو مكاتب وإن كان مات عن وفاء
ويحد يقذف من وطئ لغيره كوطي أمه المجوسية أو امرأته وهي حائض وكذا ولى
مكاتبته خلافا لابي يوسف ويحد من قذف مسلما كان قد نكح محرمة في كفره
خلافا لما ويحد من قذف مسلما في دارنا ويكفي حد جنائيات أحد جنسها
لا إن اختلف **فصل في التعزير** يعز من قذف ملوكا أو كافرا بالزنى
أو قذف مسلما بيا فاسقا أو كافرا حائشا بالزنى أو فاجر يامنا من يا لوطي
يا من يلعب بالصبيان يا الكلب الزنوا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا
حان يا ابن النخبة يا ابن الفاجرة يا ذئبق يا قريظان يا مأوى الزواني
أو اللصوص يا حرام زاده لا يبا عاريا كلب يا فرد يا قيس يا خيرير يا بقر يا
حيه يا حمام يا ابن الحمام وأبو ليس كذلك يا بغايا مواجريا ولدا الحرام يبا
عياريا ناكسا يا منكوس يا سحرة يا ضحكة يا كشتان يا أبله يا موسوس

وإن أقدم رجع أو أقدم سكران والسكرك موجب للحدان لا يعرف الرجل من المرأة ولا من من السكرك وعندها أن يذني و يخلط كلامه وبه يفتي

حراما

وإن أقدم رجع أو أقدم سكران والسكرك موجب للحدان لا يعرف الرجل من المرأة ولا من من السكرك وعندها أن يذني و يخلط كلامه وبه يفتي

وان سرق من
الملك لا يقطع
وكان سرق
من ملكه لا يقطع
وكان سرق
من ملكه لا يقطع

فصل في كيفية القطع والنبأ

ولو سرق من قطار جلا او جملا لا يقطع
تقطع ميز السارق من زنده وعشم ورجله اليسرى ان عاد فان سرق
ثانيا لا يقطع بل حبس حتى يتوب وطلب لسرق منه شرط القطع ولو مودعا
او غاصبا او صاحب المودع او مستعيرا او مستاجرا او قابضا على سبوم الشرا
او مرميها ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة من هولا لا بطلب السارق
او المالك لو سرق من السارق بعد القطع بخلاف ما لو سرق منه قبل القطع
او بعد دره احدى شبهة ولو كانت يده اليسرى او ابهامها مقطوعة او شلاء
او اصبعان سوى الابهام كذلك لا يقطع منه شي بل حبس وكذا لو كانت رجله
اليمنى مقطوعة او شلاء لا يضمن المامور بقطع اليمنى لو قطع اليسرى وعند
يضمن ان تعد ومن سرق شيئا ورده قبل الخصومة الى ماله لا يقطع وكذا لو
ملكه بعد النقص او ادعى انه ملكه وان لم يثبت وكذا لو ادعاه احد السارقين
ولو سرقا وغاب احدهما وشهد على سرقتهما قطع اللخر ولو اقر العبد الماذون
سرقة قطع وردت وكذا المحجور عند الامام وعند ابى يوسف يقطع ولا ترد
وعند محمد لا يقطع ولا ترد ومن قطع سرقة والعين قاعة ردها وايقول تكف
قاعة فلا ضمان عليه وان سرق سرقات فقطع بكلها او بعضها لا يضمن شيئا منها
وقالا يضمن ما لم يقطع به ولو سرق غيبا فشق في الدار ثم اخرجها قطع لان سرق
شاة فذبحها ثم اخرجها وتو ضرب السرقة دراهم او دنانير قطع وردها وعند
لا يرد لها ولو صبغ احمر لا يخدمه ولا يضمنه وعند محمد يخدمه ويعطى مازاد
الصبغ وان صبغ اسودا خدمه ولا يعطى شيئا وحكام فيه حكمها في الاحمر

او مضاربا او مستبصفا
او مرميها
او المالك لو سرق من السارق
او بعد دره
او شلاء
او اصبعان
اليمنى مقطوعة
يضمن ان تعد
ملكه بعد النقص
ولو سرقا
سرقة قطع
وعند محمد
قاعة فلا ضمان
وقالا يضمن
شاة فذبحها
لا يرد لها
الصبغ وان

باب قطع الطريق من قصد قطع الطريق من مسلح او

ذمي على مسلح او ذمي فاخذ قبله حبس حتى يتوب وان اخذ مالا وحصل لكل
واحد نصف قطع يده اليمنى ورجله اليسرى وان قتل فقط ولو بعضا
او جرح قتل حدا فلا يعتبر عفو الولي وان قتل واخذ مالا قطع وقيل
وصلب او قتل او صلب وخالف محمد في القطع ويصلب حيا ويبلغ بطنه
برمح حتى يموت ويترك ثلثة ايام فقط ويرد ما اخذ الى مالكه ان باقيا
والا فلا ضمان ولو باشر الفعل بعضهم حدوا كله وان اخذ مالا وجرح
قطع من خلاف والجرح هدر وان جرح فقط او قتل فتاب قبل ان يوجد
فلا حد والحق للولي ان شاغفا وان شا اخرج موجب الكفاية وكذا لو كانت
فيهم صبي او مجنون او ذورحم يحرم من المقطوع عليه او قطع بعض النافله
على بعض او قطع الطريق لئلا او نهارا بمصر او بين مصرين ومن حنق في
المصر غير مرة قتل به والا فكل قتل بالمشعل

النسب

الجهاد يدها من ارض كفاية اذا قام به بعض سقط عن الكل وان تركه الكل
انما ولا يجب على صبي وامرأة وعبد واعى ومقعد واقطع فان هجم العدو
فغرض عين فخرج المرأة والعبد بلا اذن الزوج والمولى وكره الجمهور
ان كان في والا فلا واذا حاصرناهم ندعوهم الى الاسلام فان اسلموا والا
فالى الجزية ان كانوا من اهلها وبينهم اهل قدرها ومن يجب ان قبلوا فلم
مالنا وعليهم ما علينا وحرم قتال من لم تبلغه الدعوة قبل ان يدعى ويذب
دعوة من بلغته فان ابوا استعير الله وقتلهم نصب الجانيق والتخريق

السرقة

ولو سرق من ملكه لا يقطع
وكان سرق من ملكه لا يقطع
وكان سرق من ملكه لا يقطع

والغريق وقطع الاشجار وفساد الزروع ونزيمهم وان تترسوا باسارى
المسلمين وقصدكم به ويكره اخراج النساء والمهاجر في سيرة لا يؤمن عليها
لا في عسكري يؤمن عليه ولا دخول مستامن اليهم بمحض ان كانوا يؤفون العهد
ونبي عن الغدر والغلول والمثلة وقتل امرأة او غير مكلف او شيخ او اعمى او
مقعدا واقطع اليمنى الا ان يكون احدهم قادرا على القتال او ذراي في الحرب
او ذاملا بحث به او ملكا وعن قتل اب كافيل يابى الابن ليعتله غيره الا ان
قصد الاب قتله ولا يكتفه دفعه الا بالقتل ويجوز صلحهم ان كان مصلحه لنا
واخذ مال الاجل ان لنا به حاجة وهو كاجر ان كان قبل الفزول وكالغني
لو بعده ودفع المال ليصالحوا ويجوز الا خوف المهلاك ويصالح المرتد
بدون اخذ مال وان اخذ لا يرد ثم ان تخرج القديسين اليهم ومن بدا منهم
بغية قتل فقط وان باتفاقهم او باذن ملكهم قتل الجميع بلا سب ولا يباع
منهم سلاح ولا حيل ولا حديد ولو بعد الصلح وفتح امان جزا وجره كافرا
او جماعة او اهل حصن وخرم قتلهم فان كان فيه ضرر بسد اليهم وادب ولغا
امان ذمي او اسير او تاجر عندهم وكذا امان من اسلم ولم يهاجروا ومجنون
او صبي او عبيد غير ماذون بالقتال وعند محمد يجوز امانا وابويوسف معه
في رواية **باب الغنائم وقسمتها** ما فتح الامام عبده
قسمه بين المسلمين واقر اهل عليه ووضع الجدي عليهم واخراج على ارضهم
وقتل الاسرى او اسيرهم او تركهم احرا اذمة للمسلمين فاسلامهم لا يمنع
اسير قاهم ما لم يكن قبل الاخذ ولا يجوز ردهم الى دارهم ولا المن ولا الفداء

ساحتهم

لا يجره اليهم

مال

بالمال وقيل لا بأس به عند الحاجة اليه ويجوز بالاسارى عندها وتذبح مواش
شق نفلها وتحرق ولا تعقر ولا تقسم غنيمه في دار الحرب الا للابيداع ثم ترد ولا
تباع قبل القسمة والمقاتل والرذء سواء في الغنيمه وكذا مدد يحقهم قبل
احرازها بدارنا ولا حق فيها لسوقى لم يقاتل ولا لمن مات في دار الحرب
قبل الاحراز بدارنا ولو بعد الاحراز يورث نصيبه ويتبع منها بلا قسمة
بالسلاح ان اجتمع وبالعلف والحطب والذبح والطيب مطلقا وقيل ان
اجتمع لا يابيع اصلا ولا التمول ولا بعد الخروج بل يرد ما فضل الى الغنيمه
وان انتفع به رد قيمته وان قسمت قبله تصدق به لوعيا ومن اسلم منهم قبل
احزازه احرز نفسه وطفله وكل مال هو معه او وديعه عند مسلم او ديني وعقاره
في وقيل فيه خلاف محمد وابي يوسف في قوله الاول وولده الكثير ووجه وعلمها
وعنه المقاتل وماله مع حربي يعقب او وديعه في وكذا ماله مع مسلم او ديني
يعقب خلافا لما وقيل ابو يوسف مع الامام **فصل** وتقسم الغنيمه
للراجل سهم وللفرس سهمان وعند هائله سهم ولفرسه سهمان ولا يسهم
لاكثر من فرس وعند ابى يوسف يسهم لفرسين والبرادين كالعتاق ولا يسهم
لراجله ولا بغل ولا بعرة لكونه فارسا او راجلا عند المجاورة فمن جاور راجلا
فاشترى فرسا فله سهم راجل ومن جاور فارسا فله سهم فرس فله سهم
فارس ولو باعه قبل القتال او وهبه او اجره او رهنه فله سهم راجل في ظاهر
الرواية ولا يسهم للمملوك او صبي وامرأة او ديني بل يردح لهم بحسب ما يرى
واحسن لليتامى والمسكين وابن السبيل يقدم منهم ذوو القرى الفقراء ولا

ويحرق سلاح شق نفلها

والركوب والبس

الردء

فينبغي للامام ان يعرض
الجنش عند دخوله دار
الحرب ليعلم الفارس من
الراجل

او مكاتب

ان قالوا اذ اوتوا المرأة الحرة
او ذل الذي على غنيمه
وعلى الطريق

عليه

حق لا غنياء لهم وذكره تعالى للمتركة وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بونه كالصبي
 وان دخل دار الحرب من لا منعة له بلا اذن للامام لا يحبس ما اخذوا وان ياذنه
 او لم منعة خمس ولا امام ان يفعل قبل احرار العينة وقبل ان تضع الحرب
 اوزارها فيقول من قتل قتيلا فله سلبه او من اصاب شيئا فله ربه او يقول
 لسيرة جعلت لكم الربع بعد الخمس ولا يفعل بكل ما خوذ ولا بعد الاحرار الا
 من الخمس والتسليم لكل ان لم يتقبل وهو من كيد وما عليه وشيابه وسلاحه
 وما معه لا ماع غلامه على دابة اخرى والتفصيل لقطع اليد لا للملك خلافا
 لمحمد فلو قال من اصاب جارية فهي له لا يحل لمن اصابها ابيع قبل الاحرار
 خلافا له **باب استيلاء الكفار اذا سبي الترك الروم**
 واخذوا اموالهم ملكوها وغللها وجدنا من ذلك اذا غلبنا عليهم وان
 غلبوا على اموالنا وارضوها بدارهم ملكوها وكذا لو ندبنا اليهم بغير
 فاذا اظهرنا عليهم من وجد ملكه اخذ قبل القسمة مجانا وبعدها ان كان مثليا
 لا ياخذ وان قيميا اخذ بالقيمة وان اشتراه منهم تاجر واخرجه وهو في
 ياخذ بالثمن ان اشتراه به وبالعقود ان اشتراه بعرض بقيمة العرض
 وان وهب له بقيمة ومثله المثل في اشتراؤه بثلث او عرض وان اشتراه
 بعينه او وهب له لا ياخذ وان كان عبدا فقت عينه في يد التاجر واخذ
 اشرها ياخذ بكل الثمن ان شاء وان اسره من يد التاجر فاشتره اخر
 ياخذ المشتري الاول منه بثلث ثم المالك منه بالثمنين وليس له اخذه من المشتري
 الثاني ولا يملكون حرنا ومدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا وغلل عليهم كل ذلك

حق
 لو طي ولا

ولا يملكون عبدا انما اليهم فياخذ ما ليه بعد القسمة مجانا ايضا لكن يعرض عنه
 من بيت المال وعندها هو كالماسور وان ابن بفرس ومناج فاشترى رجل
 ذلك كله واخرجه اخذ المالك ما سوى العبد بالثمن والعبد مجانا وعندها بالثمن
 ايضا وان اشترى مستان عبدا مسلما واخذ له ارض عتيق خلافا له
 وان اسلم عبدا لهم ثمة مجانا او ظهرنا عليهم او خرج الى عسكرنا فهو حر
باب المستامن اذا دخلنا جونا اليهم بامن لا يحل له
 ان يعرض لشي من ماله او دمهم فان اخذ شيئا واخرجه ملكه محظورا فيصير
 به وان عذبه ملكهم فاخذ ماله او حبسه او فعل ذلك غيره بعينه حل له التعرض
 كالاسير وان اذانه ثمة حربي او اذانه حربي او غصب احدها الاخر وجرا
 اليه لا يقضي بشي وكذا لو فعل ذلك حربيان وخرجا مستامين وان خرجا
 مسلمين قضى بالدين لا بالنعيب ولو اسلم الحربي بعد ما غصبه المسلم ثم خرجا
 يعني بالرد ديانة وان قتل احد المسلمين المستامين الا حرمة فعلية الدية
 في ماله والكفارة ايضا في الخطا وان كانا اسيرين فلا شي الا الكفارة في الخطا
 وعندها كالمستامين ولا شي في قتل المسلم ثم مسلما اسلم ولم يجرسوى
 الكفارة في الخطا اتفاقا **فصل** لا يمكن مستامن ان يقيم في دارنا
 سنة ويقال له ان اقم سنة نضع عليك الجزية فان اقام سنة صار ديميا ولا
 يمكن من العود الى داره وكذا لو قيل له ان اقم شهرا ونحو ذلك فاقام او اشترى
 ارضا ووضع عليه خراجا او نكحت المستامنة ذميا لا لونكي هو ذمية فان رجع
 الى داره حل دمه وان كان له ودعة عند مسلم او ديني او دين عليها فاسر

وعليه جزية سنة من حين
 وضع الخراج

ان كان في ذمة
 المستامن ان يقيم في دارنا
 سنة او اكثر

أو ظهر عليهم سقط دية وصارت وديعة فيا وإن قتل ولم يظهر عليهم أو ما
 هما لورثته فإن جازي بامان وله زوجة هناك وولد ومال عند مسلم
 أو ذمي أو جزي فاسلم هناك ظهر عليهم فاعل في وإن اسلم عنه ثم جاز
 ثم ظهر عليهم فطفله حرم مسلم ووديعته عند مسلم أو ذمي له وغير ذلك في
 فإذا قتل مسلم لا ولي له خطأ أو مستأمن اسلم هناك فلا مال أخذ الدية
 من مائة الف القاتل وفي العدة أن يقتل أو يأخذ الدية وليس للعفو جانا
باب العشر والخراج أرض العرب عشية وهي ما بين الف
 إلى أقصى حجر باليمن بين إلى حد الشام وكذا البصرة وكل ما اسلم أهله أو فتح عنوه
 وقسم بين الغنائم وأرض السواد خراجية وهي ما بين الف إلى عقبة حيوان
 ومن الغلبة أو العث إلى عبادة وكذا كل ما فتح عنوه وأقر أهله عليه أو وجلا
 سوى مكة وأرض السواد مملوكة لأهلها يجوز بيعهم لها ونصرفهم فيها ولا جزي
 موت يعتبر فيه عند أبي يوسف وماؤه عند محمد والخراج نوعان خراج معاشة
 فينقل بالخراج كالعشر وخراج وظيف ولا يزداد على ما وضعه عمر رضي الله عنه
 على السواد لكل جزي صاع للزرع صاع من بر أو شعير ودرهم وجزي الرتبة
 خمسة دراهم وجزي الكرم أو النخل المتصل عشرة دراهم ولما سواه كرهقران
 وبستان ما يطبق ويصف الخراج غاية الطاقة وإن لم تطق ما وظيف نقص
 ولا يزداد وإن أطاق عند أبي يوسف خلافا لمحمد ولا خراج إن انقطع عن أرضه
 الماء أو غلب عليها أو أصاب الزرع أفة ويجب إن عطش ما لكها ولا يبيع إن
 اسلم أو اشتراها مسلم ولا عشر في خارج أرض الخراج ولا يتكرر خراج الوظيف

يتكرر الخراج خلافا للعشر وخراج المعاشة **فصل الجزية** إذا وضعت
 براض وصلاح لا يغير وإن فحيت بلدة عنوة وأقر أهلها عليها توضع على الظاهر
 الف في السنة ثمانية وأربعون درهما وعلى المتوسط نصفها وعلى الفقير القادر
 على الكسب ربعها وتوضع على كنانة ومجوسي ووثني محمي لا عربي ولا على مرتد فلا
 يقبل منها إلا الإسلام أو النسيق وتسترق أنثاهما وطفلهما ولا جزية على
 صبي وامرأة ومملوك وزمن وأعمى ومقعور وفقير لا يسب وزاهب لا يغالط
 وجب في أول الحول ويؤخذ شسط كل شهر فيه وتسقط بالإسلام أو الموت
 وتدخل بالتكر خلافا لهما خلافا لخراج الأرض ولا يجوز أحداث بيعه أو كنيسة
 أو صومعة في دارنا ونعاد المنهزمة من غير نقل ويمز الذي في زمة ومزكبه
 وسرجه ولا يركب خيلا ولا يعمل سلاح ويظهر الكسب ويركب سرجا كالأف
 والاحق أن لا يترك أن يركب الأملونة وحشيد يزل في المجامع ولا يلبس ما
 يحضل العلم والزهو والشرف ويمز أنثاه في الطريق والحمام ويجعل على
 دأره علامة كيلا يستغفره ولا يبدأ بسلام ويصيق عليه الطريق ويؤدى الجزية
 قايما ولا يجوز قاعده ويؤخذ بتلبسه ويمن ويقال له إذا الجزية يا ذمي أو يا
 عدو الله ولا ينقص عهد إلا بأع الجزية أو زنائه بمسلة وقتله مسلما وسنة النبي
 صلى الله عليه وسلم بل بالحق بدار الحرب أو الغلبة على موضع الحارثينا ويصير كالمزدد
 لكن لو أسر سترق والمزدد يقتل ويؤخذ من بني تغلب رجائهم وسائرهم ضعف
 الزكوة لأن صبيانهم ويؤخذ من موالهم الجزية والخراج كوالي قرش ويصرف
 الخراج والجزية وما أخذ من بني تغلب وأهله أهل الحرب أو أخذ منهم بلا قتال

أرض أهلها عنده

في مصلحة المسلمين كسب الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والمدرسين
والمفتين والقضاة والعاملين والمقاتلة وذرائعهم ومن مات في نصف السنة حرم
من العطاء **باب الميراث** من ارتد والعياذ بالله يعرض
عليه الاسلام وتكشف شبهته ان كانت فان استعمل حبس ثلثة ايام فان تاب
ولا قتل وتوبته بالتبرئ عن كل دين سوى الاسلام او عما انتقل اليه وقبلة
قبل العرض ترك ذنب لا ضمان فيه ونزول ملكه عن ماله موقوفا فان اسلم
عاد وان مات او قتل او حتى يدار الحرب وحكم به عتق مدبره واتهاث
اولاده وحلت ديونه وكسب اسلامه لو ارثه المسلم وكسب ردة في ويقضي
دين اسلامه من كسب اسلامه ودين ردة من كسبها وتوقف بيعه وشراؤه
ولجارته وهبته ورهنه وعتقه وندبره وكنابته ووصيته فان اسلم صحت وان
مات او قتل او حكم بالحاقه بطلت وقال لا يزول ملكه عن ماله ويقضي ديونه مطلقا
من كلا كسبيه وكلاهما لو ارثه المسلم ومحمد اعتبر كونه وارثا عند الحاق وابو يوسف
عند الحكم به ويصح تصرفاته ولا توقف غير المفاوضة لكن كسب القبيح عند ابي حنيفة
وكسب المريض عند محمد ويصح اتفقا الاستيلاء وطلاقه ويبطل كاحه ودينه
وتوقف مفاوضته وترثه امراته المسلمة ان مات او قتل وهي في العدة وان
عاد مسلما بعد الحكم بالحاقه اخذ ما وجد باقيا في يد وارثه ولا ينقص عتق مدبره
ولم ولده وان عاد قبله فكان له ميراث والمرأة لا تقتل بل تحبس حتى تتوب وتضرب
كل ايام والامة بجرحها مولاه وبسبب جميع تصرفها في ماله وجميع كسبها لو ارثها
المسلم اذا ماتت وبيرثها زوجها ان ارتدت مريضة لان ارتدت صحيحة

وقالها يعز فقط وسائر احكامها كالرجل فان ولدت امته فادعاء ثبت شبهة
واموميتها والاولاد حريته مطلقا ان كانت مسلمة وكذا ان كانت نصرانية الا
ان ولدت لكثر من نصف حول منذ ارتد وان حلق بماله فظهر عليه هو في فان
لحق ثم رجع فذهب به فظهر عليه فهو لو ارثه قبل القسمة وان حلق فقطى بعينه
لا يثبته فكانت الابن فجاء الميراث مسلما فبذل للكتابة والولاء له ومن قبله مرتد
خطا فقتل على ردة او حلق فدينه في كسب اسلامه وقال في كسبه مطلقا ومن
قطعت يده عدا فارتد والعياذ بالله ومات منه او حلق ثم جاء مسلما ومات
منه فنصف دينه لورثته في ماله القاطع وان اسلم بدون لحاق فمات فتمام
الدين وعند محمد نصفها مكانت ارتد فالحق فاخذ بماله وقبلة فبذل للكتابة
للمولاه والباقي لورثته وزوجان ارتدا فالحق فولدت المرأة ثم ولد للولد فظهر
عليهم فالولدان في وجبة الولد على الاسلام لا ولده واسلام القبيح العاقل
صحيح وكذا ارتداه خلا لابي يوسف ويجزى على الاسلام ولا يقتل ان ارتد
باب النكاح اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام
وتغلبوا على بلد دعاهم الى العود وكشف شبهتهم وبناهم بالقتال لو غيروا
مجمعهم وقيل لا مالم يبدوا فان كان لهم فئة اجهز على حريتهم واتبع مولاهم
ولا فلا ولا شئ في ذريتهم ولا يشتم ماله بل يحبس حتى يتوبوا فبذل عليهم وجاز
استعمال سلاحهم وخطبهم عند الحاجة وان قتل باغ مثله فظهر عليهم لا يجب
شي وان غلبوا على مصر فقتل بعض اهله اخر منه عدا قتل به اذا ظهر على مصر
وان قتل عادل مؤثرة الباعى يبرئه ولو بالعكس لا يبرئه الباعى الا ان ادعى انه

كتاب اللقيط

كان على الحق وعند أبي يوسف لا يرثه مطلقا وكبر بيع السلاج من علم انه من
اهل الفتنه وان لم يعلم فلا **كتاب اللقيط** النقطه
مندوب وان خيف هلاكه فواجب وكذا اللقطه وهو حر الا ان ثبت رقبه حقه
وتفقته في بيت المال وكذا جنايته وارثه له وان اتفق عليه الملقط فهو مبيع
الا باذن الحاكم ولا يوجد من ملقطه وان ادعاه واحد ثبت نسبه منه ولو
عبدا وهو حر او ذميا وهو مسلم ان لم يكن في مفرهم وذمي ان كان فيه وان
ادعاه اثنان معا ثبت منهما وان وصف أحدها علامته فيه او سبق فيها ولي
والحر والمسلم اولى من العبد والذمي وان شذ عليه مال فهو له يتفق منه عليه
بامر قاض قبل بدونه ايضا وله شراء ما لا بد له منه من طعام وكسوة وقبض
هيبته وتسليمه في حرقه لا نزع وجهه ونصرفه في ماله لغير ما ذكر ولا اجارته في
الاصح وقيل له اجارته **كتاب اللقطه** هي امانة ان اشهد
انه اخذها ليردها على صاحبها والا ضمن والقول للمالك ان انكر اخذه للزاد وعند
ابي يوسف الملقط ويكفي في الاشهاد قوله من سمعتم يشهد لقطه فدلوه
عليه ويعرفها في مكان اخذها وفي المجامع مدة يغلب على ظنه علم طلب صاحبها
بعدها هو الفحيح وقيل ان كانت عشرة دراهم فاكثر فهو لاهلها وان كانت اقلها ما وما
لا يبقى يعرف الى ان يحاق سادته ثم يتصدق بها ان شافان جاريها بعده اجاره
ان شأوا جرة له او ضمن الملقط او الفقير لو هالكه وياخذها منه ان باقية
ولقطه اكلوا الحرم سنوا ويجوز النقطه البهيمة وهو مبيع في انفاقه عليها
بلا اذن حاكم وان باذنه بشرط الرجوع فدين على ربه له ان حبسها عنه حتى اخذه

او على دابة هو عليها

وايها من لا يرجع
على الاخير

كتاب اللقيط

كان ملك بعد احسن سقط وان قبله لا يجوز القاضى ماله منفعة ويتفق منها
وما لا منفعة له ياذن بالانفاق ان اصلها اذا انقضى البينة انها لقطه وان قال
لا يشتهر لي يقول له اتفق عليها ان كنت صادقا والا باعه وامر بحفظ منه وللقط
ان يتفق باللقطة بعد التعريف لو فقيرا وان عتيا تصدق بها ولو على ابويه
او ولده او زوجته لو فقرا وان كانت حرة كالتوى وقشور الزمان والسبيل
بعد احصاء يستفع بها بدون تعريف والمالك اخذها ولا دفع اللقطه الى مدعيها
الا ببينة ويحل ان بين علامتها من غير **كتاب اللقيط** الابن
نرب اخذه لمن قوي عليه وكذا الضال وقيل تركه افضل ويرفعان الى الحاكم
فيحسب الابن دون الضال ولكن رده من مدة سفر اربعون درهما وان كانت
قيمة اقل من اربعين فقيمة الادرها عند محمد وعند ابي يوسف اربعون وان
رده من دونها فحسابه وان ابى منه لا يضمن ان اشهد انه اخذه ليرده ولا
فلا شيء له ويضمن ان ابى منه وجعل الرهن على المهر من وجعل الجاني على
المولى ان فداء وعلى ولي الجناية ان دفعه وجعل المديون من ثمنه ويعدم
على الذين ان يبيع فيه وعلى المولى ان اداه عنه وجعل الموهوب على الموهوب
له وان رجع الواهب في هيبته بعد الرد وامر بنفقة كاللقطة والمديون والمولى
كالقن وان كان الزاد اب المولى او ابنه وهو في عياله او وصية او احد
الزوجين فلا شيء له والمالك الضيق كالبالغ **كتاب اللقيط** المفقود
هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته فينصب له القاضي من يحفظ ماله
ويستوفي حقه مما لا وكيل له فيه ويبيع ما يخاف عليه من ماله ويتفق على روجه

م

وقريبه ولا إذا وهو حي في حق نفسه لا تنكح امرأته ولا ينسب ماله ولا ينفق أجارته
ميت في حق غيره فلا يرث من مات حال فقده إن حكم بموته فيوقف نصيبه منه
كلا أو بعضا إلى أن يحكم بموته فإن جازى الحكم به فهو له والأفلن يرث ذلك المال
لولا أنه إذا مضى من عمره مالا يعيش إليه أقرانه وقيل تسعون سنة وقيل مائة
وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله حينئذ فلا يرثه من مات قبل ذلك وتنفذ
زوجته للموت عند ذلك **كتاب الشركة** هي ضربان
شركة ملك وشركة عقد فالأولى أن يملكا ثلثان عينا أو شرا أو اتهايا
أو استيلاء أو اختلاط ماله بحيث لا يتميز أو اختلاطه وكل منهما اجنبي في نصيب
الأخر ويجوز بيع نصيبه من شركته في جميع الصور ومن غيره بغير إذنه في ما عدا
الخلط والاختلاط فلا يجوز بلا إذنه وأثانية أن يقول أحدها شاريك في كذا
ويقبل الآخر وركنها الإيجاب والقبول بشرطها عدم ما يقطعها كشرط دراهم
معينة من الربح لأحدها وهي أنواع شركة معاوضة وهي أن يشترك متساويان
تقريبا ودينا ومالا ورجحا وتنضم الوكالة والكفالة فلا يجوز بغير مسلم وذمي
خلافا لابي يوسف وابن جرير وعبد الوهاب وصبي ولا يبر صبيين أو عبيدين أو مكاتبين
ولا يضمن لفظ المعاوضة أو بيان جميع مقتضياتها ولا يشترط تسليم المال ولا
خلطه وما اشتراه كل منهما سوى طعام أهله وكسوتهم فلها وكل دين لزم
أحدها بما تنفع فيه الشركة كبيع وشرا واستيجار لزم الآخر وإن لزم بكفالة
بأمر لزم الآخر خلافا لما وكذا إن لزم بعضه خلافا لابي يوسف وفي الكفالة
بلا أمر لا يلزم في الصحيح وإن ورث أحدها ما تنفع به الشركة أو وهب له وقبضه

هذا هو الأصل في الشركة
أن يملك كل واحد من الشركاء
أجزاء من المال أو من العنق
أو من الثمن أو من الربح
أو من الخلق أو من غيرها
فإن كان كل واحد من الشركاء
يملك أجزاء من المال أو من العنق
أو من الثمن أو من الربح أو من الخلق
أو من غيرها فذلك شركة
معاوضة وإن كان كل واحد من الشركاء
يملك أجزاء من المال أو من العنق
أو من الثمن أو من الربح أو من الخلق
أو من غيرها فذلك شركة
معاوضة وإن كان كل واحد من الشركاء
يملك أجزاء من المال أو من العنق
أو من الثمن أو من الربح أو من الخلق
أو من غيرها فذلك شركة
معاوضة

مبارك عننا وكذا إن فقد فيها شرط لا يشترط في العنان وإن ورث عرضا أو
عقارا بقيت معاوضة ولا تنفع معاوضة ولا عنان إلا بالذراع أو الذنير أو
بالفلوس النافقة عند محمد أو بالنير والنفقة إن تعامل الناس بها ولا تفحصان
بالعرض إلا أن يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم ينفذ الشركة ولا
بالكيل والموزون والعدي المتقارب قبل الخلط وإن خلط جنسا واحدا
ثم اشتركا فشركة عقد عند محمد وملك عند أبي يوسف وإن خلط جنسين
لا ينفذ اتفاقا وشركة عنان وهي أن يشتركا متساويين فيما ذكرنا وغير متساويين
وتضمن الوكالة دون الكفالة وينفع في نوع من التجارات وفي عمومها وبعض
مال كل منهما ويملك ومع التفاضل في ناس المال والربح ومع التساوي
فيها أو في أحدها دون الآخر ومع كون مال أحدها دراهم والآخر ذنير
ولا يشترط الخلط فيها أيضا والوضعية على قدر المال وإن شرط غير ذلك
وما اشتراه كل منهما طراب بثمنه هو فقط ورجع على شركته حصته منه إن
أداه من ماله وبطل بطل المال المأثر أو أحدها قبل الشراء وهو على ما ذكره
قبل الخلط هلك في يده أو في يد الآخر وعليها بعده فإن هلك بعد ما شري
الآخر بماله فالمشري بينهما ورجع المشري على شركته بثمن حصته وإن هلك
قبل شراء الآخر فإن كان وكله حيز الشركة صريحا فالمشري لها شركة ملك
ورجع حصته والأفلمشري فقط وكل من شريكي المعاوضة والعنان
أن يبيع ويشتري ويشتري ويؤدع ويؤدع في المال يدأمانة
وشركة الصنائع والتقبل وهي أن يشترك خياطان أو صباغ وخياط

مخط
شركة عنان

عند عملها ومع زيادة
الربح للعامل عند عمل
أحدها

الشركة

مخط
شركة الصباغ

على ان يتقبل الاعمال ويكون الكسب بينهما ولو شرط العمل نصفين والزوج اثلاثا
 جاز وكل عمل يتقبل احدها يلزمهما فعلى كل منهما الطلب بالعمل وكل منهما طلب للزوج
 وبما التامع بالدفع الى احدها والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركة
 الوجه وهي ان يشتركا ولا مال لهما على ان يشتربا بوجوهها وبسبعا والزوج بينهما
 فان شرطها مفاوضة صححت ومطلقا عنان وتنص الوكالة فيما يشترتا
 فان شرطها منصفه المشرى او منالته فالزوج كذلك وشرط الفضل باطل
فصل ولا يجوز الشركة فيما لا يقع الوكالة به كالا حطب والاحتشاش والاصطفا
 والاستيقا وما جمعه كل فله وان اعانه الاخر فله اجر مثله لا يزداد على نصف المأجور
 عند اي يوسف خلافا لمحمد وما اخذاه معا فلها نصفين وان كان لا احدهما بفعل
 والاخر راوية فاستقى احدهما فالكسب وللآخر اجر مثله ماله والزوج في الشركة (الفا
 على قدر المال ويبطل شرط الفضل ويبطل الشركة بموت احدهما والحاقه مرتدا
 ان حكم به ولا يزكي احدهما مال الاخر بلا اذنه فان اذن كل لصاحبه فاديا معا
 ضمن كل حصته صاحبه وان اديا متعاقبا ضمن الثاني علم باذا الاول اولا وقال لا يضمن
 ان لم يعلم وان اذن احد المتعاقبين لشرطه ان يشترى امة ليطاها في خاصة
 بلا شئ وبوجه كل منهما وقال لا يضمن حصته شريكه **كتاب الوقف**
 هو حبس العيش على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالتعزية فلا يلزم ولا يرد
 ملكه الا ان يحكم به حاكم قبل او يعلقه بموته بان يقول اذا مت فقد وقعت وعندها
 هو حبس العيش على ملك الله تعالى وجه يعود نفعه الى العباد فيلزم ويرد ملكه بمجرد
 القول عند اي يوسف وعند محمد لا مال يسلمه الى ولي فلو وقف على الفقراء او بني

عن

فعل

مما

سقاية او خاناء او رباطا لبني السبيل او جعل ارضه مقبرة لا يرد ملكه عنه الا بالحكم
 وعند اي يوسف يرد بحمد القول وعند محمد اذا استقى الناس من السقاية
 وسكنوا الخان والزباط ودفوا في المقبرة وشرط تمامه ذكر مصرف موند وعند
 اي يوسف صح يدونه واذا انقطع مصرف الى الفقراء صح عند اي يوسف وقف المشاع
 وجعل غلة الوقف والولاية لنفسه وجعل البعض والكل لانهات اه لاده او مدين
 ما داموا احياء وجعلهم للفقراء وشرط ان يستبدل به غيره اذا شا خلافا لمحمد
 في الكل وصح وقف الفقراء وكذا المنقول المتعارف وقعه عند محمد كالناس
 والمر والقدوم والمشار والجنابة وشبابها والقذور والمراجل والمصاحف
 والكتب وابو يوسف معه في وقف السلاح والكرام كالحيل والابل في سبيل
 الله ما به يفتي وكذا بيع عند اي يوسف وقعه تبعا لمن وقف صيغة بغيرها
 واكرتها وهم عبده وسائر الات الحرة واذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك
 الا انه يجوز صفة المشاع عند اي يوسف ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارة
 وان لم يشترطها الواقف ان وقف على الفقراء وان على معين فعليه فان امتنع
 او كان فقيرا اجره الحاكم وعمن من اجرته ثم رده اليه ويقض الوقف بصرف
 الى عمارة ان احتاج والا حفظ الى وقت الحاجة وان تعذر صرف عينه يباع
 ويصرف ثمنه اليها ولا يشتم بين مسحق الوقف **فصل** اذا بنى سجدا
 لا يرد ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلوة فيه ويصلي فيه
 واحد وفي رواية شرط صلوة جماعة ولا يضر جعله تحت مئذنة المصالحه فان جعله
 لغير مصالحه او جعل فوقه بيتا وجعل بابه الى الطريق وعزله او اخذ وسط داره

سكنى المستوفى

[illegible]

مسجد واذن بالصلاة فيه لا يزول ملكه عنه وله بيعه ويورث عنه وعن ابي يوسف
روى محمد بن القول خلقتا ولو ضاق المسجد وخشي طريق العامة بوسع منه وبالعكس
رباط استغنى عنه نصف وقفه الى اقرب رباط اليه والوقوف في المرض وصيه
ويبيع شرط الواقف في اجارة الوقف ان وحده والا فمما اراد ان لا توجر للصياغ
الصياغ اكثر من ثلث سنين ولا غيرها اكثر من سنة ولا يوجر الا بجر المثل ثم لا ينقص
ان فادت الاجرة لكثرة الرغبة وليس للوقوف عليه ان يوجر الا بائنة او ولاية

الاجرة لكثرة الرعية
وليس الموقوف

كَيْبَعْتُ وَأَشْرَيْتُ
وَمَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهَا؟

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام في كتابه

ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم يصح في شي منها وكذا الوبايع ثوبا كل ثوب
ذراع بدرهم وكذا كل معدود متفاوت وعندها يصح في الكل في جميع ذلك
وإن باع صرة على أنها مائة فبها درهم فوجدت أقل أو أكثر أخذ المشتري
الأقل حصته أو فسح والزائد للبائع وفي المذروع يأخذ الأقل بكل الثمن
أو يفسح والزائد له بالخيار للبائع وإن سمي لكل ذراع قسطا أخذ الأقل حصته
وكذا المكيل الزائد له الخيار في الوجهين وصح بيع عشرة أسهم من مائة سهم
من دارا بيع عشرة أذرع من مائة ذراع منها وعندها يصح فيها ولو باع
أكثر من ذلك على أنه عشرة أثواب فإذا هو أقل التمسك البيع ولو فصل الثمن فكذا في
الأكثر ويصح في الأقل حصته وخير المشتري وإن باع ثوبا على أنه عشرة أذرع
كل ذراع بدرهم أخذه المشتري بعشرة أو عشرة ونصف بلا خيار وبسبعة أو
سبعة ونصف بخيار محرم وعندي يوسف يخير في أخذه بأحد عشر في الأول
وبعشرة في الثاني وعند محمد يخير في أخذه في الأول بعشرة ونصف وفي الثاني
بسبعة ونصف **فصل** يدخل البناء والمناجم في بيع الدار بلا ذكر
وكذا الشجر في بيع الأرض ولو أطلق شراء شجرة دخل مكانها عند محمد وهو المختار
خلاف لابي يوسف ولا يدخل الزرع في بيع الأرض ولا الثمر في بيع الشجر إلا
بإشترطه وإن ذكر الحقوق والمراقف ويقال للبائع أقله واقطع وسلم البيع
وكذا لا يدخل حب بذرو لم ينبت بعد وإن نبت ولم يضر له قيمة دخل وقيل
ومن باع غرة بدا صلاحها أو لم يبدهم ويقطعها المشتري للحال وإن شرط
تركها على الشجر فسد ولو بعدت هي عظمها خلاف لمحمد وكذا سائر الزرع وإن

الأرض

تركها باذن البائع بلا اشتراط طال له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذلك
وان بعد ما تناهت لا يصدق بشئ وان استاجر الشجر الى وقت الادراك
بطلت الاجارة وطابت الزيادة وان استاجر لترك الزرع فسدت ولا تطيب
الزيادة ولو اثمر ثم اخرج قبل القبض فسد البيع وبعد القبض يشتركان ولو اثمر
في قدر الحادث للمشتري ولو باع غرة واستثنى منها ارضا معلومة صح وقيل لا
ويجوز بيع الزبي سلبه ان يبيع بغير حنسه وكذا الباقي في قشره والارز والسهم
وكذا اللوز والفسق والكوز في قشرها الاول واجرة الكيل وعدا المبيع ووزنه
ودرعه على البائع واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري وفي بيع سلعة بثمن
سلم هو وان لم يكن موجلا وفي بيع سلعة بسلعة او ثمن بثمن سلبا معا
باب الخيارات صح خيار الشرط لكل من العاقلين
ولهما معا ثلاثة ايام الا ان اجاز في الثلاثة وعندها يجوز ان يبين مدة
معلومة اي مدة كانت وان اشترى على انه ان لم يقدر الثمن الى ثلاثة ايام فلا
يباع صح والى اربعة الا ان يقدر في الثلاثة وعندها يجوز ان يبيع خيار البائع
يباع خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري فذلك لزم قيمته وخيار المشتري
لا يمنع فان هلك في يده لزم الثمن وكذا الوعيب الا انه لا يدخل في ملك المشتري
خلافهما ولو اشترى روجه بالخيار لا يفسد النكاح وان وطها فله رد هالائه
بالنكاح الا في البكر ولو ولدت في مهنته لا يقربا ولد له ولو اشترى قربة او عبدا
بعد قوله ان تملكته عبدا فهو حرا لا يفتان في مهنته ولا بعد حبس المشتري به في مهنته
من الاستبراء ولا استبراء على البائع ان ردت به ولو قبض المشتري المبيع باذن

يجوز

الباع

الباع ثم اودعه عنده فملك فهو على البائع لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك ولو
اشترى لما دون شياء فاباها بائعه عن ثمنه يبيع خياره وله الرد لانه يبيع عدم الملك
ولو اشترى دمن من دمن خرابه فاسلم في مهنته بطل شراؤه كيلا يملكها مسلما
بالاجارة خلافا لما في الجميع ومن له الخيار يحجز بحضرة صاحبه وعينه ولا يفسخ
الا بحضرة خلافا لابي يوسف فان صح وعلم به في المدة انفسخ والاثم العقد
ويتم العقد ايضا بموت من له الخيار وكذا بعض المدة وبالاخذ بشعنة المبيع
وبكل ما يدل على الرضى كالتركوب والوطى والاعتاق ونواجه ولو شرط للمشتري
الخيار لغيره جاز واياهما اجازا وصح وان اجاز واحدا وصح الاخر اعترضا
وان كانا معا فالبيع ولو باع عبيدين بالخيار في احدهما فان عينته وفصل
من كل صح والا فلا ويجوز خيار التعيين وهو بيع احد شيئين او ثلثة على ان يخذ
المشتري اياها ولا يجوز في اكثر من ثلثة ويستفيد بغيره مدة خيار الشرط على
الاختلاف والمبيع واحد والباقي امانة فلو قبض الكل فملك واحدا وتعين
المبيع فيه وتعين الباقي للامانة وان هلك الكل لزم نصف ثمن كل او ثلثة
وليس له رد الكل الا ان ضم اليه خيار الشرط وتورث خيار التعيين والعيب لا
الشرط والروية ولو اشترى عليهما بالخيار ورضى احدهما لا يرد الاخر خلافا لما
وعلى هذا خيار العيب والروية ولو اشترى عبدا على انه حمار او كاشف فظهر
احدهما بطل الثمن وترك **فصل** من اشترى مالم يره جاز وله رده اذا
راه مالم يوجد ما يبطله وان رضى قبلها ولا خيار لمن باع مالم يره وسيطل خيار
الروية ما يبطل خيار الشرط من تعيب وتعييب في يده وتعذر رد بعضه وتعرف

لغير الاختيار

لا يبيع كما لا يعتاق وتوابعه أو يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والإجارة
قبل الزوية وبعدها وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبه بلا
تسليم يبطل بعدها قبلها وكفت روية وجه الزيق والدابة وكلها وفي شاة
الليم لا بد من الحس وفي شاة القنية لا بد من روية الضرع وروية ظاهر الثوب
ان لم يكن معلما كافيته وروية علمه ان معلما وروية داخل الدار وان لم
يشاهد بيوتها وعند زفر لا بد من مشاهدة البيوت وعليه العقوى اليوم
وان رأى بعض المبيع فله الخيار اذا رأى باقية وما يعرض بالتمويل كالمكيل
والموزون وروية بعضه كروية كله وفي ما يطعم لا بد من الدوق ونظر الكيل
بالشاة والقبض كاف لا نظر الرسول وعند هاهنا هو الكيل وبيع الاعى
وشراؤه صحيح وله الخيار اذا اشترى ويسقط بحسبه المبيع او شتمه او ذوقه
فما يعرف بذلك ويوصف العقار له ومن رأى احد الثوبين فشرها ثم رأى الآخر
فله اخذها او ردها لاراد احدها ومن رأى شيئا ثم شره فوجده متغيرا بخير والا
فلا وان اختلفا في تغيره فالقول للبائع وان في الروية فلم يشترى ومن اشترى
بعد زل قباع منه ثوبا او وهب وسلم فله ان يرده بعيب لا يجبر روية او شرط
فصل مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع فلين وجد في مشريه عيبا رده او
اخذ به كل ثمنه لا مسأله ونقص ثمنه الا برضى بائعه وكل ما اوجب نقصان الثمن
عند التجار فهو عيب فالباقي ولو الى ما دون سرعيب وكذا السرقة والبول
في الفراء وهي في الكبر عيب اخر فلو ابقى او سرق او بال في صفة ثم عاوده عند
المشري فيه رده وان عاوده عنده بعد البلوغ لا وانجنون عيب مطلقا فلو جن

من غير عقل

وإذا وده عند المشتري فيه او في كبره رده وبالحجر والذفر والزمى والنول
للمنه في عيب في الجارية لا في الغلام الا ان يكون من داء والاستحاضة عيب وكذا
اذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا اقل ويعرف ذلك بقول الامه فترد
اذا انقضت النول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح والكفر عيب فيهما
وكذا الشيب والذين والسعال القديم والشعر والماء في العين فان ظهر
عيب قديم بعدما حدث عند المشتري آخر رجوع بالنقصان كثوب شره فقطعه
فاطلع على عيب وليس له الرد الا ان يرضى البائع باخذه كذلك فله ذلك حتى
لو باعه المشتري سقط رجوعه فان غلط الثوب او صبغه احمر اولت السوق
بسمن ثم ظهر عيبه رجوع بنقصانه وليس لبائعه ان ياخذه حتى لو باعه بعد
روية عيبه لا يسقط الرجوع وكذا علق بلا مال او دبرا واستولد ثم ظهر العيب
رجوع وكذا ان ظهر بعد موت المشتري وان اعتق على مال او قتل لا يرجع بشي
وكذا لو اكل الطعام كله او بعضه او لبس الثوب فخرق لا يرجع خلافا لما وان
شرى بيضا وجوزا او بطيخا او قثا او خيارا ففسده فوجده فاسدا فان كان
يستفقع به رجوع بنقصانه ولا في كل ثمنه ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل
كالواحد والاشترى في المائة صح البيع والافسد ورجع بكل ثمنه ومن باع ما
شره فرد عليه بعيب بقضا باقرا او نكول او بيته رده على بائعه ولو قبله
برضاه لا يرده عليه ومن قبض ما شره ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع ثمنه ولكن
يرهن او يحلف بائعه فان قال شهودي عيب دفع ان حلف بائعه ولزم
العيبان نكل ومن ادعى باق مشريه يبرهن اولاه ان باق عنده ثم يحلف بائعه

بأنه لقد باع وسله وما ابق قط او باع ماله حق الرد عليك من الوجه الذي يري
او باع ما ابق عندك قط لا باعته لقد باعه وما به هذا العيب او لقد باعه وسله
وما به هذا العيب وفي ابق الكبير يحلف بالله ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال
وعند علم بئس المشتري على اباة عنده يحلف البائع عندها انه ما يعلم انه ابق
عنده واخلفوا على قول الامام فان نكل على قولها حلف ثانيا كما مر ولو قال
بابعه بعد التماس بعض بعتك هذا مع آخر وقال المشتري بل وحده فالتقول له
وكذا لو اتفق في قدر المبيع واختلفا في المقبوض ولو اشترى عبد بن صفقة
وقبض احدها ووجد بالمقبوض او بالآخر عيب ردها واخذها ولا يرد العيب
وحده الا ان ظهر العيب بعد قبضها ولو وجد بعض الكيل او الورني عيب
بعد القبض ردها واخذة وقيل هذا ان لم يكن في وعائين والاخرى كالعبد
ولو استحق بعضه بعد القبض ليس له رد ما بقي بخلاف الثوب ومداداة العيب
بعد روية العيب وركوبه رضى ولو ركه لردده او سقيه او شرا علفه ولا بد
له منه فلا ولو قطع المبيع بعد قبضه او قتل بسبب عند البائع رده واخذته
وقال رجع بعض ما بين كونه سارقا وغير سارق او قاتلا وغير قاتل لا يعلم
بالعيب عند الشراء الا قاتلا ولو نكحته الايدي ثم قطع في يد الاخر رجع اليها
بعضهم على بعض كما في الاستحقاق وعند رجع الاخر على باعه لا باعه
على باعه ولو باع شرط البراءة من كل عيب صح وان لم يعد العيوب ويدخل في
البراءة انما حدث قبل القبض عند ابي يوسف خلافا لمحمد **باب**
البيع القاسد بيع ما ليس بمال والبيع به باطل كالدوم والميتة والخر وكذا

بيع ام الولد والمدير وكذا بيع المكاتب الا ان يحجزه وكذا بيع مال غير متقوم
كالخمر والخنزير والخن وبيع قن ضم الى حره وكذا صحت الى ميتة وان بين ثمن
كل وعندها يبيع في العبد والذكية ان بين الثمن وصح في قن ضم الى مدير او الى
قن غيره باحصة وكذا في ملكهم الى وقف في الصحيح وبيع العرض بالخمر او بالعكس
قاسد وكذا يبيع بالخنزير ولا يجوز بيع طير في الهواء وسمل لم يصد وصيد
والتي في حظيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة او دخل اليها بنفسه ولم يسد مدخله وان
صيد والتي فيها وامكن اخذه بلا حيلة صح ولا يبيع الحبل او التاج واللبن في
الصنع والكلو في الصدف والصوف على طهر الغنم خلافا لابي يوسف فيها
ولا يبيع اللحم في الشاة وضرة القاصص وجذع في سقف وذراع من ثوب
وان ذكر قطعه فلو قطع الجذع او قطع الذراع وسلم قبل الصنع عاد صحها
ولا المزابنة وهي بيع الثمر على الحبل بمر مجذوذ مثل كيله خرصا والمحاقلة وهي
بيع البر في سنبله بمر مثل كيله خرصا ولا يبيع بالملامسة والمناينة والنا الحجر
بان يتساوما سلعة فيلزم البيع لو لمستها المشتري او وضع عليها حجر او
سدها اليه البائع ولا يبيع ثوب من ثوبين الا بشرط ان ياخذ ايهما شا ولا يبيع
المراعي ولا اجارها ولا الحبل بلا كوارات خلافا لمحمد ودود الفز ويضه وعند
ابي يوسف مجوز في الدود اذا كان مع الفز وفي البيض عنه قولان وعند محمد
يجوز بيعهما مطلقا وهو المختار ولا يبيع الا بقر الامن يزعم انه عنده فان عاد
قبل الصنع لا ينقلب صحها وقيل ينقلب ولا لبن امرأة ولو بعد الحلب وعند
ابي يوسف يصح في لبن الامة ولا شعر الخنزير ولكن يباح الانتفاع به بالخمر ورو

كذا

ومن ما يحل من الصيد بغير المشقة

ويُسَدُّ الماء القليل عند أبي يوسف لا عند محمد ولا يبيع شعير الأديم ولا الانتفا
 به ولا يبي من أجزاء ولا يبيع جلود الميتة قبل الذبايح ويجوز بعده ويستف
 به ويباع عظامه ويستف به وكذا أعصابها وقرنها وصورها وشعرها ووبرها
 وكذا عظم الفيل خلافاً لمحمد ولا يجوز بيع علوس سقط ولا المسيل ولا هبته وحما
 في الطريق ولا يبيع شخص على أنه أمة فإذا هو عبد ولو باع كلباً فاذا هو حمة
 صح وتخير ولا يشر ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن وكذا شراؤه مع غيره بثمن
 الأول قبل نقده ويصح في الغير حصته ولا يشر أريت على أن يزنه بظرفه ويطرح
 عنه لكل ظرف مقدار معين وإن شرط طرح مثل وزن الظرف يصح وإن
 اختلفا في الظرف وقدره فالقول للمشتري ولو أمر مسلم ذميًا ببيع حمار أو ثياب
 صح خلافاً لها وكذا لو أمر المحرم ببيع صيده ولو شري كافراً عبداً مسلماً
 أو معقفاً صح ويجزى على إخراجها من ملكه والبيع بشرط يقضي العقد صح
 كشرط الملك للمشتري وكذا بشرط لا يقضي ولا نفع فيه لأحد كشرط أن لا يبيع
 الذابة المبيعة ولو بشرط لا يقضي العقد وفيه نفع لأحد التعاقدين أو لبيع
 مستحق فهو فاسد كبيع عبد على أن يبعثه المشتري أو يديره أو يكاتبه أو
 أمة على أن يستولرها فلوا عتقه المشتري عاد البيع صحيحاً فيلزم الثمن وعندها
 لا يعود قتلهم القيمة وكشرط أن يستخرجه البائع شهراً أو يسكنها أو لا يسلمه
 إلى رأس الشهر أو يقرضه المشتري درهما أو يهدي له هدية أو يقطع البائع
 ويخيط ثيابه أو يقيص أو يعذو النعل أو يشركه ويصح في النعل استحساناً
 ولا يجوز بيع أمة إلا عيالاً ولا يبيع إلى النيروز والمهرجان وصوم النصارى

وفظ

وفظ اليهود إن لم يعلم العاقدان ذلك ولا يبيع إلى الحصاد والدياس والقطاف
 والحجاز وقدم الحجاج وتصح الكفالة إلى هذه الأوقات فإن أسقط الأجل
 قبل حلوله صح وكذا الوبايع مطلقاً ثم أجل إلى هذه الأوقات ومن باع نصيبه من
 دار يجوز أن علم المتعاقدان خلافاً لأبي يوسف ويكفي علم المشتري عند محمد
فصل قبض المشتري المبيع بيعاً باطلاً بآذن بآئنه لا يملكه وهو أمانة في
 يده عند البعض ومضمون عند البعض وقيل الأول قول الإمام والثاني قولهما
 أخذاً من الاختلاف في مال البيع مديراً أو أم ولد فمات في يد مشتريه حيث لا يضمن
 عنده خلافاً لهما ولو قبض المبيع بيعاً فاسداً بآذن بآئنه مريجاً أو دالة لقبضه
 في مجلس عقده وكل من عوضه مال ملكه ولزمه لهلاكه مثله حقيقة أو معنى كالقيمة
 في القيمة وكل منهما ضحية قبل القبض وبعده مادام في ملك المشتري إذا كان
 الفاسد في أصل العقد كبيع درهم بدرهم وإن كان بشرط زائد كشرط أن
 يهدي له هدية فكذا قبل القبض وأما بعده فالفسخ لمن له الشرط لا لمن عليه
 ولا يأخذ البائع حتى يرد ثمنه فإن مات البائع فالمشتري أحق به حتى يأخذ ثمنه
 وطالب للبائع ربح ثمنه بعد التقاض للمشتري ربح مبيعه فيصدق به كطاب
 ربح مال أدهاه فقضى ثم تصادف على عديمه فرد بعد ما ربح فيه المديعي فإن باع
 المشتري ما شراه فاسداً صح وكذا لو أعتقه أو وهبه وسلمه وسقط حق
 الفسخ وعليه قيمته ولو بى في دار اشتراها فاسداً فعليه قيمتها وقال لا ينقض
 البناء والعرض ويرد وشك أبي يوسف في روايته لمحمد عن الإمام لزوم قيمتها
 ولم يشك محمد وكره الغنم والشمس والسوم على سوم غيره إذا رصيا بمن وتلقى الحلب

أو عرض؟

المضرب على البلد وبيع الحاضر للبائدي طعنا في غلا الثمن زمن الخط وبيع عند
 اذان الجمعة لا يبيع من يزيد وبيع البيع في الجميع ومن ملك مملوكين صغيرين او كبيراً
 وصغيراً احدهما ذورحم محرم من الاجر كره له ان يفرق بينهما بدون حق مستحق
 وبيع البيع خلافاً لابي يوسف في قرابة الولاد في رواية وفي الجميع في اخرى فان
 كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق **باب** **الاقالة** يفتح بالمعنى
 احدها استقبال خلافاً للمحد وتوقف على القول في المجلس كالمبيع وهي بيع جديد
 في حق غير العاقلين اجماعاً وفي حقها بعد القبض ففتح فان تعذر جعلها قسماً بطلت
 وعند ابي يوسف يبيع فان تعذر ففسخ فان تعذر بطلت وعند محمد فسخ فان تعذر
 فبيع فان تعذر بطلت وقبل القبض ففتح في النقلي وغيره وعند ابي يوسف في
 العقار يبيع فلو شرط فيها اكثر من الثمن الاول او خلافاً اجس بطل الشرط ولزم
 الثمن الاول وعندنا يفتح الشرط لو بعد القبض وتجعل بيعاً وان شرط اقل من
 غير تعيب لزم الاول ايضا وعند ابي يوسف جعل بيعاً وفتح الشرط وان تعيب
 فتح الشرط اتفاقاً ولا يفتح بعد ولادة المبيعة خلافاً لهما ولا يمنعها هلاك الثمن
 بل هلاك المبيع وهلاك بعضها يبيع بقدره **باب** **المراعاة**
والتولية المراعاة بيع ما شراه بما شراه به وزيادة والتولية بيعه به بلا زيادة
 ولا نقص والوصية بيعه بانقص منه ولا ذلك ما لم يكن الثمن الاول مثلياً او في
 ملك من يريد الشراء والرجح معلوما ويجوز ان يضم الى راس المال اجر القسارة
 والصنع والطراز والقتل والحمل وسوق الغنم والسمسار لكن يقول قام علي
 بكذا اشريته ولا يضم نفقته ولا اجر الراعي والطبيب والمعلم وبيت الحفظ

يبيع

فان

وهذا النسخة من كتاب المصنف

فان ظهر للمشتري خيانة في المراعاة خير في اخذه بكل ثمنه او تركه وفي التولية يحط
 من ثمنه قدر الخيانة وعند ابي يوسف فيها قدر الخيانة تنع حصنها من الرجح في
 المراعاة وعند محمد بخير فيها فلو هلك قبل الرد او امتنع الفسخ لزم كل الثمن اتفاقاً
 ومن شري شيئا بعشرة فباعه بخمسة عشر ثم شراه ثانياً بعشرة يراجع على خمسة وان
 شراه ثانياً بخمسة لا يراجع وعندها يراجع على الثمن الاخير مطلقاً وان اشترى
 ما دون مديون بعشرة وباع من يديه بخمسة عشر وبالعكس يراجع على عشرة
 والمفارب بالنصف لو شري بعشرة وباع من رب المال بخمسة عشر يراجع رب
 المال على اثني عشر ونصف ويراجع بلبا يان لو اعورت المبيعة او وطئت وهي
 شيب او اصابها الثوب قرص فارا وحرق نار وان فقت عنها او وطئت وهي
 بكر او تكسر الثوب من طيه ونشروه لزم البيان وان اشترى بنسبة وراجع بلبا يان
 خيرا للمشتري فان اتلفه ثم علم لزم كل ثمنه وكذا التولية ولو اشترى ثوبين
 صفقة كلا خمسة كره يبيع احدها مراعاة خمسة بلبا يان ومن ولي باقام عليه
 ولم يعلم مشتريه قدره فسد وان علمه في المجلس خير **فصل** لا يبيع ببيع
 المنقول قبل قبضه وبيع في العقار خلافاً للمحد ومن اشترى كيليا كيلاً لا يجوز
 له بيعه ولا اكله حتى كيله وكفى كيل البائع بعد العقد محضته هو الصحيح ومثله
 الوزني والعدي لا المذروع وفتح التصرف في الثمن قبل قبضه والخط منه
 والزيادة فيه حال قيام المبيع لا بعد هلاكه وكذا الزيادة في المبيع وتعلق الاتفاقيات
 بكل ذلك في الرجح ويولي على الكل ان زيد وعلى ما بقي ان يحط والشفيع ياخذ
 بالاقول في التفصيل ومن قال براج عبدك من زيد بالغ على ابي فما من كذا من

عط

التمن سوى الا لاف اخذ الالف من زيد والزيادة منه وان لم يقل من التمن فالالف
على زيد ولا شيء عليه وكل دين اجل باجل معلوم صح تاجيله الا القرض الا في
الوصية ولا يبيع التاجر الى مجهول متفاضل كعقوب الزرع ويصح في المتقارب
كالحماد ونحوه **باب الربوا** هو فضل مال خال عن عوض
شرط لاحد العاقلين في معاوضة مال بمال وعلته القدر والجنس فحرم بيع
الكيل بالكيل والوزن بالوزن متفاضلا او نسيئة ولو غير مطعوم كالحص والحديد
وحل مماثل مع التفاضل او متفاضلا غير معين كقنينة خضراء وبقيصة بيضاء
ومرة بمرتين فان وجد الوصفان حرم الفضل والنسيئة وان عدلها حلال وان
وجد احدها فقط حل التفاضل لا النسيئة فلا يبيع سلم هروي في هروي ولا بر
في شعير وشرط التعيين والتفاضل في الصرف والتعيين في غيره وما نص على
تحريم الربوا فيه كيلا فهو كيلا بالبر والسعير والتمر والمخ او على تجربه وزنا
فهو وزني ابدا كالذهب والفضة ولو تعورف خلافة وما لا نص فيه حل على
الحرف كغير النسيئة المذكورة فلا يجوز بيع البر بالبر متماثلا وزنا ولا الذهب
بالذهب متماثلا كيلا وجاز بيع فلس معين بفلسين معينين خلافا للمحمد ويجوز
بيع القطن ببيع اللحم بالحيوان وعند محمد لا يجوز بيع حيوان جنسه حتى يكون
الحلم اكثر مما في الحيوان من اللحم ويجوز بيع الدقيق متماثلا كيلا بالسويق اصلا
والعنب بالزبيب **خلافهما** ويجوز بيع الرطب بالرطب متماثلا وكذا يبيع الرطب بالتمر متماثلا
خلافهما وكذا يبيع البرطبا او مبلولا بمثلها او باليابس والتمر والزبيب متفقين
بمثلها متساويا خلافا للمحمد ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير جنسه متفاضلا

نقط

الكراس

والعنب الزبيب

وكذا

وكذا اللبن والجاموس مع البقر جنس واحد وكذا المعن مع المضان والبخت
مع الجراب ويجوز بيع خل العنب بخل الدقل متفاضلا وكذا شحم البطن
بالالية او باللحم والخنزير بالبر او بالدقيق او بالسويق وان كان احدهما نسيئة
به يفتى ولا يجوز بيع الجيد بالردي مما فيه الربوا الامتساويا وكذا البسر
بالتمن ولا يبيع البر بالدقيق او بالسويق او بالخالة مطلقا ولا يبيع الزيتون
بالزيت او السمسم بالشير حتى يكون الزيت والشير اكثر من ما في الزيتون
والسمسم لتكون الزيادة بالخير ولا يستقرض الخنزير اصلا وعند ابي يوسف يجوز
وزنا وبه يفتى وعند محمد يجوز عددا ايضا ولا يبيع السيد وعبده والمسلم
والجزري في دار الحرب **باب الحقوق والاستحقاق**
يرد على العلو والكيف في بيع الدار الا الظلة الا بذكر كل حق هو لها او بموافقتها
او بكل قليل وكثير هو فيها ومنها وعند محمد تدخل ان كان مفقدا في الدار ولا
يرد على العلو في شرا منزل الا بذكر نحو كل حق ولا في شرا بيت وان ذكر كل
حق ولا الطريق والمسيل والشرب الا بذكر نحو كل حق وتدخل في الاجارة
بدون ذكر **فصل** البيعة حجة متعدية والاقرار حجة قاصرة والتناقص يمنع
دعوى الملك لا الحريم والطلاق والنسب فلو ولدت امه مبيعة فاستحققت بيعة
تبعها ولها ان كان في يده وقضي به ايضا وقيل يكفي القضا بالام وان اقر بالرجل
لا يسمعها وان قال شخص لا خراشترني فانا عبد فاشتره فاذا هو حرفان كان الباع
حاضرا او مكانه معلوم لا يضمن الامر والاضمن ورجع على الباع اذا حضر وان
قال ارتبني فلا ضمان اصلا ومن ادعى حقا مجهولا في دار فصول على شيء فاستحق

بعضها فلا يرجع عليه ولو استحق كلها رد كل عوض وفهم منه صحة الصلح عن المجهول
ولو كان ادعى كلها رد حصة ما يستحق ولو بعضا ولكن باع فضولي ملكه ان يفسخه
وله ان يجزئه بشرط بقا العاقدين والمعقود عليه والمالك الاول وكذا بقا الثمن ان كان
عرضا واذا اجاز فالثمن العوض للفضولي وعليه مثل المبيع لو مثليا والا فقيمة وغيره
العوض ملك للجزء اما نه في يد الفضولي وللفضولي ان يفسخ قبل اجازة المالك وصح اعطاء
المشتري من الغاصب اذا اجيز البيع خلافا للمحمد ولا يصح بيعه ولو قطعت
يده عند المشتري فاجيز فارشه له ويتصدق بما زاد على نصف ثمنه ومن
اشترى عبدا من غير سيده ثم اقام بينة على اقرار الباع او السيد بعدم
الامر واراد رده لا تقبل ولو اقر الباع بذلك عند القاضي فله رده ولو
اشترى دارا من فضولي وادخلها في بناء فلا ضمان على الفضولي خلافا
لمحمد **باب السلم** هو بيع اجل يعاجل ويصح فيما امكن
ضبط صفة ومعرفة قدره لا في غيره فيصح في المكمل والموزون سوى التقدير
وفي العددي المتقارب كالجوز والبيض عددا وكيلا وكذا الفلوس خلافا
لمحمد وفي اللبن والاجر اذا سمي ملبن معلوم وفي المذروع كالثوب ان بين
طوله وعرضه ورقعة وفي السمك المبيع وزنا ونوعا معلومين وكذا الطري
في جنبه فقط ولا يجوز فيها عدد او لا في الحيوان واطرافه ولا في جلوده عددا
ولا في الخط خزما والرطبة جزوا ولا في الجوهرة والخرز ولا في اللحم طريا وقالا
يصح اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة ولا يجوز السلم بكيل او ذراع بين
كايدي قدره ولا في طعام قربة او تمر نخلة معينة ولا فيما لا يبقى من حيث العقد

الجزء المجلد وشرط بيان الجنس كبر أو صغير والنوع كسقية أو خضيرة والصفة
كجيد أو ردي والقدر نحو كذا رطلا أو كيلابا لا ينقبض ولا ينسد وأجل معلوم
وأقله شهر في الأصح وقدر راس المال أن كان كيليا أو وزنيا أو عدديا فلا يجوز
في جنس بل ببيان راس مال كل منهما ولا ينقذين بلبان حصه كل منهما من السلم
فيه ومكان إيفائه أن كان له حل وموئته وعندها لا يشترط معرفة قدر راس المال
إذا كان معيناً ولا مكان الإيفاء ويوفيه في مكان عقده ومثله الثمن والاجرة
والقسمة وما لا حل له يوفيه بمخيه حيث شأ في الأصح اتفاقاً وقبض راس المال
قبل التفرق شرط بقائه فلو أسلم مائة نقداً ومائة ديناراً على المسلم إليه في كسر
بطل في حصه الدين فقط ولا يجوز التصرف في راس المال أو المسلم فيه قبل
قبضه بشركة أو تولية ولا شراء شيء من المسلم إليه براس المال بورا لتقابل قبل
قبضه ولو اشتري كذا وأمر رب السلم بقبضه قضا لا يصح ولو أمر مقرض بذلك
صح وكذا لو أمر رب سلم بقبضه له ثم لنفسه فأكثاله لأجل السلم إليه ثم لنفسه صح
وأو أكثاله المسلم إليه في ظرف رب السلم بأمره وهو غائب لا يكون قبضا بخلاف
مألو أكثاله في ظرف نفسه أو في ناحية بيته ولو أكثاله الدين والعين في ظرف
المشتري أن بدأ بالعين كان قبضا وإن بدأ بالدين فلا وعندها صح قبض العين
فإن شارك في الشركة وإن شافخ البيع ولو أسلم أمة في كره قبضت ثم تقايلا
فماتت قبل ردها بقي التقايل ويجب قيمتها يوم قبضها ولو ماتت ثم تقايلا صح
وكذا المقايضة في الوجهين بخلاف الشراء بالثمن فيها ولو ادعى أحدهما قدي السلم
بيان الأجل أو اشتراط الرداءة وأنكر الآخر فالقول لمدعيه مطلقا وقال الآخر

ان كان رب السلم في الاولى او المسلم اليه في الثانية والاستصناع باجل سلم
 فيبيع فيما امكن ضبط صفته وقدره تعورف او لا وبلا اجل يبيع فيما تعورف كحف
 وطست وقمقه وهو يبيع لاعدته فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع المستصنع عنه
 والمبيع هو العمل لا عمله فلو اتى بما صنعه غيره او صنعه هو قبل العقد فاخذه صح
 ولا يتعين للمستصنع بلا اختياره فيبيع الصانع له قبل رويته وله اخذه وتركه
 ولا يبيع فيما لم يتعارف كالثوب **مسائل شتى** يبيع الكلب والهند
 وسائر السباع عملت او لا والذي في البيع كالمسلم الا في الخمر فانها في حقه كالمحل
 والخمر يرد في حقه كالشاة ومن زوج مشرته قبل قبضها جاز فان وطئت كان
 قبضا والا فلا ومن اشترى شيئا فغاب غيبة معروفة لا يباع في دين بائنه
 وان لم تكن معروفة يباع فيه اذا برهن انه باعه منه اذا لم يكن قبضه وان غاب
 احد المشتريين فلم يجز دفع كل الثمن وقبض المبيع وجبته اذا حضر الغائب
 حتى ينقد حصته وان اشترى بالف مثقال ذهب وقبضه فما نقصان وان قال
 بالف من الذهب والفضة فمن الذهب خمسة مثقال ومن الفضة خمسة درهم
 وزن سبعة ومن قبض زينا بدل جيد غير عالم فانفقته او هلك فهو قبضا وقال
 ابو يوسف يرد مثل الزيف ويتقضي الجيد وان فرج طيرا وباض في ارض او تكس
 طيرا فهو لمن اخذه وكذا صيد تعلق بشبكة منصوبة للجفاف او دخل دابة ودرهم
 او سكر نثر فوقع على ثوب فان اعده صاحبه لذلك او كفه بعد السقوط او غلق
 باب الدار بعد الدخول ملكه وليس للغير اخذه كما لو غسل الخيل في ارضه او بنت فيها
 شجرة او اجتمع ثوب بجريان الماء لا يبيع تعليقه بالشرط ويبطله الشرط الفاسد

البيع والاجارة والقسمة والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين وعزل
 الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف والتحكيم وما
 لا يبطله الشرط الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعتق
 والرهن والايضا، والوصية والشركة والمضاربة والقضا والامارة والكفالة
 والحالة والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد في التجارة ودعوة الولد
 والصلح عن دلم العهد والجرادة وعقد الذمة وتعليق الرد ببيع او بخيار مشروط
 وعزل القاضي **كتاب الصرف** هو بيع ثمن بثمان تجاسا
 او لا وشرط فيه التقابض قبل التفريق وصح بيع الجنس بغيره مجازة لا يبيع
 بحسنه الامساويا وان اختلفا جودة وصياغة فان بيع مجازة ثم علم النقص
 المتساوي قبل التفريق جاز ولا يجوز التصرف في بدل الصرف قبل قبضه
 فلو باع ذهبا بفضة واشترى بها ثوبا قبل قبضها فسد ببيع الثوب ولو اشترى
 امة تساو في الفاع طوق قيمته الف بالدين ونقد الفاقه من الطوق
 ولو اشترى اها بالدين نقد والفضة من النقد ثمن الطوق وان اشترى
 سيفا حليته خمسون مائة ونقد خمسين في حصنة الحلية وان لم يبيرو قال
 هي من ثمنها وان تفرقا بلا قبض صح في السيف دونها ان تخلص بلا ضرر والا
 بطل فيها وان باع انا فضة وقبض بعض ثمنه واخر قايح في ما قبض فقط
 والانا مشترك بينهما وان استحق بعضه اخذ المشتري ما بقي حصته او رده
 ولا استحق بعض قطعة نفرة اشترى اها اخذ الباقي حصته بلا خيار وصح بيع
 درهمين ودينار بدينارين ودرهم وبيع كبر وكرشيعر كبري وكري شجر

عند أبي يوسف خلافا لمحمد

وبفضل

وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار وبيع درهم صحيح ودرهم غلته بدرهم
 صحيح ودرهم غلته وبيع دينار بعشرة هي عليه او بعشرة مطلقة ان دفع الدينار
 ويتقاضان العشرة بالعشرة وما غلبه الفضة والذهب فضة وذهب حكما فلا
 يجوز بيع الخالص به ولا بيع بعضه ببعض الامتسا ويا وزنا ولا استقراضا وزنا
 وما غلب عليه الغش منها فهو في حكم العرض فيبيعه بالخالص على وجه حلية السيف
 وبيع ببيع نفسه متفادلا بشرط التقاض في المجلس والتبايع والاستقراض
 بما يروج منه وزنا او عدا او بها ولا يتعين بالتعيين لكونه ثمن لو اشترى به
 فكسد بطل البيع وقال لا يطل ويحب قيمته يوم البيع عند ابي يوسف واخر ما
 تعمل به عند محمد وما لا يروج منه يتعين بالتعيين والمتساوي الغش كغلوب
 في التبايع والاستقراض وكذا في الصرف وقيل كغالبه ويجوز البيع بالفلوس
 النافقة وان لم تعين فان كسدت فالخلاف كما في كساد المغشوش ولو استقرضها
 فكسدت يرد مثلها وعند ابي يوسف قيمتها يوم القرض وعند محمد يوم الكساد
 ولا يجوز البيع بغير النافقة ما لم تعين ومن اشترى بنصف درهم فلوس او دانق
 فلوس وقبراط فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم او دانق او قبراط منها
 ولو دفع الى صير في درهما وقال اعطني بنصفه فلوسا ونصفه نصف الاجبة ففسد
 البيع في الكل وعندهما صح في الفلوس ولو كرا اعطني صح في الفلوس اتفاقا ولو قال
 اعطني به نصف درهم فلوس ونصف الاجبة صح والنصف الاجبة مثله والفلوس بالدينار
كتاب الكفالة هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة كما في الدين هو البيع
 وهو ضمان بالنفس والمال فالاولى تنعقد بكفالت بنفسا وبرقبته ونحوها بما يعبر به

درهم باشتي

في الكل

عن البدن او بجزء شائع منه كنصف او عشرة وبضمنته او هو على اوالي او انا رعيم
 او قبيل به لا بائنا ضامن لمعرفته صح اخذ كيلين واكثر وجب فيها احضار المكفول
 اذا طلبه المكفول له فان لم يحضر حبس وان عين وقت تسليمه لم يذك فيه
 اذا طلبه فان سلمه قبل ذلك برى فان غاب المكفول به وعلم مكانه امهله الحاكم
 مدة ذهابه ويا يابه فان مضت ولم يحضر حبسه وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب
 به وتبطل بموت الكفيل والمكفول به ولو عبدا دون موت المكفول له بل يطالب
 وارثه او وصيه الكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث تمكن مخصوصة وان لم يقبل اذا دفعته
 اليك فان ابرئ وبتسليم وكيل الكفيل ورسوله وبتسليم المكفول بنفسه من
 كفالة فان شرط تسليمه في مجلس القاضي سلم في السوق قالوا يبرأ والخيار في
 زماننا انه لا يبرأ وان سلمه في مصر اخر لا يبرأ عندهما وبرأ عند الامام وان سلمه
 في يرب او في السواد لا يبرأ وكذا ان سلمه في البحرين وقد حبسه غير الطالب فان
 كفل على انه ان لم يواف به غدا فهو ضامن عليه فلم يواف به لرزعه ما عليه وان مات
 ولا يبرأ من كفالة النفس ومن ادعى على اخر مائة دينار بينها او لم يبينها فكفله
 بنفسه رجل على انه ان لم يواف به غدا فعليه المائة فلم يواف به غدا فزعمه المائمه
 خلافا لمحمد ولا يجبر على اعطاء كفيل بالنفس في حد وقصاص فان سمي به نفسه
 صح وقال لا يجبر في القصاص وحد القذف **ويصح** فان شهد مستورا وكذا
 ان شهد عدل خلافا لما في رواية صح الرهن والكفالة بالخراج والكفالة
 بالمال صحيحة ولو مجهولا اذا كان ديناصحيا بتكفلت عنه بالفاو بما لك عليه او
 بما يدركك في هذا البيع وكذا الوعقتها بشرط ملام كشرط وجوب الحق نحو

في حد او قد حبس

ما بايعت فلانا او ما عصبك او ما ذاب لك عليه او ان استحق المبيع فعلى وكشر
اكان الاستيفاء غوان قدم زيد وهو المكفول عنه وكشر تعذرا لاستيفاء
نحو ان غاب عن البلد وان علقها بمجرد الشرط كهبوب الرمح ونحو المطر بطل
وكذا ان جعل احدها اجلا فتصح الكفالة ويجب المال حالا وللطالب مطالبة
اي شام من كفيله واصيله الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون كما ان الحوالة
بشرط عدم براءة المحيل كفالة ولو طالب احدها لم مطالبة الاخر فان كفله
بماله عليه فبرهن على الف لزمه وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما اقربه مع
يمينه والاصيل في اقراره بالكفر على نفسه خاصة فان كفله بلامره لا يرجع
عليه بما ادى عنه وان اجازها المكفول عنه وان بامره رجوع ولا يطالبه قبل
الاذا فان لزمه فله ملازمة وان حبس فله حبسه ويبرأ الكفيل بالاداء الاصيل
وان ابرأ الطالب الاصيل واخر عنه برى الكفيل وتاخر عنه وان ابرأ الكفيل
واخر عنه لا يبرأ الاصيل ولا يتاخر عنه فان كفله بالدين الحال موجلا يتاخر
عن الاصيل ايضا ولو صالح الكفيل عن الف على مائة برئنا ورجع بها فقط ان كفله
بامره وان صالح عن الف بحبس اخر رجوع بالالف وان صالح عن موجب الكفالة
برى هودون الاصيل وان قال الطالب للكفيل بالامر برئت الى من المال رجوع
على اصيله وكذا في برئت خلافا للمحد وفي ابرائكم لا يرجع وان كان الطالب حاضرا
يرجع اليه في البيان في الكل ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة بالشرط كسائر البراءات
والخيار الصحة ولا تجوز الكفالة بما تعذرا استيفاءه من الكفيل كما يجد ودون القضا
ولا بالايعان المضمونة بغيرها كالمبيع والمرهون ولا بالامانات كالوديعة

حوالة

عند ابي يوسف

والشئ

والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة ولا بد من غير صحيح كبدل
الكتابة ~~المستأجر~~ حر كفل به او عبد ولا يحمل على دابة معينة او مخدمة عبد
معين بخلاف غير المضمون ولا عن ميت مفلس خلافا لهما ولا بقبول الطالب
في المجلس وقال ابو يوسف تجوز مع غيبة اذا بلغه فاجاز فان قال المريض
لوارثه تكفل عني بما على فكفل مع غيبة الغرما جاز اتفاقا ولو قال لاجني اختلف
فيه المشايخ وتجوز بالايعان المضمونة بنفسها كالمقبوض على سوم الشر والمقبوض
والمبيع فاسدا وبتسليم المبيع الى المشتري والمرهون الى الراهن والمستأجر
الى المستأجر وبالثمن **فصل** ولو دفع الاصيل للمال الى كفيله قبل دفع
الكفيل الى الطالب لا يسترده منه وما نرج فيه الكفيل فله ولا يتصدق به ورده
الى المطلوب احب ان كان المدفوع شيئا يتعين كالبخلاف لهما ولو امر الاصيل
كفيله ان يتعين عليه ثوبا ففعل فالثوب للكفيل والرجوع عليه ومن كفله لآخر
بما ذاب له على غيره او بما قضى له به عليه فغاب الغريم فبرهن الطالب على
الكفيل بان له على الغريم الف لا يقبل ولو برهن ان له على زيد الف وهذا
كفيله بامره قضى به عليها ولو بلا امره قضى على الكفيل فقط وضمان الدرك
للمشتري عند البيع تسليم يبطل دعوى الضامن المبيع بعد ذلك وكذا لو كتب
شهادته وختم على صك كتب فيه باع ملكه او بيعا بابتا بخلاف ما لو كتبها على اقرار
العاقدين وضمان الوكيل بالبيع الثمن للموكل باطل وكذا ضمان المضارب بالثمن
لرب المال وضمان احد الشريكين حصته شريكه من ثمن ما باعاه صفقة واحدة وصح
لوصفقتين وضمان الدرك والحراج والقسمة صحيح وكذا ضمان النوايب سواء

وكذا يبرأ السعاية
عند الامام

كانت بحق ككوري النهر واجرة الحارس او بغير حق كالجبايات وضمان العهدة باطل
 وكذا ضمان الخلاص خلافا لما وتو قال الكفيل ضامنة الى شهر وقال الطالب بل
 حالا فالقول للكفيل وفي الاقرار للمقر له ولا يؤخذ ضمان الدرك ان استحق البيع
 ما لم يقض بثمنه على بائعه **باب كفاية الرجلين والعبد**
 دين عليهما ككل كل عن صاحبه فما اداه احدهما لا يرجع به على الاخر الا اذا زاد
 على النصف ولو كفلا بال عن رجل وكفل كل منهما به عن صاحبه فما اداه رجع
 بنصفه على شريكه او بكفه على الاصيل لو بامره وان ابر الطالب احدهما فله اخذ
 الاخر بكفه ولو شئت المفاضة فرب الدين اخذ من شاء من شريكهما بكل دينه
 وما اداه احدهما لا يرجع به على الاخر ما لم يزد على النصف واذا كوتب العبدان
 بعقد واحد وكفل كل عن صاحبه رجع كل على الاخر بنصف ما ادى وان اعتق
 السيد احدهما قبل الا دأصح وله ان ياخذ حصته الاخر منه اصاله او من المعتق
 كفاية ويرجع المعتق فقط بما ادى على صاحبه ولو كان على عبد مال لا يجب عليه
 الا بعد عتقه فكفل به رجل كفاية مطلقة لزم الكفيل حالا واذا ادى لا يرجع على
 العبد الا بعد عتقه ولو ادعى رقبته عبد فكفل به رجل فأت العبد فبرهن المدعي
 انه ضمن الكفيل قيمة ولو كفله سيد عن عبده بامره او عبدي غير مديون عن سيده
 فعتق فاي ادى لا يرجع على الاخر **كتاب الكفالة** هي نقل
 الدين من ذمة ال ذمة وتصح في الدين لا في الجيز برضى المحتال والمحال عليه
 وقيل لا بد من رضی المحيل ايضا واذا تمت برى المحيل بالقبول ولا يرجع عليه
 المحتال الا اذا تولى حقه وهو يموت المحال عليه مفلسا او انكاهه الكفالة وحلفه

فلا يأخذ المحال من تركته لكن
 يأخذ كفيلة من الورثة والغرماء
 بخلاف التوفيق

ولا يئنه عليها وعندها بتفليس القاضي اياه ايضا وتصح بالدرهم المودعة وسيرا
 المحال عليه بهلاكها وبالمقصود ولا يبرأ بملكها واذا قيدت الكفالة بالدين او الورثة
 او الغصب لا يطالب المحيل المحتال عليه مع ان المحتال اسوة لغرماء المحيل بعزمه
 وان لم تقيد بشي فله المطالبة ولا تبطل الكفالة باخذه ما على المحال عليه وعنده واذا
 طالب المحال عليه المحيل بمثل ما احواله فقال احلت بدني عليك لا يقبل بلا حجة
 ولو طالب المحيل المحتال فقال احلتي بدني لي عليك لا يقبل بلا حجة ولكنه السفينة
 وهي الاقرار بسقوط خطر الطريق **كتاب القضاء**
 القضاء بائع من اقوى الفرائض وفضل العبادات واهله من هو اهل للشهادة
 وشرط اهليته شرط اهليتها والفاقد اهل له ويصح تقليده ويجب ان لا يقلد
 كما يصح قبول شهادته ويجب ان لا تقبل ولو فسق العدل يستحق العزل ولا يغزل
 في ظاهر المذهب وعليه مشاغلنا ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا والفاقد
 يصلح مفتيا وقيل لا ولا ينبغي ان يكون القاضي قضا غليظا جبارا عنيدا وينبغي ان
 يكون موثوقا به في دينه وعفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنن والآثار ووجوه
 الفقه وكذا المفتي والاجتهاد شرط الاولوية فيصح تقليد الجاهل ويختار الاقدروا للدولى
 وكره التقلد لمن خاف الخيف والعجز عن القيام به ولا باس به لمن يثق من نفسه
 با داء فرضه ومن تعين له فرض عليه ولا يسأله ويجوز تقلده من السلطان الجائر
 ومن اهل البغي الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بحق واذا تقلد يسأل ديوان
 قاض قبله وهو الخراط التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها ويبعث امينين
 يقضيانا بحضرة المعزول او امينه ويسالانه شيئا فشيئا ويعلان كل نوع في خريطة

ولا يطلب القضاء

على حدة وينظر في حال المحبوسين فمن اقرع أو قامت عليه بينة الزهه ولا يعمل
بقول المعزول والا ينادي عليه ثم يجلي سبيله بعدما استظهر في امره ويعمل في الودائع
وغلات الوقوف بالبينة او باقرار ذي اليد لا بقول المعزول الا ان اقرذ واليد بالتسليم
منه ويجلس للحكم جلوسا ظاهرا في المسجد والجامع أو في داره ولو جلس في داره واذن
في الدخول فلا بأس به ولا يقبل هدية الا من قريبه او من جرت عادة بها دانه
ان لم يكن لها خصوصية ولم يزد على العادة وتحضر الدعوة العامة لا الخاصة
وهي ما لا يتخذ ان لم يحضر ويشهد الجنائز ويعود المريض ويتخذ مترجما
وكانت عدلا ويسوي بين الخصم جلوسا واقبالا ونظرا ولا يسهل احوالها
ولا يشترط ولا يضيعة دون الاخر ولا يلغى حجته ويكره تلقينه الشاهد
بقوله تشهد بكذا واستحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة ولا يبيع ولا يشتري
ان يجلسه ولا يزوج فان عرض له هم او غصا وعصب او جوع او عطش او
حاجة كف عن القضا وإذا تقدم الخصمان فان شاقا لهما مالهما وان شاسكت
واذا تكلم احدها سكنت الاخر **فصل** واذا ثبت الحق للمدعي وطلب
حبس خصمه فان ثبت بالاقرار لا يحبس الا اذا امره بالادافى وان ثبت بالبينة
حبسه قبل الامر بالدفع وقيل لا فان ادعى الفقر حبسه في كل حال لم يرد مال
كالتمن والقرض او بالتزامه كالمهر والمجل والكفالة لا في ما عدا ذلك الا اذا برهن
خصمه ان له مالا ويجبسه مدة يغلب على ظنه انه لو كان له مال لظهر هو المصحح
وقيل شهرين او ثلثة فان لم يظهر له مال خلى سبيله الا ان يبرهن خصمه على بيساره
فيؤبد حبسه ولا يسمع البينة على اعساره قبل حبسه عليه عامة المشايخ ويجلس

ولا ينفك اليه ولا
يخرج منه

اليه

الرجل لبقعة زجاجة والد في دين ولده الا ان ابى من الاتفاق عليه ولو مرض
الحبس لا يخرج ان كان له من يخدمه فيه والا اخرج ولا يمكن المحترف من اشتغاله
فيه هو المصحح ويمكن من وطئ جارية ان كان فيه خلوة وإذا تمت المدة ولم
يظهر له مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غرامه بل يلازمونه ولا يمنعونه
من التصرف والسفر وياخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالمخصص والملازمة
ان يدوروا معه حيث دار فان دخل داره جلسوا على الباب ولو كان الدين
لرجل على امرأة لا يلازمها بل يبعث امرأة تلازمها وقالا اذا فلسه الحاكم يحول
بينه وبين غرامه الى ان يبرهن ان له مالا **فصل** اذا شهد واعند
القاضي على خصم حاضر حكم بها وكتب بالحكم وهو السجل وان شهدوا على غائب
لا يحكم بل يكتب بالحكم المكتوب اليه وهو كتاب القاضي الى القاضي والكتاب
الحكي وهو نقل الشهادة في الحقيقة ويقبل في كل ما لا يسقط بالشبهة كالدين
والعقار والنكاح والنسب والغصب والامانة والمضاربة المجردة وعن
محمد قوله في كل ما ينقل وعليه المتأخرون وبه يفتى ولا بد ان يكون الى معلوم
بان يقول من فلان الى فلان ويذكر نسبهما فان شاقا لبعده والى كل من
يصل اليه من قضاة المسلمين فيقواء على من يشهدهم عليه ويعلمهم بما فيه وتكون
اسماؤهم داخله ويختمه بخضرتهم ويحفظوا ما فيه ويسئل اليهم وابو يوسف
لم يشترط شيئا من ذلك سوى ان يشهدهم ان كتابه لما اقبل بالقضا واختار
السر خسي قوله وليس الخبر كالعيان وإذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا
يقبله الا بخضرة الخصم وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين ان كتاب فلان

القاضي قراء علينا وختمه وسلمه اليها في مجلس حكمه وعنداي يوسف كتاب
فلان وختمه وعنه ان الحكم ليس بشرط فاذا شهدوا فتم وقراه على الخصم والزعم
ما فيه ويبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب وبموت المكتوب
اليه الا ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لا يموت الحكم
بل ينفذ على وارثه **فصل** ويجوز قضاء المرأة في غير حدود وقود ولا يختلف
قاضي الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور بالجمعة واذا اختلف المفوض
اليه فتأنيبه لا ينعزل بعزله ولا يموت بل هو نائب لاصل وغير المفوض ان
قضى نائبه محضرة وبغيته فاجازه جائز كما في الوكالة واذا رفع القاضي
حكم قاض اخر في امر اختلف فيه المصدر الاول امضاه ان لم يخالف
الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وما اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر فيه
خلاف البعض والقضا محل او حرمة ينفذ ظاهرا وباطنا ولو بشرها دة
زورا اذا ادعى بسبب معين وعندها لا ينفذ باطنا بشهادة الزور
فلو قامت بيعة زورانه تزوجها وحكم به حل لها فكيفه خلافا لها وفي الاملاك
المرسلة لا ينفذ باطنا اتفاقا والقضا في مجتهده فيه بخلاف رايه ناسيا او
عامدا لا ينفذ عندها وبه يفتي وعند الامام ينفذ لو ناسيا وفي الحدود روايتان
ولا يقضي على غائب الا بحضرة نائبه حقيقة كوكيله او شرعا كوصي نضبه
القاضي او حكاما بان كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر
فان كان شرطا لا يصح ويقض القاضي مالا لليتيم ويكتب ذكر الحق ولا يجوز
ذلك للوصي ولا للاب في الاصح **فصل** ولو حكم الخصمان من يصلح قاضيا

واذا علم القاضي بشي من حقوق
الاعداء في زمن ولايته
جازه ان يقضي به

ليحكم بينهما صح ونفذ حكمه عليها ببينة او اقرار او نكول واخبره باقرار احد
الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولايته ولكل منها ان يرجع قبل حكمه لا
بعده واذا رفع حكمه الى قاض امضاه ان وافق مذهبهم ولا نقضه ولا يصح
التحكيم في جد وقود ويصح في سائر قالوا ولا يفتي به دفعا لتجاسر العوام
ولو حكمه في دم خطأ فحكم بالدية على العاقلة لا ينفذ ولا يصح حكم المحكم ولا
المولى لابويه وولده وزوجته ويصح عليهم **سائل** ليس لذي
سفل عليه على ليرة ان يبيد في سفله او يتقب كوة بلارضى ذي العلو ولا
لذي العلوان يبيد عليه وعندها لكل منها فعل مالا ضرر فيه بلارضى الاخر
وقيل قولها تفسير لقوله وليس لاهل رابعة مستطيلة تشعب منها مستطيلة
غير نافذة فتح باب في المشعة وفي النافذة ومستديرة لزق طرفها لم ذلك
ومن ادعى هبة في وقت فمسئل بيعة فقال جدي الهبة فاشترته منه اولم
يقبل ذلك فبرهن على الشراء بعد وقت الهبة يقبل ولو قبله لا يقبل ومن ادعى
ان زيد اشترى جاريتي فانكر زيد وترك هو خصومة حل له وطها ومن
اقر بقبض عشرة وادعى انها زيوف او بهرجة صدق لان ادعى انها ستوفة
ولا ان اقر بقبض الجياد وحقه او الثمن او بالاستيفاء الزيف ماردة بيت
المال والبهرجة ما يرد الخارا ايضا والستوفة ما غلب غشه ومن قال لمن
لمن اقر به بالف ليس لي عليك شي ثم قال في مجلسه نعم لي عليك الف لا يقبل
منه بلا حجة بخلاف ما لو كذب من قال له اشتريت مني هذا ثم صدقه ومن قال
لمن ادعى عليه مالا ما كان لك على شي قط فبرهن عليه به فبرهن هو على القضا والابر

المجتهدات
ويصح لمن ولاءه وعليه

قيل وان زاد على انكاره ولا اعرف قلنا ولو ادعى على اخر بيع آتية منه وادارها
بعيب فانكر فبرهن المدعي على البيع والمنكر على البرائة من كل عيب لا يسمع برهان
المنكر وكذلك ان شا الله في اخر حكم يبطل كله وعندها اخره فقط وهو استحسان
فصل مات نصراي فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه بل قبله
فالقول له وكذا لو مات مسلم فقالت زوجته اسلمت قبل موته وقال الوارث
بل بعده وان قال المودع هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غيره دفع الوديعة
اليه وان قال لاخر هذا ابنه ايضا وكذب الاول قضى للاول ولو قسم الميراث
بين الورثة او الغرما بشهادتهم يقولوا فيها لا نعرف له وارثا او غريبا اخر
لا يوزن منهم كقيل وهو احتياط ظلم وعندها يوزن ومن ادعى عتقا ارثا له
ولاخيه الغائب وبرهن عليه دفع اليه نصفه وترك باقيه مع ذي اليد بلا اخذ
كقيل منه ولو جاحدا وقال ان كان جاحدا اخذ النصف الاخر منه ووضع عند أمين
وفي المنقول يوزن منه بالتفاق وقيل على الخلاف واذا حضر الغائب دفع اليه
نصيبه بدون اعادة المينة ومن اوصى بثلث ماله فهو على كل مال له ولو قال
ما لي او ما املك صدقة فهو على مال الزكوة ويدخل فيه ارض الحشر عند ابي يوسف
خلاف المحدث فان لم يكن له مال غيره اسكر منه قوته فاذا اصاب مالا بصدق بمنزل
ما اسكر ومن اوصى اليه ولم يعلم فهو وصي بخلاف التوكيل وقيل في الاخبار
بالتوكيل خبر فرد وان فاسقا لا في العزل منه الاخر عدل او مستورين وعندها
هو كالاول وكذا الخلاف في اخبار السيد عن ابي عبد الله والشفيع بالبيع والبكر
بالزوج ومسلم لم يهاجر بالشرايع ولو باع القاضي او امينه عبدا للغرما واخذ

المال فضاع واستحق العبد لا يضمن ويرجع المشتري على الغرما ولو باعه ولو باعه
الوصي لاجلهم بامر القاضي ثم استحق او مات قبل قبضه وضاع المال رجع المشتري
الوصي وهو على الغرما ولو قال لك قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجم او
القطع او الضرب فافعله وسعك فعله وكذا في العدل غير العالم ان استفسر
فاحسن تفسيره ولا يعمل بقول غير العدل مطلقا ما لم يعاين سبب الحكم ولو قال
قاض عزل شخص اخذت منك المفاوود فعتها الى فلان قضيت بها عليك او قال
قضيت بقطع يدك في حق فقال بل اخذتها او قطعت ظمنا واعترف بكون
ذلك حال ولايته صدق القاضي ولا يمس عليه ولو قال فعلته قبل ولايتك او بعد
عزلك وادعى القاضي فعله في ولايته فالقول له ايضا هو الصحيح والقاطع الاول
ان كانت دعواه كدعوى القاضي ضمن هنا لا في الاول **كتاب**
الشهادات هي اخبار بحق الغير على الغير عن مشاهدة لا عن ظن ومن
يقين التحمل لا يسهل ان يمتنع منه ويفترض اداؤها بعد التحمل اذا طلبت
منه الا ان يقوم الحق بغيره ومسترها في الحدود افضل ويقول في السرقة اخذ
لا سرقة وشرط للزني اربعة رجال وللقصاص وبقيته الحدود رجلا وللولاية
والبكارة وعيوب النساء لا يطلع عليها الرجال امرأة وكذا الاستمالة
المولود في حق الصلوة الارث وعندها في حق الارث ايضا واخبر ذلك رجلا
او رجل وامرأتان كالتكاح والرضاع والطلاق والوكالة والوصية وشرط
الكل العدالة ولغظ الشهادة فلا تصح لو قال اعلم او اتيقن ولا يسأل قاض
عن شاهد بلا طعن الحكم الا في حد او قود وعندها يسأل في سائر الحقوق سائر

والا فلا

ملا كان او غير مال

الحرية والاسلام

وعلمنا وبه يفتى في زماننا ويجزى بالكفا بالسرو ويكفي للتركية هو عدل
في الاصح وقيل لا بد من قوله عدل جانرا لشهادة ولا يصح تعديل الخصم بقوله
هو عدل لكن اخطا او نسي فان قال هو عدل صدق ثبت الحق ويكفي
الواحد لتركية السرو الترجمة والرسالة الى المزكي والاشان احوط وعند
محمد لا بد من الاثنين وتشرط الحرية في تركية العلانية دون السر **فصل**
يشهد بكل ما سمعه او رآه كالبائع والقرار وحكم الحاكم والغصب والقتل
وان لم يشهد عليه ويقول شهدا اشهد في ولا يشهد على شهادة غيره اذا
سمع اداها واشهادا الغير عليها ما لم يشهد هو عليها ولا يعمل شاهد
ولا قاض ولا راد وخطه ما لم يتذكر وعندنا يجوز ان كان محفوظا في يده
ولا يشهد بما لم يعاينه الا بالنسب والموت والنكاح والدخول وولاية
القاضي واصل الوقف اذا اجزها من يمينه ويشهد من رآه جالسا
بمجلس القضاء يدخل عليه الخصوم انه قاض ومن رآه رجلا وامراة يسكنان
معا ويتهما انبساط الازواج انها زوجة ومن رآه شيئا سوى الادي
في يد متصرف فيه تصرفا الملاك انه له ان وقع في قلبه ذلك والادي ان علم رقة
او كان صغيرا لا يعبر عن نفسه فكذلك وتوفر للقاضي انه شهد بالنسب مع او بغير
اليد لا يقبلها ومن شهد انه حضر دفن زيد او صلى عليه قبلت وهو عيات
باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل لا تقبل شهادة
الاعمى خلا فالابي يوسف فيما اذا اعمى بصيرا ولا شهادة المملوك والصبي
الا ان تخلفا حال الرق والصغر واديا بعد الحق والبلوغ ولا شهادة

ويشهد كل من عدل له او
عدله وعدلته وفي
الموت يكفي الواحد ولو
انق هو المتزوج

المحدود في قذف وان تاب الا ان حد كافر اثم اسلم ولا الشهادة لاصله وان
علا وفرعه وان سفل وعبد ومكاتبه ومن احد الزوجين للآخر والشريك
لشريكه فيما هو من شركتهما ولا شهادة المختل الذي يفعل الردي والناحة
والغنية والعدو بسبب دينه على عدوه ومدمن الشرب على اللهو ومن يلعب
بالطيور وبالطهور او يغني للناس او يلعب بالنرد او يقامر بالشطرنج
او تفوت الصلوة بسببه او يرتكب ما يوجب الحد او ياكل الربوا او يدخل
الحام بلا اذارة او يفعل ما يستخف به كما لبوله والاكل على الطريق او يظهر
سب السلف وتقبل الشهادة لاختيه وعمه ومجرمه رضاعا او مصاهرة
وشهادة اهل الاهل الا الخطابية والذي على مثله وان اختلفا مله
وعلى المستامن والمستامن على مثله ان كانا من دار واحدة وعدو
بسبب الدين ومن لم تبصيرة ان اجتنب الكبار وغلب صوابه والا قلف
والخفي وولد الرقي والمختل والمعال والمعتق لمعتقة والمعتبر حال الشاهد
وقت الادراك التحمل ولو شهدا ان اباها اوصى الى زيد وزيد يدعيه
قبلت وان انكر فلا ولو شهدا ان اباها وكله لا تقبل وان ادعاه وكل
شهدا اننا ميت انه اوصى الى زيد وهو يدعيه قبلت وكذا لو شهدا
او من اوصى لها او وصياه ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد وهو ما
يفسق به من غير ايجاب حق للمشرع او للعبد نحو هو فاسق او اكل ربوا
او انه استبغهم وتقبل على اقرار المدعي بنفسهم وعلى انهم عبيد او محدود
في قذف او شاربو خمر او قذرة او شركاء المدعي او انه استاجرهم لابل كذا

دون عكسه

الغائب

دون

واعطاهم ذلك مما لي عنده او ابني صاحبهم بكذا ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا
علي فشهدوا ومن شهد ولم يبرح حتى قال وسمعت بعض شهدائي قبل ان
كان عدلا **باب الاختلاف** شرط موافقة الشهادتين
الدعوى فلو ادعى دارا شرا وارثا وشهدا بملكه مطلقا ردت وفي عكسه
تقبل وكذا شرط اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى فلا تقبل لو شهد احدهما
بالف او مائة او طلبة والاخر بالفين وبمائتين او ثلث وعندها
تقبل على الاقل ولو شهد احدهما بالف والاخر بالف ومائة والمدعي يدعي
الاكثر قبلت على الف اتفاقا وكذا مائة ومائة وعشرة وطلبة ونصف
ولو شهدا بالف او بقرض الف وقال احدهما قضى منها كذا قبلت على الف
لا على القضا ما لم يشهد به اخر وينبغي لمن علم ان لا يشهد حتى يقر المدعي
به ولو شهدا بقتله زيدا بهم النخ بكلمة واخران بقتله اياه فيه بكوفة ردتا
فان قضى باحدهما او لا بطلت الاخرى ولو شهدا بسرقة بقرعة واختلفا في
لونها قطع وان اختلفا في الذكورة والانوثة لا وعندها لا يقطع فيها وفي
الخصب تقبل اتفاقا ولو شهد واحد بالشر او بالكتابة بالف والاخر بالف
ومائة ردت وكذا العتق على مال والصلح عن قود والرهن والتخلع ان ادعى
العبد والقاتل والراهن والمرأة وان ادعى الاخر كان كدعوى الدين والاجابة
مما يسبغ عن الاول المدة وكالدين بعدها وفي النكاح تقبل بالالف استحسانا
ولا فرق فيه بين دعوى الاقل والاكثر وقال ردت فيه ايضا ولا بد من الجور
في شهادة الارث بان يقول الشاهد مات وتركه ميراثا للمدعي او مات وهذا

ملكه او في يده خلافا لابي يوسف فان قال كان هذا الشيء لاب المدعي اعاره من
ذبي ليد او اودعه اياه قبلت بل الجور ان شهدا ان هذا الشيء كان في يد المدعي
منذ كذا ردت وان شهدا انه كان ملكه قبلت ولو اقر المدعي عليه انه كان في
يد المدعي امر بالدفع اليه وكذا لو شهدا باقراره بذلك **باب**
الشهادة على الشهادة تقبل في غير حدود وقود وان تكررت وشرط لها
تعدد حضور الاصل بموت او مرض او سفر وان يشهد عن كل اصل اثنان
لا تغاير فرعي الشاهدين وصفتها ان يقول الفرع الاصل اشهد على شهدائي
اني اشهد بكذا ويقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهدني على شهادة
بكذا وقال لي اشهد على شهدائي به ويصح تعديل الفرع اصل واحد
الشاهدين الاخر فان سكت عنه جاز ونظري حاله عند ابي يوسف وقال
محمد ترد شهادته وتبطل شهادة الفرع بانكار الاصل الشهادة وان شهدا
على شهادة اشهر على فلانة بنت فلان الغلانية وقالوا اخبرانا انهما يعرفانها
وجا المدعي بامرأة لم يدريها انها هي ام لا قيل له هات شاهدين انها هي وكذا
في نقل الشهادة فان قال فيها التيمية لا يجوز حتى ينسبها الى اخذها والتعريف
يتم بذكر الجدا والفخذ او بنسبة خاصة والنسبة الى المصراو المحلة الكبيرة عامة
والى السكة الصغيرة خاصة **باب الرجوع عن الشهادة**
لا يرجع عنها الا عند قاض فلو ادعى المشهود عليه رجوعها عند غيره لا
يخلفان ولا يقبل برهانه عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمينه
ايها فان رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده لا ينقض ومنها ما اتفقا به

اذا قبض المدي مدعاه ديناً كان او عيناً فان رجح احدها ضمن نصفاً والبرة
 لمن بقي لا لمن رجح فان شهد ثلثة ورجح واحداً ضمن فان رجح اخر ضمن
 نصفاً وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة ضمن رجعا وان رجعت
 ضمن نصفاً وان شهد رجل وعشرون فرجعت ثمان لا ضمن شيئاً فان رجعت
 اخرى ضمن رجعا وان رجح العشر ضمن نصفاً وان رجح الكل فعلى الرجل سرون
 وعليهن خمسة اسداس وعندها عليه نصف وعليهن نصف وان شهد رجلان
 وامرأة ورجعوا فالغرم على الرجلين خاصة ولا يضمن راجع شهد بكاح بهر مسمى
 عليها او عليه الا ما زاد على مهر المثل ولا من شهد بطلاق بعد الدخول ويضمن
 في الطلاق قبل الدخول نصف المهر وفي البيع ما نقص عن قيمة المبيع وفي العتق
 القيمة وفي القصاص الدية فقط ويضمن الفرع ان رجح لا الاصل ان قال ما
 اشهدته على شهادتي لوقالما شهدته وغلطت ضمن عند محمد لا عندها وان رجح
 الاصل والفرع ضمن الفرع فقط وعند محمد يضمن المأشهود عليه اي المرفيقين
 وقول الفرع كذب اصيل وغلط ليس بشيء وان رجح المزي عن التزكية ضمن خلافاً
 لها ولا يضمن شا هذا الا حصان برجوعه ولو رجح شا هذا لم يضمن شا هذا الشرط
 ضمن شا هذا لم يضمن خاصة ولو رجح شا هذا الشرط وعده اختلف المشايخ ومن علم
 أنه شهد زوراً شتم ولا يعزر وعندها يوجب ضرباً ويجبس **كتاب**
الوكالة هي اقامة الغير مقام نفسه في التصرف وشرطها كون الموكل ملكاً للتصرف
 والوكيل يعقل والعقد يقصده فيصح توكيل الحر البالغ او المأذون حرّاً بالغا او
 ما دونها او صبياً عاقلاً او عبداً مجبوراً بكل ما يحقره هو بنفسه وبايها كل حق

التسعة

وباستيفائه الا في حد وتودع غيبة الموكل وباخصومة في كل حق بشرط رضى
 الخصم للزومها الا ان يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم او غاباً
 مسافة سفر او مريضاً للسفر او مخدرة غير معتادة الخروج الى مجلس الحكم
 وعندها لا يشترط رضى الخصم وحقوق عقد يضيفه الوكيل الى نفسه كبيع
 واجارة وصالح عن اقرار تتعلق به ان لم يكن مجبوراً فيسلم المبيع ويتسلم
 ويقبض الثمن ويطالب به ويرجع به عند الاستحقاق ويجازم في عيب
 مشريه ويرده به ان لم يسلمه الى موكله وبعد تسليمه لا الا باذنه ويجازم في
 عيب مبيعه وفي شفعة ان كان في يده وكذا شفعة مشريه وآل الملك يثبت
 للموكل ايضاً فلا يعتق قريب وكيل شراؤه وحقوق عقد يضيفه الى موكله
 تتعلق بالموكل ككنكاح وخلع وصالح عن انكار اودم عمد وكفارة وعتق على
 مال وهبة وصدقة واعارة وايداع ورضن واقراض وشركة ومضاربة
 فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا وكيل المرأة بتسليمها ولا يبدل الخلع والمشرى
 منع الثمن عن الموكل فان دفعه اليه صح ولا يطالبه الوكيل ثانياً وان كان
 المشتري على الموكل دين وقعت المقاصة به وكذا ان كان له على الوكيل دين
 خلافاً لابي يوسف ويضمنه الوكيل للموكل وان كان دينه عليها فالمقاصة بدو
 الموكل دون الوكيل **باب الوكالة في البيع والشراء** يصح
 التوكيل بشرائى يشمل اجناساً كالرفيق والثوب والدابة او ما هو كالاجناس
 كالدار وان بين الثمن فان سمي نوع الثوب كالهروي جاز وكذا ان سمي
 نوع الدابة كالفرس والبغل او بين ثمن الدار والحلّة او بين جنس الرفيق

كالعبد ونوعه كالزكي او ثمانية نوعا او عم فقال ابتع لي ما رايت وتكون
 وكله الطعام فهو على البر ودقيقه وقيل على كثر الدراع وعلى الخبز في قليلها وعلى
 الاقيق في وسطها وفي متخذ الولىمة على الخبز بكل حال وفتح التوكيل بشرع
 بدین له على التوكيل وفي غير العين ان هلك في يدا التوكيل فعليه وان قبضه
 التوكيل فهو له وقالوا هو لازم للموكل ايضا وهلاكه عليه اذا قبض التوكيل وعلى
 هذا اذا امره ان يسلم ما عليه ويصرفه وتوكل عبدا ليشترى نفسه من
 سيده فان قال بعني نفسي لغلان فباع فهو له وان لم يقل لغلان هتق وان
 وكل العبد غيره ليشترى من سيده فان قال التوكيل للسيد اشترىته لنفسه
 فباع عتق على السيد ولأوله له وان لم يقل لنفسه فهو للتوكيل وعليه ثمنه
 وما اعطاه العبد لاجل الثمن للمولى واذا قال التوكيل لمن وكله بشرا عبدا
 اشترىته لك عبدا فمات وقال التوكيل اشترىته لنفسك فالقول للموكل ان لم يكن
 دفع الثمن والا فللوكيل وللوكيل طلب الثمن من الموكل وان لم يدفعه الى الباع
 وجلس المشتري لاجله فان هلك قبل حبسه هلك على الامر ولا يسقط ثمنه
 وان بعد حبسه سقط وعند ابى يوسف هو كالمهرن وليس للتوكيل بشرا
 معين شراؤه لنفسه فان شراه بخلاف جبر ما سمي من الثمن او بغير التقود وقع
 له وكذا ان امر غيره فشراه بغيبته وان محضته فلموكل وفي غير المعين هو للتوكيل
 الا ان اضاف العتق الى مال الموكل او اطلق ونوى له ويعتبر في السلم والصرف
 مفارقة التوكيل لا الموكل وقال بعني هذا لزيد فباع ثم انك تكون له امره
 فلزيدا خذ ان لم يصدق انكاهه فان صدقه لا ياخذ جبر فان سلمه المشتري

بشرا

اليه صح ومن وكل بشرا رطل لحم بدرهم فشري رطلين بدرهم ما يباع رطل بدرهم
 لزم موكله رطل بنصف درهم وعندها يلزمه الرطلان بالدرهم وتوكل بشرا
 عبيدين بعينها فشري احدها جان وكذا ان وكل بشراهما بالف وقيمتها سوا
 فشري احدها بنصفه او باقل وان باكثر لا يجوز ايضا ان كان باشتغال
 فيه وقد بقي ما يشتري بمثله الاخر فان شري الاخر ما بقي قبل الخصومة جاز
 اتفاقا فان قال التوكيل بشرا عبد غير عيني شريته بالف وقال التوكيل بنصفه
 فان كان قد دفع اليه الالف صدق التوكيل ان ساوى الالف وان لم يكن
 دفعها فان ساوى نصفها صدق التوكيل وان ساواها تخالفوا والعبد للمامور
 وكذا في معين لم يسلم له ثمن فشراه واختلفا في ثمنه ولا عجرة لتصدق اباع
 في الاظهر **فصل** لا يبيع عتقا التوكيل بالبيع والشرايع من تزد شهادته
 له وقال لا يجوز بمثل القيمة الا في العبد والمكاتب والتوكيل بالبيع يجوز ببيعة
 بما قل او كثر وبالعرض وقال لا يجوز الا بمثل القيمة وبالنقد ويجوز بالنسيئة
 وبيع نصف ما وكل ببيعة واخذه بالثمن كفيلا او رهنا فلا يضمن ان توى
 ما على الكفيل او ضاع الرهن في يده وتووهب لثمن من المشتري او ابراه
 منه او حط منه جاز ويضمن وعند ابى يوسف كايحوز وكذا الخلاف لو اجمله
 او قبل به حوالته ولو اقاله صح وسقط الثمن عن المشتري ولزم التوكيل وعند
 ابى يوسف لا يسقط عن المشتري والتوكيل بالشرايع جاز شراؤه بمثل القيمة ومزا
 يتقايين بها وهي ما يقوم به مقوم وقد روي في العروض ده بنم وفي الحيوان
 ده يانزده وفي العقار ده جوازده لا بما لا يتقايين بها وتوكل ببيع عبد فباع

بالف

بيعه

ده

او تده او تكي

او تده او تكي

نصفه جاز وقال لا يجوز الا ان باع الباقي قبل الخصومة وهو استحسان وان
 وكل بشر بعد فاشترى نصفه لا يلزم الموكل الا ان اشترى باقبل الخصومة انفا
 وتورد المبيع بحسب بقضارده على امره مطلقا فيما لا يحدث مثله وكذا فيما
 يحدث مثله ان بيئته او نكول وان باقرار فلا يلزم الوكيل ولو باع نسبة
 وقال الموكل امرتك بالنقد وقال بل اطلقت صدق الموكل وفي المقابلة المقار
 ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده فيما وكلاه الا في خصوصية وردود بعة
 وقضا دين وطلاق وعق لا عوض فهما وليس للوكيل ان يوكل الا باذن
 موكله او بقوله اعمل براك فان اذن فوكل كان الثاني وكيل الموكل الاول
 لا الثاني فلا ينعزل بعزله ولا بموته وينعزل ان يموت الاول وان وكل بلا اذن
 فعقد الثاني حفرة جاز وكذا الوعد بخيئة فاجازه او كان قد قدر الثمن
 ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف في مال طفله ببيع او شراء ولا تزويجه وكذا
 الكافر في حق طفله المسلم **باب الوكالة بالخصومة والقبض**
 للوكيل بالخصومة القبض خلافا لوقر والفتوى اليوم على قوله ومثله الوكيل
 بالتقاضي وللوكيل بقبض الدين بالخصومة قبل القبض خلافا لهما وللوكيل
 باخذ الشفعة بالخصومة قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة
 او بالقسمة او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرة وليس للوكيل
 بقبض العين بالخصومة فلو برهن ذوا اليد على الوكيل بقبض عبد ان موكله باعه
 منه تقصير الوكيل ولا يثبت البيع فيلزم اعادة البيئته اذا حضر الموكل كما تقصير
 يد الوكيل بنقل الزوجة او العبد ولا يثبت الطلاق والعق لو برهن عليها

على الوكيل

بما حضروا الموكل واقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي صحيح لا
 عند غير القاضي خلافا لابي يوسف لكن لو برهن عليه انه اقر في غير مجلس القضا
 خرج عن الوكالة ولا يدفع اليه المال كالاب او الوصي اذا اقر في مجلس القضا
 لا يصح ولا يدفع اليه المال ولا يصح توكيل رب المال كغيله بقبض ما على المكفول
 عنه ومن صدق مدعي الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه فان صدقه صحت
 الدين والا امر بالدفع اليه ايضا ورجع به على الوكيل ان لم يهلك في يده وان
 هلك الا ان كان ضمنه عند دفعه او دفع اليه على ادعائه غير مصدق وكالة
 ومن صدق مدعي الوكالة بقبض الامانة لا يومر بالدفع اليه وكذا لو صدقه
 في دعوى شراها من المالك ولو صدقه في ان المالك مات وتركها ميراثا له امر
 بالدفع اليه ولو ادعى المديون على الوكيل بقبض الدين استيفاء الدائنة
 ولا بيئته له امر بدفعه اليه ولا يستحلفه انه ما يعلم استيفاء موكله بل يتبع رب
 الدين ويستحلفه انه ما استوفى ولو ادعى الباع على وكيل الرد بالعيب ان
 موكله رضي به لا يومر بدفع الثمن قبل حلف المشتري ومن دفع اليه اخر عشر
 ينفقها على اهله فانفق عليهم عشرة من عنده فهي بها **باب عزل الوكيل**
 للموكل عزل وكيله الا اذا تعلق به حق الغير كوكيل الخصومة
 بطلب الخصم ويتوقف انزاله على علمه فقصره قبله صحيح ويبطل الوكالة بموت
 الموكل وجنونه مطبقا وحده شهر عند ابي يوسف وحول عند محمد وهو المختار
 ولحقه بدار الحرب مرتد خلافا لهما وكذا يحجز موكله مكاتبه ومجمره ما ذونا وافر
 الشر ليس وتصرف الموكل فيما وكل به ولا يشترط في الموت وما بعده علم الوكيل

كتاب الدعوى هي اخبار حق له على غيره والمُدعى من يلجئ

على الخصومة والمُدعى عليه من يجبر ولا تقع الدعوى الا بذكر شيء علم جنسه وقدره فان كان ديناً ذكر انه يطالب به وان كان عيناً تغليبا ذكر انها في يد المدعى عليه بغير حق وانه يطالب بها ولا بد من احضارها ان امكن لبشار اليها عند الدعوى وعند الشهادة والحلف وان تعذر بذكر قيمتها وفي العقار لا يحتاج الى قوله حق بغير حق ولا تثبت اليد فيه تصادقها بل ببينة او علم القاضي في الصحيح ولا بد فيه من ذكر الحدود الاربع في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها ونسبهم الى الحد وفي الرجل المشهور يكفي بذكره فان ذكر ثلثة وترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا واذا صحت سال القاضي الخصم عنها فان اقر حكم عليه وان انكر سال المدعى البينة فان اقامها والحلف بالخصم ان طلبه خصمه فان نكل مرة او سكنت بلا افة ففقدت بالنكول صح وعرض اليمين ثلثا ثم القضا احوط ولا ترد يمين على مدع ولا يقضى بشاهد ويمين ولا يحلف في نكاح ورجعة وفي فوايلها واستيلاء ورق ونسب وولاء وعند ما يحلف به يقضى ولا في حد ولعان والسارق يحلف فان نكل ضمن ولا يقطع ويحلف الزوج ان ادعت طلاقا قبل الدخول اجماعا فان نكل ضمن نصف المهر وكذا في النكاح ان ادعت مهرها وفي النسب ان ادعى حقا كارت ونفقة وغيرها وفي القصاص فان نكل في النفس جسد حتى يقتل ويحلف وفيما دونها يقتصر وعند ما يضمن الارش فيها فان قال المدعى لي بينة حاضرة وطلب يمين خصمه لا يحلف ويكفل بنفسه ثلثة ايام فان ابى لازمه وان كان غريبا في يكفل اويلازم قدر مجلس القاضي واليمين بالله تعالى بطلاق وعناق وقيل ان

البلد والمحلة

حلفا تقطعت الخصومة حتى تقوم البينة وان

ودار مع حيث دار

الح الخصم صح بها في زماننا وتخلط بذكر صفاته ان شا القاضي ويجوز زمن التكرار لا بزمن او مكان ويحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله ولا يحلفون في معايدهم ويحلف على الحاصل ففي البيع والنكاح بالله ما بينكما بيع قائم او نكاح قائم في الحال وفي الطلاق ما هي بآمن منك الان وفي الغضب ما يجب عليك رده وفي الوديعة ماله هذا الذي يدعي في يدك وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق لا على السبب نحو بالله ما بعته خلافا لابي يوسف فان كان في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعي حلف على السبب اجماعا كدعوى الشفعة بالجوار ونفقة المبتوتة والخصم لا يراها وكذا في سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعي العتق خلافا للكافر والامة ومن ورث شيئا فدعاه اخر حلف على العلم وان شراه او وهب فعلى البتات ولو اقرت المنيعة او صالح عنها على شيء صح ولا يحلف بعده **باب الخالف** ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع او قيمتها حكم لمن برهن وان برهننا فله ثلث الزيادة وان عجزا عن البرهان قيل لهما امانان يرضى احدهما بدعوى الآخر والا فسخنا البيع فان لم يرض احدهما بدعوى الآخر تخالفا وبدئ يمين المشتري وفي المقايضة بايها شا ومن نكل لزمه دعوى صاحبه وان حلفا فسخ القاضي البيع بطلب احدهما ولا تخالف لو اختلفا في الاجل او شرط الخيار او قبض بعض الثمن وحلف المنكر ولا بعد هلاك المبيع وعند محمد يخالفان ويصح وتلزم القيمة ولا بعد هلاك بعضه الا ان يرضى الباع بترك حصته الهالك وعند ما يخالفان ويرد الباقي والقول للمشتري في حصته الهالك عند ابي يوسف وتلزم قيمة عند محمد

ولا يرد الباقي والقول للمشتري في حصته الهالك عند ابي يوسف وتلزم قيمة عند محمد

وحلفا المشتري

وتعتبر قيمتها في الانقسام يوم القبض وان اختلفا في قيمة الحاكم فيه فالقول للبائع
وان برهنا فبرهانه اولى وان اختلفا في قدر الثمن بعد اقالة البيع مخالفا وعاد البيع
ان لم يقبض البائع المبيع وان قبضه فلا مخالف خلافا لمحمد ولو في قدر راس المال
بعد اقالة السلم فالقول للسلم اليه فيه ولا يعود السلم ولو اختلفا في قدر الاجرة
او المنفعة او فيها قبل استيفاء المنفعة مخالفا وترادا وبديء بيمين المستاجر
ان اختلفا في الاجرة وبيمين المورج ولو في المنفعة وايها نكل لزم دعوى الآخر
وايها برهن قبل وان برهنا فحجة المستاجر في المنفعة وحجة المورج في الاجرة
وبعد استيفاء المنفعة لا يتخالفان والقول للمستاجر وبعد استيفاء البعض مخالفا
وتفسخ فيما بقي والقول للمستاجر فيما مضى وان اختلفا في قدر بدل الكتاب
لا يتخالفان والقول للعبد ولا يتخالفان وتفسخ وان اختلف الزوجان في منافع
البيت فالقول لها فيما لها وله فيما صلح له او لها وبعد موت احدها القول في
المحمل للحي وعند ابي يوسف كذلك في الزنا على جهاز مثلها وعند محمد الرجل
او لورثته وان كان احدهما مملوكا فالقول للمحرر في الحيوة وللحي في الموت وقال المأ
والمكاتب كالمحرر **فصل** قال ذواليد هذا الشيء او دعنيه فلان الغائب
او اعارنيه او رهننيه او غصبته منه وبرهن على ذلك ان دفعت خصومة المدعي
وقال ابو يوسف فيمن عرف بالحيل لا تدفع وبه يؤخذ وان قال الشهود ادع
من تعرفه لا تدفع بخلاف قولهم نعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه عند الامام خلافا
لمحمد ولو قال شريته منه لا تدفع وكذا لو قال المدعي سرقة او غصبته مني
وان برهن ذواليد على ايداع الغائب وكذا ان قال سرق مني خلافا لمحمد

صلح

او اجرنيه

حيث تدفع

ولو قال المدعي اتبعته من زيد وقال ذواليد او دعنيه هو ان دفعت بلا حجة الا
اذا برهن المدعي ان زيدا وكله بقبضه **باب دعوى الرجلين**
لا تعتبر بيته ذواليد في الملك المطلق وبينه الخارج فيه احق برهنا على ما في يدي
اخر قضى به لهما ولو على نكاح امرأة سقطا وهي لمن صدقته فان ارضا فالسابق
احق وان اقرت لاحدها قبل البرهان فهي له فان برهن الاخر بعد ذلك قضى
له وان برهن احدها فقضى له ثم برهن الاخر لا يقبل الا ان اثبت سبقه وكذا
لا يقبل برهان خارج على ذي يد نكاحه ظاهر الا ان اثبت سبقه وان برهنا
على شراشي من اخر فلكل نصفه بنصف منه او تركه وتركه احدها بعد ما
قضى لهما لا يأخذ الاخر كله فان كان لاحدها يدا وتاريخ فهو اولى وان ارضا
فالسابق اولى وان كان لاحدها يدا ولا تاريخ فذواليد اولى والشر احق
من هبة وصدقة مع قبض والهبة والصدقة فيما لا يجمل القسمة سوا وكذا
الشرا والمهر عند ابي يوسف وقال محمد الشرا اولى وعلى الزوج القيمة والرهن
مع القبض اولى من الهبة معه فان كانت بشرط العوض فهي اولى وان برهن
خارجا على ملك مورخ او شرا مورخ من واحد غير ذي اليد فالسابق اولى
وان برهن احدها على الشرا من زيد والاخر عليه من بكر واتفق تاريخهما
فهما سوا وكذا لو وقت احدهما فقط ولو برهن خارج على الشرا من شخص
واخر على الهبة والقبض من غيره واخر على الارث من ابيه واخر على الصدقة
والقبض من رابع قضى بينهم ارباعا ولو برهن خارج على ملك مورخ وذو
اليد على ملكا قدم منه فهو اولى خلافا لمحمد في رواية وكذا الخلاف لو كانت ايديهما

وأن برهن خارج وذو يد على ملك مطلق ووقت احدها فقط فالحاج اول
وعند اي يوسف ذو الوقت اول ~~وكان المدعى في ايديها~~ وفي
يوثالث والمسئلة فيها سوا وعند اي يوسف الذي وقت اول وعند محمد الذي
اطلق اول وأن برهن خارج وذو يد على النتاج فذو اليد اول وكذا لو برهن
كل على تلقى الملك من اخر وعلى النتاج عنده ولو برهن احدها على الملك المطلق
والاخر على النتاج فهو اول وكذا لو كانا خارجين ولو قضى بالنتاج لذي
اليده برهن ثالث على النتاج قضى له الا ان يعيد ذواليد برهانه كما لو برهن
المقضي عليه بالملك المطلق على النتاج يقبل وينقض القضا وكل سبب لا يتكرر
فهو مثل النتاج كسبح ثياب لا تسبح الامر وكحلب اللبن واخذ الجبن واللبن
والزعرور والصوف وما يتكرر بمنزلة الملك المطلق كسبح الخبز والخبز والعنبر
وزراعة البر والحبوب وما اشكل يرجع فيه الى اهل الخبرة فان اشكل عليهم جعل
كالملك وأن برهن خارج على ملك مطلق وذو يد على الشرائع فهو اول وأن
برهن كل منهما على الشرائع من صاحبه ولا تاريخ لها ترك المال في يدي
اليده وعند محمد يقضى للحاج وأن ارضا في العقار بلا ذكر قبض وتاريخ الحاج
اسبق قضي لذي اليد وعند محمد للحاج وان اثبت قبضا قضي لذي اليد اتم
وأن كان وقت ذي اليد اسبق قضي للحاج في الوجهين ولا ترجيح بكثره الشهود
وأن ادعى احد خارج نصف دار والاخر كلها فالرجح للاول وعندهما الثلث
والباقي للاخر وان كانت في يدها فكلها للمدعى الكل نصف بقضا ونصف بلا
قضا وأن برهن خارجان على نتاج دابة وارضا قضي لمن وافق سنه تاريخه

بحالها

جزء
قوله

وان اشكل فلها وان خالفها بطلا وأن برهن احد الخارجين على غصب شي والآخر
على ودعيته استويا **فصل في النتاج بالايدي** لا يسأل اثوب اول
من الاخذ بكمه والراكب احق من الاخذ بالجام ومن في السبح احق من الرديف
وضاحب الجمل اول من من علق كوره عليها والراكبان بلا سرج او فيه سرج
وكذا الجالس على البساط والمتعلق به ومن معه ثوب وطرفه مع اخر والحا
لمن جذوعه عليه او اتصل بينهما اتصال تربع لا لمن له عليه هرادي بل
الجاران فيه سوا وان كان لكل عليه ثلثة جذوع فيبينها ولا ترجيح بالاكثر
منها وان كان لاحدها ثلثة وللآخر اقل فهو لصاحب الثلثة وللآخر موضع
خشيه ولو لاحدها جذوع وللآخر اتصال فلذي الاتصال وللآخر حق
الوضع وقيل لذي الجذوع وذو بيت من دار كذي بيوت منها في حق
ساحتها وكوادعيا ارضا كل انهما في برهنه قضي بيدها فان برهن
احدها او كان لبن فيها او بني او حفرة قضي بيده في يده صبي يعبر عن نفسه
قالنا حرقا لقول له وان قال انا عبد لفلان فهو عبد لذي اليد وكذا من
لا يعبر عن نفسه فلوا دعي الحرة عند كبره لا يقبل بلا حجة **باب**
دعوى النسب ولدت مبيعة لاقل من نصف سنة منذ بيعت فادعاه
البائع فهو ابنه وهي ام ولده ويضخ البيع ويرد الثمن وأن ادعاه المشتري
مع دعوته او بعدها وكذا لو ادعاه بعد موت الام او عتقها ويرد حصته
من الثمن في العتق وكل الثمن في الموت وقالاحصته فيهما ولو ادعاه بعد موته
او عتقه ردت ولو ولدت لاكثر من نصف سنة واقل من سنتين ان صدقه

سواء
سواء
سواء

المشتري فالحكم كالاول والا فلا يثبت وان لاكثر من سنتين لا يصح دعوة فان
المشتري ثبت نسبه وحمل على النكاح ولا يرد البيع ولا يعتق الولد وان
باع عبدا ولده عنده ثم ادعاه بعد بيع مشتريه صحت دعوة ورديع مشتريه
وكذا لو كانت المشتري او كانت امه او رهن او اجرا او زوجا ثم كانت
الدعوة صحت ونقضت هذه المصنفات ولو باع احد تومين ولدا عنده
فاعتقه مشتريه ثم ادعى الباع الاخر ثبت نسبهما وبطل عتق المشتري ومن
في يده صبي لو قال هو ابن زيد ثم قال هو ابني لا يكون ابنة وان محمد زيد بنوة
وعندها يصح ان محمد ولو كان في يده مسلم وذني فادعى المسلم رقعة والكافر
بنوة فهو حر ابن الكافر ولو كان في يده زوجين فزعم انه ابنة من غيرها
وزعمت انه ابنها من غيره هو ابنتها ولو استولت مشتريه ثم استحققت فالولد
حر وعلى الاب قيمة يوم الخصومة فان مات الولد فلا شيء على ابيه ونزكته له
وان قتل الاب غرم قيمة وكذا ان قتل غيره فاخذ دينه ويرجع بقيمته وبالتمن
على بائعه لا بالعقر **كتاب الاقرار** هو اخبار حق لآخر
على نفسه وحكمه ظهورا لمقرب لا انشاؤه فصح الاقرار بالحجر للمسلم لا بطلاق
وعتاق مكرها واذا اقر حر مكلف بحق معلوم او مجهول كشيء وحق صحيح ولزمه
بيان المجهول بماله قيمة والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر وفي مال
لا يصدق في اقل من درهم ومال عظيم نصاب من ما بين به فضة وغيرها
ومن الابل خمسة وعشرون ومن البر خمسة اوسق ومن غير مال الزكوة قيمة
النصاب واموال عظام ثلثة نصب ودرهم ثلثة ودرهم كثره عشرة وعندها

ولا يصح الا لمعلوم

نصاب وكذا درهم ودرهم وكذا الكذا احد عشر وان ثلث فذلك وكذا وكذا احد
وعشرون وان ثلث زيدا مائة وان ربع زيدا الف وكذا كل مكيل وموزون
وبشرك في عبد فهو نصف عند ابي يوسف وعند محمد يومر بالبيان وقوله علي او
قبلي اقرار بين فان وصل به هو ودية صدق وان فصل لا وعندي او معي
او في بيتي او صندوقي او كيسي اقرار بامانة ولو قال لمن ادعى ألفا اثرتها او
استقدها او اجلي بها او قد قضيتها او ابرأتني منها او وهبتها لي او تصدقت
بها علي او احلكتك بها فقد اقر وبلاخير لا ولو اقر بين موجه وقال المقر له حال
لزمه حالا وحلف المقر له على الاجل ولو قال علي مائة ودرهم فالكل درهم وكذا
كل ما يكال او يوزن ولو قال مائة وثوب او مائة وثوبان لزمه تفسير المائة
وان قال مائة وثلاثة اثواب فالكل ثياب ولو اقر بتمر في قوصرة لزمه
او بخاتم لزمه الحلقة والفصل وبسيف فالنصل والجفن والحامل او بحجلة
فالكسوة والعيدان وان بداية في اصطبل لزمه الدابة فقط وبثوب في
منديل لزمه وكذا بثوب في ثوب وان بثوب في عشرة اثواب لزمه ثوب
واحد عند ابي يوسف واحد عشر عند محمد ولو قال علي خمسة في خمسة لزمه
خمس وان نوى الضرب وبنية مع يلزم عشرة وفي قوله علي من درهم الى
عشرة او ما بين درهم الى عشرة يلزمه تسعة وعندها عشرة وان قال لمن
داري ما بين هذا الجدار الى هذا الجدار فله ما بينهما وصح الاقرار بالحمل وحمل
على الوصية من غيره والحمل ان بين سببا صالحا كارت او وصية فان ولد
حيا لاقل من نصف حول هذا قوله وان حيز فلها وان ميتا فله الوصي والمورث

ما اقر به

وان فريبيع او اقراض او اہم الاقرار لغا وان اقر بشرط الخيار لزمه الا قول المال
وبطل الشرط **باب الاستثناء وما في معناه** مع استثناء
بعض ما اقر به لو متصلا ولزمه باقية وبطل استثناء الكل واقر بشئين واستثنى
احدهما او احدهما وبعض الاخر بطل استثناءه خلافا لهما وان استثنى بعض
احدهما او بعض كل منهما صح اتفاقا ولو استثنى كيليا او وزنيا او عرديا
مقتاربا من دراهم صح بالقيمة خلافا للمحد ولو استثنى منها شاة او ثوبا او
دارا بطل اتفاقا ومن وصل باقراره ان شاء الله بطل اقراره وكذا ان علقه
بشيء من لا تعرف مشيئة كالملاكة والجن ولو اقر بدار واستثنى بناها
كانا للمقر له ولو قال بناؤها لي والعرضة له كان كاقال وقض الحاتم ونخل البستان
كبنائها وان قال له علي الف من ثمن عبد لم اقبضه فان عينه قيل للمقر له سلم
وتسلم وان لم يعينه لزمه الف ولغا قوله لم اقبضه ولو قال من ثمن خمر او خنزير
لا يصدق وعندها ان وصل صدق ولو قال من ثمن متاع او اقرضني وهي
زيوف او بهرجة لزمه الجياد وقال لا يلزمه ما قال ان وصل وان قال من
غضب او ودیعة وهي زيوف او بهرجة صدق ولو قال ستوقه او رصاص
فان وصل صدق والا فلا ولو قال غصبت ثوبا وجا بمعيب صدق ولو قال
علي الف الا انه ينقص مائة صدق ان وصل والا لزم الف ولو قال اخذت
منك الفا ودیعة فملكك وقال المقر له اخذتها غصبا ضمن ولو قال بدل اخذت
اعطيتني لا يضمن ولو قال غصبت هذا الشيء من زيد لا بل من عمرو فهو
لزيد وعليه قيمة لعمره ولو قال هذا كان لي ودیعة عندك فاخذته وقال الاخر

ان

ان ثبت

هو لي دفع اليه وان قال اجرت فزسي او ثوبي هذا فلا نافر كيه او لبيسه ورد
علي او اعتره او اسكنته داري ثم ردها علي صدق وعندها القول للماخوذ منه
ولو قال خاط ثوبي هذا بكنا ثم قبضته منه وادعاه فعلي هذا الخلاف في الصحيح
ولو قال اتفقت من فلان الفا كانت لي عليه او اقضته الفائم اخذتها منه
وانكر فلان فالقول له ولو قال رزق فلان هذا الرزق او بني هذه الدار
او غرس هذا الكرم لي استعنت به فيه وادعى فلان ذلك فالقول للمقر
باب اقرار الموصى دين صحته وما لزمه في مرضه
بسبب معروف سوا ويقدمان على ما اقر به في مرضه والكل مقدم على الارث
ولا يصح تخصيصه غريبا بقضاء دينه ولا اقراره لوارثه الا ان يصدق بقبية
الورثة وان اقر لاجني صح ولو اخطأ به له وان اقر لاجني ثم اقر له ابنه ثبت
نسبه وبطل اقراره وان اقر لاجنية ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو اوصى
لها ثم تزوجها بطلت ولو وهبها ثم تزوجها فلا رجوع وان اقر بغلام مجهول
النسب يولد مثله لمثله انه ابنه وصدقة الغلام ثبت نسبه منه ولو مريض
وشارك الورثة وصح اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى
وشرط تصديق هؤلاء وكذا اقرار المرأة لكن شرط في اقرارها بالولد تصديق
الزوج ايضا او شهادة قابلة وصح تصديقهم بعد موت المقر لا تصديق الزوج
بعد موتها وعندها يصح ايضا وان اقر بنسب غير الولاد كاخ وعم ولا يثبت
ويرة ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيدا ومن مات ابوه فاقربا خ
شاكرا في الارث ولا يثبت نسبه ولو كان لايهما الميت دين على شخص فاقر

الاخر

قوله الرزق هو له وصح ثم كلفه ما له
ثم بان
قوله الرزق هو له وصح

أحدها بقضائه نصفه فالنصف الباقي للآخر ولا شيء للمنفعة **كتاب**
الصلح هو عقد يرفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت وانكار قال اول
كالبيع ان وقع عن مال بمال فتثبت فيه المنفعة والرد بالعيب وخيار
الرؤية والشرط ويفسد جهالة البديل لاجهالة المصالح عنه وتشتط
القدرة على تسليم البديل وان استحق بعض المصالح عنه او كله رجع بكل
البديل او بعضه وان استحق بعض البديل او كله رجع بكل المصالح عنه
او بعضه وان وقع عن مال بمنفعة اعتبر جارة فيشترط فيه التوقيت و
يبطل بموت أحدهما والآخيران معا وضمة في حق المدعي وفداء اليمين
وقطع المنازعة في حق الآخر فلا شفعة في دار صولح عنها مع أحدهما ويجب
في دار صولح عليها وما استحق من المدعى كلا او بعضا يرد المدعي حصته
من البديل ويرجع بالخصومة فيه وما استحق من البديل بعضا او كلا يرجع
المدعي الى دعواه في قدره وهلاك البديل قبل التسليم كما استحقاقه في التفضيل
ولو صالح على بعض دار يدعيها لا يصح وحيلة ان يريد في البديل شيئا او يرى
عن دعوى الباقي **فصل** يجوز الصلح عن مجهول ولا يجوز الا على
معلوم ويجوز عن دعوى المال والمنفعة والجناية في النفس وما دونها عمدا
او خطأ وعن دعوى الرق وكان عتقا بمال ولا ولاية عليه ودعوى الزوج
الشكاح وكان خلعاً ويجرم عليه ديانة ان كان مبطلا ولو صالحها بمال لتفترقه
بالشكاح جاز ولا يجوز ان ادعت المرأة وقيل يجوز ولا عن دعوى الحسد
وان قتل عبدا دون رجلا عمدا وصالح عن نفسه لا يجوز بخلاف صلح عن نفس

عبد له قتل رجلا عمدا وان صالح عن مغضوب تلف بأكثر من قيمته جاز وقالوا
يبطل الفضل ان كان لا يتخاين فيه وان بعرض صح مطلقا اتفاقا وان اعتق
موسر عبدا مشتركا وصالح عن باقيه بأكثر من نصف قيمته بطل الفضل وان بعرض
صح ويجوز صلح المدعي بمال يدفعه الى المنكر ليقضه وبديل الصلح عن دم عمد
او على بعض دين يدعيه يلزم الموكل لا الوكيل الا ان ضمنه وبديل ما هو كبيع
يلزم الوكيل وان صالح فضولي ضمن البديل او اضاف الى ماله او اشار الى
عرض او نقد بلا اضافة او اطلق وسلم صح وكان متبرعا وان اطلق ولم يسلم
توقف فان اجازته المدعي عليه جاز ولزمه البديل والا بطل **باب**
الصلح في الدين الصلح عما استحق بعقد المداينة على بعض جنسه اخذ
لبعض حقه واستقاط لباقيته لا معا وضمة فلو صالح عن الفحال على مائة حالة او
الفموجل صح وكذا عن الفجيد على مائة زبوف ولا يصح عن درهم على دينار
موجلة او عن الفموجل على نصفه حالا او عن الف سود على نصفه بيتضا
ولو صالح عن الف درهم مائة دينار على مائة درهم حالة او موجلة صح وان
قال من له على اخرا الف ادعنا نصفه على انك بريء من باقيه ففعل بريء والا فلا
يرأخلاف الاي يوسف وان قال صاحبك على نصفه على انك ان لم تدفع غدا
النصف فالالف عليك لا يبرأ اذ لم يدفع اجماعا وان قال ابرأتك من نصفه
على ان تعطيني نصفه غدا بريء من نصفه اعطى ولم يعط وكذا لو قال اد اي
نصفه على انك بريء من باقيه ولم يوقت ولو قال ان اديت لي نصفه فانت بريء
او اذا اديت او متى اديت لا يصح الا براء وان ادى ومن قال براء الرب دينه

أوضة بالنصف فيها فهو تقيد بخلافه وأعمل به فيها والمضارب أن يبيع بنسيئة
 ما لم يكن أجلا يبيع إليه التجار وأن يباع بنقد ثم أخرج أجماعا وله أن ياذن لعبد المضارب
 في التجارة وليس له أن يزوجه عبدا أو أمته من مالها ولا أن يشتري به من يعتق على
 رب المال فإن شري كان له لا لها ولا أن يشتري من يعتق عليه أن كان في المال
 ربح فإن فعل ضمن وإن لم يكن ربح صح فإن حدث ربح بعد الشراء عتق نصيبه ولا
 يضمن بل يسعى المعتق في نصيب رب المال ولما شري المضارب بالنصف أمته
 بالثمن وقيمتها ألف فولدت ولدا يساوي ألفا فدعاها موصرا فصارت قيمة الفاضلة
 استسماه رب المال في ألف وربعه أو اعتقه فإذا قبض الألف ضمن المديني نصف قيمة
 الأمته **باب المضارب بمضارب** فإن مضارب المضارب
 بلا إذن فلا ضمان ما لم يعمل الثاني في ظاهر الرواية وهو قولهما وفي رواية
 الحسن عن الإمام لا يضمن بالعلل أيضا ما لم يربح وإن كانت الثانية فاسدة
 فلا ضمان وأن ربح فلرب المال تضيير لها شاق في المشهور وقيل على الخلاف
 في إيلاع المودع وأن اذن له بالمضاربة مضارب بالثلث وقد قيل له ما رزق
 الله بيننا نصفان أو في نصفه أو ما فضل فضفا فضف لرب المال ثلثا
 وثلثا للثاني وسدسه للأول وإن دفع بالنصف فتصفه لرب المال ونصفه
 للأول وإن شرط للثاني الثلثين فكذا شرط ويضمن الأول للثاني سدسا وإن
 كان قيل له ما رزقك الله أو ما ربح بيننا نصفان فدفع بالثلث فلكل منهما
 ثلثه وإن دفع بالنصف للثاني نصف ولكل من الأول ورب المال ربح ولو
 شرط لعبد رب المال ثلثا ليعمل معه ولرب المال ثلثا لنفسه ثلثا صح وتبطل

وحيث ضمن

بموت أحدها وبالحاق رب المال مرتدا لا بالحاق المضارب ولا يعزل بعزله ما لم يعلم
 به فإن علم والمال عروض فله بيعها ولا يتصرف في ثمنها وإن كان نقدا من
 جنس رأس المال لا يتصرف فيه وإن من غير جنسه فله تبديله بجنسه استسما
 ولو أفرقا وفي المال دين على الناس لزمه الاقتصا أن كان ربح والأفلا
 ويوكل المالك به وكذا أسائر الوكلاء والبياع والسمسار بحجران عليه
 وما هلك من مال المضاربة صرف إلى الربح أو أوفان زاد على الربح لا يضمن
 المضارب فإن اقتسموا وفتحت ثم عقدت فهلك المال أو بعضه لا يتراد أن
 الربح وإن اقتسماه من غير فتح تراداه حتى يتم رأس المال فإن فضل
 شي اقتسماه وإن لم يبق فلا ضمان على المضارب **فصل** ولا ينفق
 المضارب من مالها في مصره أو في مصر اتخذ دارا ولا في الفاسدة فإن
 سافر قطعاه وشرابه في مالها بالمعروف وكذا كسوته وركوبه شرا واستجارا
 وكذا اجرة خادمه وفراش ينام عليه وغسل ثيابه والدهن في موضع
 يحتاج فيه إليه وضمن ما كان زائدا على العادة ونفقته في مصره من ماله
 كاللدا ويرد ما بقي من كسوته وغيرها إذا قدم إلى رأس المال وما دون
 السفر كسوق المصر إن أمكنه أن يغدو ويبيت في أهله والأفكا السفر
 وليس المستبضع الاتفاق من مالها ويؤخذ ما نفقه المضارب من الربح
 أولا وما فضل قسم وإن سافر بماله ومال المضاربة أو بما ليز لرجل آخر
 بالحصة وإن باع متاع المضاربة مراجه حسب ما نفقه عليه من حمل ونحوه
 لا نفقه نفسه ولو شري مضارب بالنصف بالالف المضاربة بذا وباعه بالغير

واشترى بها عبدا فضاعا في يده قبل نقدها يعزم المضارب ربيعها والمالك
 الباقي وبيع العبد للمضارب وباقية المضاربة ورأس المال الفان وخسمائة
 ولا يبيعه مائة الا على الفيز فلو يبيع بأربعة الاف فخصه المضاربة ثلثة الاف
 والربح منها خمسمائة بينهما ولو اشترى رب المال عبدا بخسمائة وباعه
 من المضارب بالف لا يبيعه مائة الا على خمسمائة ولو اشترى مضارب
 بالنصف بالف المضاربة عبدا يعدل الفيز فقتل رجلا خطا فربح الفدا عليه
 وباقية على المالك واذا فدي خرج عن المضاربة ويخدم المضارب يوما والمالك
 ثلثة ايام ولو اشترى بالف المضاربة عبدا وهلك الف قبل نقده دفع المالك
 الثمن ثم وثم وجميع ما دفع رأس المال ولو كان مع المضارب الفان فقال
 دفعت الي الف ورحمت الف وقال المالك بل دفعت اليك الفيز فالقول للمضارب
 ولو اختلفا مع ذلك في قدر الربح فللمالك ولو قال من معه الف قد ربح فيها
 هي مضاربة زيد وقال زيد بل بضاعة فالقول لزيد وكذا لو قال ذواليربوع
 وقال زيد بضاعة او وديعة او مضاربة ولو قال المضارب اطلقت وقال
 المالك عينت نوعا فالقول للمضارب ولو ادعى كل نوعا فللمالك **كتاب**
الوديعة الايداع تسليم المالك غيره على حفظ ماله والوديعة ما يترك
 عند الامين للحفظ وهي امانة فلا تضمن بالمالك ولو ادعى ان يحفظها بنفسه
 وعياله وله السفر بها عند عدم النبي والخوف خلافا لما فيها من حمل وموئنة
 فان حفظها بغيره ضمن الا اذا خاف الحرق او الغرق فدفعها الى جاره او
 الى سفينة اخرى فان طلبها ربه فحبسها وهو قادر على تسليمها صار غاصبا

وكذا لو حرق اياها وان اقربعه بخلاف محذوها عند غيره وان خلطها بماله
 بحيث لا يتميز فان حبسها ضمن وانقطع حق المالك منها في المانع وغيره عند
 الامام وعندهما في غير المانع للمالك ان يشركه ان شاؤا وكذا في المانع عند محمد
 وعند ابي يوسف يصير الاقل تابعا للاكثر فيه وان بغير حبسها كبر بشعر ورت
 بشيرج ضمن وانقطع حق المالك اجماعا وان اخلطت بلا صفة اشركا
 اجماعا وان تعدى فيها بان كانت ثوبا فلبسه او دابة فركبها او عبدا
 فاستخدمه ضمن فان ازال التعدي زال الفان بخلاف المستعير والمستاجر
 وكذا لو اودعها ثم استردها وان انفق بعضها فذلك الباقي ضمن قهرما
 انفق وان رد مثله وخلطه بالباقي ضمن الجميع ولو تصرف فيها فربح يتصدق
 به وعند ابي يوسف يطيب له وان اودع اثنان من واحد شي لا يدفع الى
 احدها حصته بغيره الاخر خلافا لما وان اودع عند اثنين ما يقسم قسماه
 وحفظ كل حصته فان دفع احدها الى الاخر ضمن الدافع لا القابض وعندهما
 لكل حفظ الكل باذن وان مما لا يقسم حفظه احدها باذن الاخر اجماعا وان
 نبى عن دفعها الى عياله فدفع الى من له منه يد ضمن وان الى من لا بد له منه
 كدفع الدابة الى عبده وبني بحفظه النساء الى زوجته لا يضمن وان امر بحفظها في
 بيت معين من دار فحفظها في غيره منها لا يضمن الا ان كان فيه خلل ظاهر
 وان امر بحفظها في دار فحفظها في غيرها ضمن ولو ادعى المودع فهلك ضمن
 الاول فقط وعندهما ضمن اياها فان ضمن الثاني رجع على الاول لا بالعكس
 ولو ادعى الغاصب ضمن اياها اجماعا ولو ادعى عند عبدا شيئا فالتلفه ضمنه

بعد عتقه وان عند صبي فاتفق فلا ضمان اصلا وقال ابو يوسف يضمنان للحال
وان دفع العبد للوديعة الى مثله فملكه ضمن الاول بعد العتق وعند ابي يوسف
ضمن ايها شا للحال وعند محمد ان ضمن الاول فبعد العتق وان ضمن الثاني
فللحال ومن معه الف فادعى كل من اثنين ايداعها عنده فنكل لهما في ايها
وضمن لهما مثلها **كتاب العارية** هي عليك منفعة بلا بدل
ولا تكون الا فيما يستفاد به مع بقائه و اعارة المكيل والموزون والمعدود وقرض
الا ان عين انتفاعا يمكن ردا لعين بعده وتصح باعرتك ومنحكك واظمتك ارضي
وجلتك على دابتي واخذت منك عبدي اذ لم يرد بذلك الهبة وداري لك سكني
او عمري سكني والعمير الرجوع فيها متى شا ولو هلكت بلا تعد فلا ضمان ولا تجوز
ولا ترهن كالوديعة فان اجرها فتلفت ضمن ايها شا فان ضمن المورج لا يرجع
على احد وان ضمن المستاجر رجوع على المورج ان لم يعلم انه عارية وله ان يبيع ما لا
يختلف باختلاف المستعمل كالحمل على الدابة لا ما يختلف كالركوب ان عين مستعملا
وان لم يعين جازا ايضا ما لم يتعين فان تعين لا يجوز فلو ركب هو ليس له اركاب
غيره وان اركب غيره ليس له ان يركب هو وان قيد بنوع او وقت او بها ضمن
بالخلاف الى شرف فقط وان اطلق فيها فله الانتفاع باي نوع شا في اي وقت شا
وتصح اعارة الارض للبنا والغرس وله ان يرجع متى شا ويكلفه قلعها ولا يضمن
ان لم يوقت وان وقت ورجع قبل كره له ذلك وضمن ما نقص بالقلع وقيل يضمن
قيمة ويتكلم للمستعير قلعها ان لم تنقص الارض بكثرا وعند ذلك للمالك الخيار
وان اعادها للزرع لا تؤخذ حتى يحصد وقت ام لا و اجرة رد المستعار والمستاجر

بلا تضمين

والوديعة

والوديعة والرهن والمفصوب على المستعير والمورج والمودع والمرتهن
والغاصب واذا رد المستعير الدابة الى اصطلح رباها والعبد الى دار مالكه
برئ بخلاف الغصب والوديعة وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره
مشاهرة او مساهمة برئ وكذا ان ردها مع اجير رباها او عبده يقوم على
الدابة او لا بخلاف الاجني والاجر مياومة ورد شي بنفس الى دار مالكه
ويكتب مستعير الارض للزراعة قد اطعنتي ارضك لا اعرتني خلافا لهما
كتاب الهبة هي عليك عين بلا عوض وتصح بايجاب وقبول
وتتم بالقبض الكامل فان قبض في المجلس لا اذن صح وبعده لا بد من الاذن
وتتعد بوهيت وغلت واعطيت واظمتك هذا الطعام وكسوتك هذا
الثوب واعمرتك هذا الشيء وجعلته لك عمري وداري لك هبة تسكنها وبنيته
في جلتك على هذه الدابة وان قال داري لك هبة سكني او سكني هبة او غلى سكني
او سكني صدقة او صدقة عارية او عارية هبة فعارية وتصح هبة مشاع لا يحتمل
القسمه لا ما يحتملها فان قسم وسلم صح ولا تصح هبة دقيق في برودهن في سسم
وسمن في لبن وان طحن او استخرج وسلم وهبة لبن في مزج وصف على غنم وغنم
وزرع في ارض وتز في غنم المشاع وهبة شئ هو في يد الموهوب له تتم بلا
تجريد قبض وهبة الاب لطفله تتم بالعقد ان الموهوب في يد الاب او يد مودعه
لا ان كان في يد غاصب او متاع يباعا فاسدا او متهب والصدقة في ذلك كالهبة
والام كالاب عند غيبته غيبة منقطعة او مودة وعدم وصيه ان كان الطفل
في عياله وكذا كل من يعول الطفل وهبة الاجني له تتم بقبضه لو عاقلا وبقبض

او الثوب

اياه او جده او وصي احدها او امه ان في حجرها او اجنبي يربيه او يتبع
الطفلة لها ولو مع حفرة الاب بعد الزفاف لا قبله وصح هبة اثنين لواحد اذا
لا عكسه خلافا لما وصح تصدق عشرة على فقيرين وهبتها لهما ولا تصحان للغيرين
خلافا لما **باب الرجوع فيها** صح الرجوع فيها كالا او بعضا
ويكره ويمنع منه حروف **دع خرقه** فالداد الزيادة المتصلة كالبناء والقرص
والسمن لا المتصلة واليم موت احد العاقرين والعيز العوض المضاف اليها
اذا قبض فخذ هذا عوضا عن هبتك او بدلا عنها او في مقابلتها ولو كان من
اجنبي فلو لم يصف فلكل ان يرجع فيما وهب وانما الخروج عن ملكه الموهوب
والزاي الزوجية وقت الهبة فله الرجوع لو وهب ثم نكح لا لو وهب ثم ابان
واللقاف القارية فلا يرجع فيما وهب لذي رحم محرم والها هلاك الموهوب
والقول فيه قول الموهوب له وفي الزيادة قول الواهب ولو عوض فاستحق
نصف الهبة يرجع بنصف العوض وان استحق نصف العوض لا يرجع بشئ حتى
يرد باقيه وان استحق رجوع بالكل فيما ولو عوض عن نصفه فله ان يرجع بالكل
يعوض ولو خرج نصفه من ملكه فله ان يرجع بالكل يخرج ولا يصح الرجوع الا بتراض
او حكم قاض فلو اعتق الموهوب له بعد الرجوع قبل التقف والتسليم نفذ ولو منع
فهو لا يضمن وهو مع احدها فصح من الاصل لا هبة من الموهوب له فلا يشترط
قبضه وصح في المشاع وان تلف الموهوب فاستحق ضمن الموهوب له لا يرجع على
واهب والهبة بشرط العوض هبة ابتداء بشرط القبض في العوضين ومنها الشيع
في احدها بيع انتهاء فثبت الشفعة وخيار العيب والشرط والرؤية في كل منهما

الكل

فصل ومن وهب امته الاحلها او على ان يرد لها عليه او يعينها او يسبق
صحت الهبة وبطل الاستثناء والشرط وكذا لو وهب ادا على ان يرد عليه بعضها او
يعوضه شيئا منها ولو دبر الحمل ثم وهبها فالهبة باطلة بخلاف ما لو اعتقه ثم وهبها
ومن قال لمديونة اذا جاعدا فالدين لك او فانت بريء منه وان ادت الي
نفسه فالباقي كما فانت بريء منه فهو باطل والعري جائرة للعري حياطة ولو رثته
بجده وهي ان يجعل داره له مرة عمره فاذا مات ردت اليه والرقبي باطله وعند
ابي يوسف صح كالعري وهي ان يقول ان مت قبلك فلك وان مت قبلي فلي فان
قبضها كانت عارية في يده والصدقة كالهبة لا تقبض قبل القبض ولا في مشاع يشتم
ولا رجوع فيها ولو لختي ولا في الهبة للغير ولو قال جميع مالي او ما املك فلان
فهو هبة وان قال ما ينسب الي او يعرف بي فاقرار **كتاب**
الاجارة هي بيع منفعة معلومة يعوض معلوم دين او عين وما صلح منها
صلح اجرة وتفسد بالشرط ويثبت فيها خيار الشرط والرؤية والعيب يقال
وتفسخ والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة كالسكنى والزراعة فتصح
مرة معلومة اي مدة كانت وفي الوقف يتبع شرط الواقف فان لم
يشترط فالفتوى ان لا يزداد في الاراضي على ثلث سنين وفي غيرها على
سنة وتارة تعلم بذكر العمل كصنع الثوب وخياطة وحمل قدر معلوم على
دابة مسافة معلومة وتارة بالاشارة كنفذ هذا الى موضع كذا والآجرة
لا تستحق العقد بل بالتجمل او بشرطه او باستيفاء المعقود عليه او التمكن
منه فنجب لو قبض الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة وتسقط بالتقصير

حال

بتدقوت القن ولرب الدار والارض طلب الاجرة لكل يوم ولرب الدابة
لكل مرحلة وللنصار والخياط بعد الفراغ من عمله وان عمل في بيت المستاجر
والجناز بعد اخراج الخبز فان احترق قبل الاخراج سقط الاجر وان جده
فلا ان في بيت المستاجر ولا ضمان وقالوا ان شا المستاجر ضمنه مثل دقيقة
ولا اجر وان شا ضمنه الخبز وله الاجر وللطباخ للموليمة بعد العزف والضارب
اللين بعد قائمته وقالوا بعد تشرجه ومن لعله اثر في العين كصباغ وقصا
يقصر بالانشاء والبيض فله حبسها للاجر فان حبسها فضا عت فلا ضمان ولا اجر
وقالوا ان شا المالك ضمنه مصنوعا وله الاجر او غير مصنوع ولا اجر ومن كاثر
لعله فيها كالحمال والملاح وغاسل الثوب ليس له اجرها بخلاف راد الا بق
واذا اطلق العمل للصانع فله ان يستعمل غيره وان قيد بعمله بنفسه فلا ضمان
استاجر رجل ليجي بجياله فوجد بعضهم قد مات فاتي بمن بقي فله اجرة بحسبه
وان استوجر لا يصل طعام الى زيد فوجده ميتا فرده فلا اجر له وكذا لو استوجر
لا يصل كتاب اليه فرده لموته وقال محمد له اجردها به هنا ولو تركه هناك فله اجر
الذهاب اجاعا **باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز**
وهو استيجار الدار والحانوت وان لم يذكر ما يعمل فيه وله ان يعمل كل شئ سوى
يوهن البناء كالحداة والقضارة والطنن واستيجار الارض للزريع ان بين
ما يزرع او قال على ان يزرع ماشا والبن والغرس واذا انقضت المدة لزمه
ان يغلقها ويصلها فارغة الا ان يعزم المورج قيمة ذلك متقوعا برضى صاحبه
وان كانت الارض تنقص بقلعه فبدون رضاه ايضا او يرضيا بتركه فيكون

البناء والغرس لغنا والارض لغنا والرباط والزريع يترك باجر المثل الى ان يترك
واستيجار الدابة للركوب والحمل والثوب للبس فان اطلق فله ان يركب ويلبس
شا فاذا ركب او لبس هوا او ركب او لبس غيره تعين فلا يستعمل غيره وان قيد
برك او لبس فخالف ضمنه وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل وما لا يختلف به
تقييده هدر فلو شرط سكن واحد جاز ان يسكن غيره وان سمي ما يحمل على
الدابة نوعا وقد راكرك بر فله حمل مثله او اخف كالشعر والسهم لما هو امر كالملاح
وان سمي قدرا من القطن فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا وان زاد على ما سمي
فعطيت ضمن قدرا الزيادة ان كانت تطيق ما حملها والا فكل القيمة وفي الاردا ف
يضمن النصف ولا جرة بالثقل وان كبحها اوض بها فعطيت ضمن خلافا لما فيها هو
معتاد وان تجاوزها مكانا سماه ضمن ولا يمسها بردها الى ما سماه وان استاجر
ذهبا او اياها في الاصح وان نزع سرج الحان واستجره بما يسير به مثله لا يضمن وان
استجره او اوكفه بما لا يسير او يوكفه به مثله ضمن وكذا ان اوكفه بما يوكفه به مثله
وقالوا يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط وان سلك الحمال طريقا غير ما عينه
المالك مما يسلكه الناس فلا ضمان عليه ان لم يتقوا الطريقان وان تفاوتا او
كان لا يسلكه الناس وحمله في البحر فقلف ضمن وان بلغ فله الاجر وان عين زريع
بر فزرع رطبة ضمن ما تنقصت الارض ولا اجر عليه وان امر بخياطة الثوب فقصا
فخاطه فباخيرا المالك بين تضمينه قيمته واخذ القبا ودفع اجر مثله لا يبرأ دهل ما سمي
وكذا لو امر بقبا فخاطه سرا ويل في الاصح وقيل يضمنه هنا بلا خيار **باب**
الاجارة القاسدة يجب فيها اجر المثل لا يزداد على المسمى ومن استاجر دارا

كل شهر بكذا صح العقد في شهر فقط الا ان يسمى حلة الشهور وكل شهر سكن
منه ساعة صح فيه وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية بقاؤه في الليلة الاولى
ويومها وان اجرها ستة بكذا صح وان لم يبين قسط كل شهر وابتداء المدة
ما سمي والا فوقت العقد فان كان حين يهل تعتبر بالاهلة والا فبالايام وعند
محمد الاول بالايام والباقي بالاهلة وابو يوسف معه في رواية ومع الامام في
اخرى وكذا العدة ويجوز اخذ اجرة الحام والحجام لا اخذ اجرة عسب النيسب
ولا على الطاعات كالاذان والحج والامانة وتعليم القرآن والفقهاء والمعاوي
كالغناء والنوح والملاهي ويفتي اليوم باجواز على الامانة وتعليم القرآن والفتنة
وتجبر المستاجر على دفع ما سمي ومحبس به وعلى دفع الحلوة المرسومة ولا تصح
اجارة المشاع الا من الشريك وعندها تصح مطلقا وان اجر دارا من رجلين
صح اتفاقا ويجوز استيجار النظر باجر معلوم وكذا بطعامها وكسوتها خلافا لما
وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه واصلاح طعامه ودهنه لا من شي منها بل هو
واجرها على من نفقة عليه فان ارضعته في المرة بلين شاة او غذته بطعام فلا
اجر لها وتزوجها وطهرها لا في بيت المستاجر وله فسخا ان لم تكن برضاها ان كان
نكاحا ظاهرا الا ان اقرت به ولاهل الطفل فسخا ان مرضت او جلت وفسد استيجار
حائكه لينسج له غزلا بنصفه او حمار ليحمل عليه طعاما بتقير منه او ثور ليطن له برا
وتقير من دقته وان استاجره ليخزله اليوم فقير ابدى درهم فسد خلافا لما لو قال
في اليوم صح اتفاقا وان استاجر ارضا على ان يكرها ويذرعا او يسقيها ويذرعا
صح وعلى ان يشيها او يكرى نهرها او يسرقها لا يصح وكذا الاستيجار للزراعة برزاعة

ويجب اجرة المثل في النخل الاجار المسقي

والركوب بركوب والمسكن بسكنى واللبس بلبس وان استاجر شريكه او حماره لحمل
طعام هو لهما لا يلزم الاجر كراهن استاجر الرهن من المراتن وان استاجر ارضا
ولم يذكر ان يذرعا او لم يبين ما يذرعا لا يصح ان لم يعين فان زرعا ومضى الاجل عاد
صحى وله المسمى وان استاجر حمارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فحمل المعتد دفنق
لا يضمن وان بلغ مكة فله المسمى وان اخضا قبل الزرع والحمل نقصت الاجارة للنسأ
فصل الاجرة المشتركة من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصبا
والقصار والمتاع في يده امانة لا يضمن ان هلك وان شرط ضمانه به يفتى وعندها
يضمن ان امكن الترخيم كالقصب السرقة بخلاف ما لا يمكن كالموت والحريق
الغالب والعدو والمكابر ويضمن ما تلف بعلمه اتفاقا كحريق الثوب من دقة وزلق
الحمال وانقطاع الحمل الذي يشد به المكاري وغرق السفينة من مدها لكن
لا يضمن به الا دمي ممن غرق في السفينة او سقط من الدابة ولا يضمن فساد ولا
بزاغ لم يجاوز المعتاد وكذا انكسر دن في طريق الفرات فلما كان ان يضمنه قيمته في
مكان حمله ولا اجر او في مكان كسره وله الاجر بحسابه والاجر الخاص من يعمل لواحد
ويسمى اجير وحده يستحق الاجر بتسليم نفسه مدة كمن استاجر لخدمة سنة او لري الغنم
ولا يضمن ما تلف في يده او بعلمه وصح ترديد الاجيرين نفوسا بتكليف وايها وجد
لزم ماسي له نحو ان خطبه فارسيا فبدرهم او روميا فبدرهم وان صبغته بعصفر
فبدرهم او بزعفران فبدرهم وان سكنت هذه فبدرهم في الشهر او هذه فبدرهم
وان ركبته الى الكوفة فبدرهم او الى واسط فبدرهم وكذا لو رد بين ثلثة لا بين اربعة
ولو فلا ان خطبه اليوم فبدرهم او غدا فبنصفه فخطبه اليوم فله الدرهم وان خاطه غدا

فله اجر المثل لا يجاوز نصف درهم وقال الشيطان جائز ان لو قال ان سكنت هذا
 الحانوت عطائا فبدرهم او حدا فبدرهمين جاز خلافا لها وكذا الخلاف لو قال ان
 ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة فبدرهم وان جاودتها الى القادسية فبدرهمين او قال
 ان حملت عليها الى الحيرة كرشع فبدرهم وان حملت كرشع فبدرهمين ولا يسافر بعبد
 استاجره للخدمة بلا اشتراط ولو استاجر عبدا محجورا فعلم واخذ الاجر لا يسترده منه
 ولو اجر العبد المقتضوب نفسه فاكل غاصب اجره لا يضمن خلافا لما وما وجه سنده اخذه
 وقبض العبد اجره صحيح ولو اجر عبدا هذين الشهرين شهرا باربعة وشهرا بخمسة صح
 والاول باربعة ولو استاجر عبدا بقا او مرض فادعى وجوده اول المرة والمولى وجوده
 قبيل الاخبار بساعة حكم الحالف ان كان حاضرا وصحى صدق المولى والا فالمستاجر وكذا
 الاختلاف في انقطاع ما الرضى وجريانه ولو قال رب الثوب امرتك ان تصبغ احمر
 فصبغت اصفر وقال الصانع امرتني بما صنعت صدق رب الثوب وكذا الاختلاف في
 التقيض والقبض فان حلف ضمن الصانع قيمة ثوب غير معمول ولا اجرا واخذ الثوب واعطاه
 اجر مثله لا يجاوز به المسمى وان قال رب الثوب عملت لي بلا اجرا وقال الصانع باجر
 فالقول لرب الثوب وعند ابي يوسف للصانع ان كان حريفا وعند محمد للصانع ان
 كان معروفا يعلم بالاجر **باب وضع الاجارة** تنفع ببيع قوت
 النفع كزب الدار وانقطع ما الارض والرحى او اخل به كمرض العبد وبيع الدابة
 فلما تنفع به معيبا او ازال الموهب عيبه سقط خياره وتنفع بالعذر وهو العجز عن
 المضي على موجب العقد لا بخلافه من غير مستحق به كقلاع سن سكن وجع بعد ما استقر
 له وطبخ لوليمة ماتت عروسها بعد الاستنجاء للبطخ لها واختلعت وكذا لو استاجر دكانا

ليست فذهب ماله او اجر شيئا فلم يدين لا يجبر قضاء الا من ضمن ما اجره ولو
 باقراره او استاجر عبد المخدمة في مصر او مطلقا فساقر او اكثرى دابة للسفر
 ثم بدله منه ولو بدله الكمارى منه فليس بعذر ولو مرض فهو عذر في رواية الكرخي
 دون رواية الاصل ولو استاجر خياط يجعل لنفسه عبدا يخط له فافلس فهو
 عذر بخلاف خياط يخط بالاجر وبخلاف تركه الخياطة ليحل في الصرف ولو
 استاجر دكانا لعل الخياطة تركه لعل اخر فعذر وكذا لو استاجر عقارا
 ثم اراد السفر وتنقضى بموت احدا لعاقدين عقدها لنفسه فان عقدها
 لغيره فلا كمال وكيل الوصي ومتولي الوقف **مسائل مشهورة**
 ولو احرق حصلا رضى مستاجرة او مستعارة فاحرق شي في ارض غيره
 لا يضمن ان كانت الرمح هادية وان مضطربة ضمن ولو اقد خياط او
 صباغ في حانوته من يطبخ عليه العمل بالنصف صح وكذا لو استاجر جملا
 يحمل عليه محملا وراكبنا الى مكة وله الحمل المعتاد وان شاهد الحال المحمل
 فهو جود وان استاجره حمل زاد فاكل منه فله رد عوضه ولو قال لغاصب
 داره فرغها والا فاجرها كل شهر كذا فلم يفرغ فعليه المسمى فان محمدا لم يصب
 ملكه او لم يحمده لكن قال لا اريد بها بالاجر فلا ومن اجر ما استاجره باكثر يتصدق
 بالفضل وتنفع الاجارة مضافة وكذا فسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة
 والوكالة والكفالة والايضا والوصية والقضا والامارة والطلاق والعق
 والوقف لا البيع واجازة وفضة والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة
 والصالح من مال وابرا الدين **كتاب المكاتب**

وبخلاف بيع ما اجره

وان برهن على ملكه
 بعد محله

فلما اجرا مثل لا يجاوز نصف درهم وقال الشيطان جانرا ان سكتت هذا
الحانوت عطا فبدرهم او حدا فبدرهمين جاز خلافا لها وكذا الخلاف لوقال ان
ذهبت هذه الدابة الى الحيرة فبدرهم وان جاوزتها الى القادسية فبدرهمين او قال
ان حملت عليها الى الحيرة كرش فبدرهم وان حملت كرش فبدرهمين ولا يسافر بعد
استاجره للخدمة بلا اشتراط وكذا استاجر عبد المجور ففعل واخذ الاجر لا يسترده منه
وكذا اجرا العبد المقتوب نفسه فاكل غاصبه اجره لا يضمن خلافا لها وما وجره سيده اخذه
وقبض العبد اجره صحيح وكذا اجره عبد هذين الشهيدين شهرين باربعة وشهرا بخمسة صحيح
والاول باربعة وكذا استاجر عبد فابق او مرض فادعى وجوده اول المدة والمولى وجوده
قبيل الاخبار بساعة حكم كالحال فان كان حاضرا وصحى صدق المولى والا فالمستاجر وكذا
الاختلاف في انقطاع ما الرضى وجريانه وكذا قال رب الثوب امرتك ان تصبغه احمر
فصبغته اصفر وقال الصانع امرتني بما صنعت صدق رب الثوب وكذا الاختلاف في
القبض والقبض فان حلف ضمن الصانع قيمة ثوب غير معمول ولا اجرا واخذ الثوب واعطاه
اجره مثله لا يجاوز به المسمى وان قال رب الثوب علمتني بلا اجرا وقال الصانع باجر
فالقول لرب الثوب وعذابي يوسف للصانع ان كان حريفا وعند محمد للصانع ان
كان معروفا بعلمه بالاجر **باب دفع الاجارة** تنفع ببيع قوت
النفع كزاد الدار وانقطع ما الارض والرحى واخذ به كرض العبد وبيع الدابة
فلما تنفع به معيبا او ازال المجرع عيبه سقط خياره وتنفع بالعذر وهو العجز عن
الشيء على موجب العقد لا يحمل مزرعة مستحق به كقلع سن سكن وجعه بعد ما استوجر
له وطبخ لوليمة ماتت عروسها بعد الاستجارة للطبخ لها واختلعت وكذا لو استاجر دكانا

ليجوز فذهب ماله او اجر شيئا فلم يدين لا يجد قضاءه الا من ثمن ما اجره ولو
باقراره واستاجر عبد للخدمة في المصر ومطلقا فسا قرا واكثرى دابة للسفر
ثم بدله منه ولو بدلا للمكاري منه فليس بجزء ولو مرض فهو عذر في رواية الكوفي
دون رواية الاصل وكذا استاجر خياط يجعل لنفسه عبدا يخط له فافلس فهو
عذر بخلاف خياط يخط بالاجر ويخلف تركه الخياط ليكمل في الصرف ولو
استاجر دكانا لعل الخياط فتركه لعل اخر فعذر وكذا لو استاجر عفا را
ثم اراد السفر وتنقضى بموت احدا لعاقدين عقدها لنفسه فان عقدها
لغيره فلا كالوكيل والوصي ومتولى الوقف **مسائل منثورة**
ولو احرق حصان ارض مستاجرة او مستعارة فاحرق شي في ارض غيره
لا يضمن ان كانت الرمح هادية وان مضطربة ضمن وكذا لو اقتدى خياط او
صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف صحيح وكذا لو استاجر جملا
يجعل عليه محملا ورا كين الى مكة وله الحمل المعتاد وان شاهد الجبال المحمل
فموجود وان استاجر محمل زاد فاكل منه فله رد عوضه وكذا لو قال لغاصب
داره فرغها والا فاجرها كل شهر كذا فلم يفرغ فعليه المسمى فان محمد الغاصب
ملكه او لم يملكه لكن قال لا اريدها بالاجر فلا ومن اجرها استاجر باكثر يتصدق
بالفضل وتنفع الاجارة مضافة وكذا فسجها والمزارعة والمعاملة والمضاربة
والوكالة والكفالة والابصا والوصية والقضا والامارة والطلاق والعق
والوقف لا البيع واجازته وتسخيره والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة
والصلح من مال وابرا الدين **كتاب المكاتب**

وخلاف بيع ما اجره

وان برهن على ملكه
يعود محله

الكتابة تحرير المملوك يدا في الحال ورقية في المال فمن كاتب مملوكه ولو صغيرا
يعقل بال حال او موجد او منجم فقبل صح وكذا لو قال جعلت عليك الفانوديه
بجوما اولها كذا واخرها كذا فاذا ادبته فانت حر وان عجزت فتن فقبل ولو
قال اذا ادبت الي الفاك شهمائة فانت حر فهو تعليق وقيل مكانة واذا صحت
الكتابة خرج عن يد المولى دون ملكه فان اتلف ماله ضمه وكذا ان وطئ المكاتبه
او جنى عليها او على ولدها وان كاتبه على قيمته فسدت فان اداها عتق وكذا
تفسد لو كاتبه على عين لغيره تتعين بالتعيين او على ماله ويرد عليه عبد غير
معين وعند ابي يوسف يجوز وتقسيم الماله على قيمته المكاتب وقيمة عبد وسط
فيسقط قسط العبد والباقي بدل للكتابة وان كاتب المسلم نجرا وخزير فسد
فان اداه عتق ولزمه قيمة نفسه والكتابة على ميتة اودم باطله فلا يعتق با داء
المسي وتجب القيمة في الفاسدة ولا ينقص عن المسمى ويزاد عليه وصحت على حيوان
ذكر جنسه لا وضفه ولزم الوسط او قيمته وصح كتابة كافر عبده الكافر نجس مقدر
واي اسلم فللمسيد قيمته وعتق با داء عينها **باب تصرف**
المكاتب له ان يبيع ويشترى ويسافر وان شرط عدمه ويزوج امته ويكاتب
عبده فان ادى بعد عتق الاول فولاه له وان فللمسيد وكيس له ان يتزوج بلا
اذن ولا يهب ولو جعوز ولا يتصدق الا ببسيرة ولا يكفل ولا يقرض ولا يعتق
ولو بال ولا يزوج عبده ولا يبيعه من نفسه والاب والوصي في رقيق الصغير
كالمكاتب ولا يملك لما دون شي من ذلك وعند ابي يوسف له تزويج امته وعلى
هذا الخلاف المفارب والشريك وان اشترى المكاتب فريه ولا يدخل في كتابته

قبيله

ولو اشترى ذارحم محرم غير الولاد لا يدخل خلافا لها وان اشترى ام ولده مع
ولدها دخل الولد في الكتابة ولا تباع الام وان لم يكن معها جاز بيعها خلافا لها
ولده من امته يدخل في كتابته وكسبه له ولو زوج امته من عبده ثم كاتبتها
فولدت يدخل الولد في كتابة الام وكسبه لها ولو كتبه مكاتب بالاذن امرأة
زعمت انها حرة فولدت فاستحقت فولدها عبد وعند محمد حر وتؤخذ منه قيمته
بعد عتقه وان وطئ المكاتب امه بملك بغير اذن سيده فاستحقت اخذ منه
عقرها في الحال وكذا ان شراها فاسدا فوطئها فردت وان وطئها بكاح لا
يؤخذ منه الا بعد عتقه ومثله لما دون في التجارة **فصل** واذا ولدت
المكاتبه من مولاها مضت على الكتابة او عجزت بنفسها وهي ام ولده واذا
مضت على الكتابة اخذت منه عقرها وان مات المولى عتقت وسقط
عنها البذل وان ماتت وتركته مالا ادبت منه كاتبتها وما بقي ميراث لابنها
ولا يثبت نسب من تلده بعده بلا دعوة بل هو مثلها في الحكم وان كاتب
مدبره او ام ولده صح فان مات عتقت مجانا والمدبر يسعي في بدل كتابته
او ثلثي قيمته ان كان معسرا وعند ابي يوسف يسعي في الاقل من البذل او
ثلثي قيمته وعند محمد يسعي في الاقل من ثلثي البذل او ثلثي القيمة وان دبر
مكاتبه صح ومضى عليها او عجز نفسه وصار مدبرا فان مضى عليها فوات
سيده معسرا سعي في ثلثي البذل او ثلثي قيمته وعندها يسعي في الاقل من
ثلثي كل منهما وان اعتق مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابة وان كوثب
على الف موجد فصالح على نصفه حالا صح وان مات مريض كاتب عبدا قيمته

الب على الغير الى سنة ولا مال له غيره ولم يحز الورثة ادى العبد ثلثي البدل
حالا والباقي الى اجله او رد رقيقا وعند محمد يودي ثلثي قيمة الحال والباقي
الى اجله او يرد رقيقا وان كانت على الف وقيمة الفان ولم يحجز وا ادى ثلثي
القيمة للحال او رد الى الرق اتفاقا ومثلها البيع وان كانت حر عن عبد بالف
وا ادى عنه عتق ولا يرجع به عليه وان قبل العبد فهو مكاتب وان كانت
عبدان عن نفسه وعن اخر غاب فقبل صح وقبول الغاب لغو ويؤخذ كالحاضر
بكل البدل ولا يؤخذ الغاب بشي واياها ادى اجر المولى على القبول وعتق
ولا يرجع احدها على الآخر وان كانت امة عنها وعن صغيرين لها جاز واي
ادى اجر المولى على القبول وعتقوا ولا يرجع على غيره

ورقة

وكذا لو كانتا معا ولا يعتق احدها
باداة حصته بخلاف لو كانتا لا تنجز
ولو حجز احدها ثم ادى الآخر عتقا
الكل

كتاب العبد المشترك ولو اذن احد شركيين في عبد لآخر ان يكاتب
حصته منه بالف ويقبض البدل ففعل وقبض البعض فعجز المكاتب فالمقبوض
للقابض خاصة وقال بينهما امة لرجلين كما بناها فاتت بولد فادعاء
احدها ثم اتت باخر فادعاء الآخر فعجزت فهي ام ولد الاول وضمن نصف
قيمتها ونصف عقرها وضمن الثاني تمام عقرها وقيمة الولد وهو ابنه واياها
دفع العقر اليها قبل العجز جاز وعندنا لا يثبت نسب الولد من الثاني ولا
يضمن قيمته وحكمه كاهه ويضمن تمام العقر ويضمن الاول نصف قيمتها مكاتب
عندنا ييوسف والاقل منه ومن نصف ما بقي من البدل عند محمد ولو لم يطا
الثاني بل دبها فعجزت بطل التدبير وهي ام ولد الاول والولد له وضمن
نصف قيمته ونصف عقرها ولو اعتمها احدها موسرا فعجزت ضمن المعق

نصف

نصف قيمتها ويرجع به عليها خلافا لما وان لم تجن فلا ضمان وعندها يضمن
الموسر وتجب السعاية في المعسر ولو دبر احد الشريكين ثم اعتق الاخر موسرا
ضمنه المديرا واستسعى لعبد واعتقه وان عكس فالمدير يعق او يستسعي
وعندها ان دبر الاول ضمن نصف قيمته موسرا ومعسرا وعتق الاخر لغو
وان اعتق الاول ضمن لو موسرا واستسعى العبد لو معسرا وتدير الاخر لغو
باب العجز والموت اذا عجز المكاتب عن تحم فان
رجي له حصول مال لا يجعل الحاكم بتجيزه ويمهل يومين او ثلثه والا عجزه فسخ
الكتابة ان طلب سيد او عجزه سيد برضاه وعندنا ييوسف لا تجن مال
يؤال عليه تجان واذا عجز عادت احكام رقه وما في يده لمواه ويجل له
ولو اصله من صدقة وان مات عن وفاق لا تنسخ ويودي بدلها من ماله وحكم
بعته في اخر جز من حياته ويورث ما بقي من ماله ويعتق اولاده الذين
شراهم او ولدوا في كتابته او كويتوا معه تبعا او قصدا وان لم يترك وفاء وله
ولد ولد في كتابته سعى على نجومه فاذا ادى حكم بعته وعتق ابيه قبل موته
والولد المشري اما ان يودي حالا او يرد في الرق وعندها هو كالاول
وان مات المكاتب وترك ولدا من حرة ودينا على الناس فيه وفا فجنى الولد
فقضي بارش الجناية على عاقلة الام لا يكون ذلك قضاء بعجز المكاتب وان
اختتم موالي الام والاب في ولده فقضي به لموالي الام فهو قضا بعجزه ولو
جنى عبد فكتابة سيده جازها بجناية فجز دفع او فدى وكذا لو جنى المكاتب
فجز قبل القضاء ولو بعد ما قضى عليه فهو دين يباع فيه ولا تنسخ الكتابة

الموت السيد ويودي البدل الى ورثته على نجومه فان اعتقه بعضهم لا ينفذ وان
 اعتقه كله عتق مجانا **كتاب الولا** الولا لمن اعتق
 ولو بتدبير او استيلاء او كتابة او وصية او ملك قريب ولغا شرط لغيره
 او سائبة ومن اعتق حاملا من زوج قن فولدت لاقل من نصف ستة
 فولاء الولد له لا ينتقل عنه ابدا وكذا لو ولدت تؤمين احدها لاقل من
 نصفها وان ولدت لاكثر من ذلك فولاءه له ايضا لكن ان اعتق الاب جرة
 الى مواليه ولا يرجع الا ولون عليهم بما عقلوا عنه قبل الحجر وتكون زوج عجي
 له مولى مولاة او لا معتقة فولاء الولد لمواليها وعند ابي يوسف حكم
 ابيه والمعتق مقدم على ذوي الارحام موخر عن العصبة النسبية فان
 مات السيد ثم المعتق فارثه لا قرب عصبة سيده فيكون لابنه دون ابيه
 لو اجتمعا وعند ابي يوسف لا يسم السدس والباقي لابن وعند استوا
 القرب تستوي القيمة وليس للنساء من المولا الا ما اعتقن او اعتق من
 اعتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين الحديث **فصل** ولا المولاة
 سبية العقد فولوا سلم عجي على يد رجل ووالاه على ان يرثه ويعقل عنه او والى
 غير من سلم على يده صح ان لم يكن معتقا وعقله عليه وارثه ان لم يكن له
 وارث وهو موخر عن ذوي الارحام وله ان يفسخه فولاء بحضرة وفعلا
 مع غيبته بان ينتقل عنه الى غيره وبعد ان عقل عنه او عن ولده لا يفسخ
 هو ولا ولده ولا على ايضا ان يبرأ عن ولده المحضر وتواست امرأه والتم
 او اقرت بالولا فولدت مجهول النسب او كان معها ولدا صغيرا كذلك تبعها فيه

خلافا **كتاب الاكراه** هو فعل يوقعه الانسان بغير
 يفوت به رضاه او يفسد اختياره مع بقاء اهليته وشرط قدرة المكره على
 ايقاع ما هدد به سلطانا كان او لصا وخوف المكره وقبح ذلك وكونه
 محتا قبله عن فعل ما اكراه عليه لحقه او حق اخر او حق الشرع وكون المكره
 متلفا لنفسا او عضوا او موجبا غما يعدم الرضا فلو اكراه على بيع او شراء او
 اجارة او اقرار بقتل او ضرب شديدا وحبس مديد خير بين الفسخ والامضا
 ويملك المشتري ملكا فاسدا فلو اعتق صح اعتاقه ولزمه قيمته وقبض
 الثمن او تسليم المبيع طوعا اجازة لا فعلا ما كرها ولا دفع الهبة طوعا
 بعدما اكراه عليها وان هلك المبيع في يد مشتري مكره لزمه قيمته والبايع
 تضمن اي شئ من المكره والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري
 بقيمة وان ضمن المشتري بعدما تداولته البيعات نفذ كل شراء وقع بعد شرائه
 لا ما وقع قبله وان اجاز عقدا منها جاز ما قبله ايضا وله استرداده اذا فسخ
 لو باقيا وضرب سوط وحبس يوم ليس باكراه الا فيمن يستضربه لكونه ذا
 منصب وان اكراه على كل ميتة او دم او لحم خنزيرا وشرب خمر بضرب او حبس
 او قيد لا يحل التناول وان يقتل او قطع عضو حل وياثم به بغيره على التلف
 ان علم الاباحة كما في المحضه وان اكراه على الكفر او سب النبي صلى الله عليه وسلم
 بقتل او قطع عضو رخص له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ويوجر بالصبر على
 التلف ولا رخصة بغيرها وان اكراه على تلاف مال مسلم باحدها رخص له والضم
 على المكره او على قتله او قطع عضو لا يرخص فان فعل فالقصاص على المكره فقط

وعند أبي يوسف لا قصاص على أحد ولو أكره على أن يتردى من جبل ففعل فدية
على عاقلة المكره وعند أبي يوسف في ماله وعند محمد عليه القصاص ولو أكره
بقتل على تزد أو اقحام نار أو ماء وكل مهلك فله الخيار في الاقحام والبصر وقالوا
يلزمه البصر ولو وقع نار في سفينة أن صبر أحرق وإن بقي نفسه غرق فله الخيار
عند الأمام وعند محمد يلزمه الثبات وإن أكره على طلاق أو اعتاق أو توكيل
بهما نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره وكذا بنصف المهر لو الطلاق قبل الدخول
ولا يرجع بعده وصح يحبس المكره ونذره وظهاره ولا يرجع بما عزم بسبب ذلك
ورجعت وأبلاؤه وفيه فيه وإسلامه لكن لا قتل فيه لو ارتد ولا يصح إبراؤه ولا ردة
فلا تبين بها امرأته فإن ادعت تحقق ما اظهره وادعى أن قلبه مطمئن بالإيمان صدق
ولو أكره على الزنى ففعل حد مالم يكرهه سلطان وعندهما لا حد عليه وبه يفتي **كتاب**
الحجر هو منع نفاد تصرف قولي وأسبابه الصغر والجنون والرق فلا يصح تصرف
صبي أو عبد بلا إذن ولي أو سيد ولا تصرف المجنون المخلوب بحال ومن عقد منهم
وهو يعقل فوليّه مخير بين أن يحرقه أو يشقه ومن اتلف منهم شيئا فعليه ضمانه ولا يصح طلاق
الصبي أو المجنون ولا عتاقهما ولا إقرارهما وصح طلاق العبد وإقراره في حق نفسه
لا في حق سيده فلو أقرب مال لزمه بعد عتقه وإن بحد أو قود لزمه في الحال ولا يحجر
على السفينة وإن كان مبهذا ومن بلغ غير رشيد لا يسلم إليه ماله مالم يبلغ سنه خمساً
وعشرين فإذا بلغها دفع إليه وإن لم يونس رشده وإن تصرف فيه قبل ذلك نفذ
وعندهما يحجر على السفينة ولا يدفع إليه ماله مالم يونس رشده ولا يصح تصرفه
فيه فإن باع لا ينفذ وإن فيه مصلحة إجازة الحاكم وإن اعتق نفذ وسعى العبد في قيمته

٥٩
وإن دبر صح فإن مات قبل رشده سعى العبد في قيمته مدبراً ويصح تزوجه به
المثل وإن سمي أكثر بطلت الزيادة وتخرج زكاة مال السفينة وينفق منه عليه وعلى
من تلزم نفقته ويدفع القاضي قدر الزكوة إليه ليؤدي بنفسه ويؤكل عليه أمين
إلى أن يؤديها فإن أراد حجة الإسلام لا يمنع منها ولا من عمرة واحدة وترفع نفقته
إلى ثلثة ينفق عليه في الطريق لا إليه وتصح منه الوصية في القرب وأبواب الخير من الثلث
وتحجر على المفتي المأجور والطبيب الجاهل والمكاري المفسد اتفاقاً ولا يحجر
على فاسق ومغفل إذا كان مصلحاً لماله ولا على مديون ولا يبيع القاضي
ماله فيه بل يحبسها أبداً حتى يبيعه هو بنفسه فإن كان ماله من جنس دينه
أداه الحاكم منه ويبيع أحد النفذين بالآخر استحساناً وعندهما يحجر عليه
أن يطلب غراماً ويمنع من التصرف والاقرار ويبيع الحاكم ماله إن امتنع
ويقسم بين غرامائه بالخصص وإن أقر حال حجره لزمه بعد قضا ديونه لا في
الحال وينفق من مال المفسد عليه وعلى من تلزم نفقته والفتوى على قولهما
في بيع ماله لا مناعه وتباع النفود ثم العروض ثم العقار ويترك له دست
من ثياب بدنه وقيل دستان ومن أفلس وعنده مناع رجل شراه منه
فرب المناع أسوة الغرما فيه **فصل** يحكم ببلوغ الخلام بالاحتلام
والانزال أو الاحبال وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام أو الحمل فإن لم
يوجد شيء من ذلك فإدائمه ثمان عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة وعندهما
إذا تم خمس عشرة سنة فيها وهو رواية عن الإمام وبه يفتي وأدنى مدته له
ثنتا عشرة سنة ولها تسع سنين وإذا راهقاً وقال بلغنا صدقاً وكانا كالبالغ

كتاب الماذون

كتاب الماذون الاذن فك الحجر واسقاط الحق ثم تصرف
العبد باهليته فلا تلزم سيده عهدة ولا يتوفت فلو اذن له يوما فهو ماذون
دائما الى ان يحجر عليه ولا يخصص فاذا اذن في نوع من التجارة كان ماذونا
في سائر الانواع ويثبت صريحا ودلالة بان راي عبده يبيع ويشترى فسكت
سوا كان البيع للمولى او لغيره بامره او بغير امره صحيحا لو فاسدا وللماذون
اذن عام لا بشر اشي بعينه او طعام الاكل او ثياب الكسوة ان يبيع ويشترى
ويؤكل بهما ويسلم ويقتل السلم ويرهن ويرهن ويراع ويشترى بذرا
يرعه ويشترك غنانا ويستاجر ويوجر ولو نفسه ويضارب ويدفع المال
مضاربة ويبضع ويعير ويقر بدين وودعة وعصب ولو باع او اشترى
بغبن فاحترج خلافهما ولو حاجي في مرض موته صح من جميع المال ان لم يكن
عليه دين وان كان فمن جميع ما بقي وان لم يبق ادى المشتري جميع المحاباة
او رد المبيع وله ان يضيف معامله ويحط من الثمن بعيب وياذن لرفيقة
في التجارة ان يتزوج او يزوج عبده وكذا امته خلافا لابي يوسف ولا ان
يكاتب او يعق ولو بال او يعرض او يهب ولو بغير او يهدي الا اليسير
من الطعام والمجو ولا يهدي اليسير ايضا وعن ابي يوسف اذا دفع المولى
الى المجو رقت يومه فذاع بعض رفقائه لاكل معه فلا بأس به بخلاف ما لو دفع
اليه قوت شهر قالوا ولا بأس للمرأة ان تنصدق من بيت زوجها باليسير كالزيت
ونحوه وما تلزم الماذون من الدين بسبب تجارة او ما في معناها كبيع وشراء
واجارة واستجار وعصب ومجدا مائة وعقرا مائة شراها فوطها فاستحقت

بشئ

يتعلق برقبة فيباع ان لم يفده المولى ويقسم ثمنه وما في يده من كسبه بالخصص
سوا كسبه قبل الدين او بعده او اتبه وما بقي عليه يطالب به بعد عتقه
وما اخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد وله اخذ غلة مثله مع وجود الدين
والزائد عليها للغرماء ويحجر الماذون ان ابقى او مات سيده او جن مطبقا
او كحق بدار الحرب مرتدا او حجر عليه وعلم به اكثر اهل سوقه والامة ان
استولدها لا ان دبرها ويضمن القيمة للغريم فيها واقراره بعد الحجر
بدين او بان ما في يده امانة او غضب صحيح خلافا لما وان استغرق دينه
رقبه وما في يده لا يملك سيده ما في يده فلو اعتق عبدا من ما في يده لا يبيع
وعندها يملك فيصح عتقه وان لم يستغرق صح اتفاقا ويصح بيعه من سيده
بمثل القيمة لا باقل وبيع سيده منه بمثلها لا باكثر فلو باع يحبط الزائد او
ينقض البيع فان سلم سيده اليه المبيع قبل نفاذ الثمن سقط الثمن وله ان
لا يسلمه حتى ياخذ ثمنه ويضمن السيد باعتاقه الماذون مردونا الاقل
من قيمة ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته طوبى به معتقا وان باعه
وهو مردون مستغرق وعينه مشترى فللغرماء اجارة ببيع واخذ ثمنه
او تضمن اي شاؤا من السيد او المشتري قيمة فان ضمنوا السيد ثم رد
عليه بعيب رجع عليهم بالقيمة وبما دحقهم في العبد وان باعه واعلم بكونه
مردونا فللغرماء رد البيع ان لم يصل ثمنه اليهم وان وصل ولا محاباة في البيع
فلا فان غاب البائع فالمشتري ليس خصما له ان انكر الدين وعذابي يوسف
هو خصم ويقضى له بالدين ومن قال انا عبد فلان واشترى وباع فحكمه

باكثر

كما مذون الا انه لا يباع في الدين ما لم يقر سيدة باذنه **فصل** تصرف
الصبي ان نفعه كالاسلام وقبول الهبة والصدقة صح بلا اذن وان ضرر كالطلاق
والاعتاق فلا ولو باذن وان احتملها كالبيع والشرا صح بلا اذن لا بدونه فاذا
اذن للصبي في التجارة ابوه اوجده عند عمره او وصي احدهما او القاضي فحكم حكم
العبد المأذون بشرط ان يعقل كون البيع سالبا للملك والشرا جالبا له فلو اقر
بما في يده من كسبه او ارثه صح والمعتوه بمنزلة الصبي وصح اذن الوصي او القاضي
لعبد ليتيم **كتاب الغصب** هو ازالة اليد المحقة باثبات
اليد المبطله فاستخدام العبد وحمل المداية غصب لا الجلس على البساط وحكمه
الاثم لمن علم وجوب رد عينه في مكان غصبه ان كانت باقية والضمان لو
هككت ففي المثلي كالكيالي والورني والعدي المتقارب يجب مثله فان انقطع
المثل تجب قيمته يوم الخصومة وعند ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم
الانقطاع وفي القيمي كالعدي المتفاوت والبر المخلوط بالشجر تجب قيمته
يوم الغصب اجماعا فان ادعى الهلاك حبس حتى يعلم انه لو كان باقيا لظهره
ثم يقضى عليه بالبدل والغصب انما هو فيما ينقل فلو غصب عقارا فهلك في
يده لا يضمن خلافا للحد وما نقص منه بفعله كسكناه وزرعه ضمنه وياخذ راس
ماله ويتصدق بالفضل وعند ابي يوسف لا يتصدق به وكذا لو استقل العبد
المغصوب فنقصه الاستغلال او اجرا المستعار ونقص يضمن النقصان وما
فضل من الخلة والاجرة تصدق به خلافا له وان تصرف في الغصب والوديعة
فخرج وهما يتعينا بالتعيين تصدق بالخرج خلافا له ايضا وان كانا لا يتعينا

فان اشار اليهما ونقدها فكذلك وان اشار الى غيرها ونقدها او اشار
اليهما ونقدها غيرها او اطلق ونقدها طاب له البيع اتفاقا قليل وبه يفتى
والمختار انه لا يطيب مطلقا ولو اشترى بالغ الغصب او الوديعة جارية
تعدل الفيز فوهبها او طامها فاكلة لا يتصدق بشي **فصل** وان
غير ما غصبه فزال اسمه وعظم منافعه ضمنه ومملكه ولا يحل انتفاعه به قبل اداء
الفدان كشاة ذبحها وطحنها او شواها او قطعها وبرطحنها او زرعه ودقيق
خبزه وعنب او زيتون عصره وقطن غزله وغزل شجره وحديد جعله سيفا
وصفر جعله انية وساجدة اوليته بنى عليها وان جعل الفضة او الذهب
دراهما ودنانيرا او انية لا يملكه وهو لما ملكه بلا شي وعندها يملكه الغاصب
وعليه مثله فان ذبح الشاة فاما لكان ان شاطرها عليه وضمن قيمتها او
اخزها وضمنه نقصانها وكذا الوقطع يدها او قطع طرف دابة غير ما كولة
او خرق الثوب خرقا فاحش فوت بعض العين وبعض نفعه وفي يسير
نقصه ولم يفوت شي من النفع يضمن نقصانه ومن بنى في ارض غيره او غرس
امر بالقلع والرد وان كانت تنقص بالقلع فلما لكان ان يضمن له قيمتها ما مولا
تقلعها فتقوم الارض بلا شجر او بنا وتقوم مع احدها مستحق القلع فيضمن **الفصل**
وان صنع الثوب واصفرا ولت السويق بسمن فاما لكان ان شاطرته قيمة ثوبه ايض
ومثل سويقه واخزها وضمن ما زاد الصبغ والسمن وان صبغها اسود ضمنه قيمته
ايضا واخذه بلا رد شي لانه نقص وعندها الاسود كغيره وهو اختلاف زمان
فصل وان غيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه مستند الى وقت الغصب

وسلم له الاكساب دون الاولاد والقول في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم
 يبرهن ما لك على الزيادة فان ظهر وقيمت اكثر وقد ضمنه بقول المالك او
 ببرهانه او بالانكول فهو للغاصب ولا خيار للمالك وان ضمنه بقوله فالمالك
 ان شاء امضى الضمان واخذه ورد عوضه ولو برهن كل من المالك والغاصب
 على الهلاك عند الاخر فبيته الغاصب اولى خلافا لابي يوسف ومن غضب
 عبدا فباع فضمه وان اعتقه فضمه لا ينفذ عتقه ورواها المصنوع غير
 مفقوتة عالم يتعد فيها او يمنعها بعد طلب المالك اياها سواء كانت متصلة
 كالحسن واليمن او منفصلة كالولد والثرمة وان نقصت الجارية بالولا
 في يدي الغاصب ضمن نقصانها وجبر بقيمة الولد والثرمة ان وقت ولو زنى
 باثمه غصبها فردها حاملا فماتت بها ضمن قيمتها يوم علوقها بخلاف الحرة
 وعندهما لا يضمن في الامة ايضا ولوردها محبوسة فماتت لا يضمن وكذا
 لو زنت عنده فردها فجلدت فماتت منه ولا يضمن منافع ما غصبه سواء
 سكنه او عطله الا في الوقف ولا خمر المسلم او خنزيره بالاتلاف وضمن القيمة
 فيها لو كان للذي وان اتلف ذي خمر ذي ضمن مثلها ولا ضمان بالاتلاف
 الميته ولو للذي ولا بالاتلاف من زك القسمية ولو لم يبيحه وان غضب
 خمر مسلم قتلها بما لا قيمة له اخذها المالك بلا شيء فلو اتلفها الغاصب
 ضمنها لا لو تلفت وان خلل بالفاس ملكها ولا شيء عليه وعندهما ياخذها
 المالك ان شاء ويرد قدر وزن الملح من الخل فلو اتلفها الغاصب لا يضمن
 خلافا لهما وان خللها بالفاس خل ملكها ولا شيء للمالك عند الامام وكذا عند

نقد بيعه

فولدت

عند

محمد ان تخللت من ساعتها والا فاخل بينهما على قدر ملكها وان غضب جلد
 ميتة فربغة بما لا قيمة له اخذه المالك بلا شيء فلو اتلفه الغاصب ضمن قيمته
 مدبوغا وقيل طاهرا غير مدبوغ وان دبغه بما لا قيمة ياخذ المالك ويرد
 ما زاد الدبغ بان يقوم مدبوغا وذكيا غير مدبوغ ويرد فضل ما بينهما
 والغاصب ان يحبس حتى يستوفي حقه وان اتلفه لا يضمن وعندهما
 يضمنه مدبوغا الا قدر ما زاد الدبغ ولو تلف لا يضمن اتفاقا ومن كسر
 لمسلم برطا او طبلا او مزمارا او دفا او اراق له سكرا او منصفا ضمن
 قيمته لغيره ولو يبيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه
 الفتوى ومن غضب مدبرة فماتت في يده ضمن قيمتها ولو ام ولد فلا
 ضمان خلافا لهما ولو شق الزرق لاراقة الحمير لا يضمن عند ابي يوسف خلافا
 لمحمد والاضمان على من حل قيد عبده او رباط دابته او فتح اصطبلها او
 قفص طير فذهب خلافا لمحمد في الدابة والطير ولا على من سعى الى سلطات
 بن يوذيه ولا يندفع الا بالسعي او بمن يفسق ولا يمنع بهيمه ولا على من
 قال السلطان قد يغرم وقد لا يغرم ان وجد ما لا فخره شيئا وان عادة ان
 يغرم البتة ضمن وكذا لو سعى بغير حق عند محمد زجراله وبه يفتى ولو اطعم
 الغاصب المعصوب ما لكه برئ وان لم يعلمه **كتاب**
الشحن هي تملك العقار على مشترية بما قام عليه جبر وجب بعد البيع وتسفر
 بالاشهاد وتملك بالاخذ بقضا او رضا وانما تجب للمخلط في نفس المبيع فان
 لم يكن او سلم للمخلط في حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين كنه لا تجزي

فلانا

فيه السفن وطريق لا ينفذ ثم للمجار الملاصق ولو بابه في سكة اخرى ومن
له جذوع على حائطها او شركة في خشبة عليه جار وان في نفس الجدار فشرى
وهي على عدد الروس لا السهام فاذا علم الشفيع بالبيع يشهد في مجلس علمه انه
يطلبها ويسمى طلب مواثبة ثم يشهد عند العقار وعلى المشتري او على الباع
ان كان المبيع في يده فيقول اشترى فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة
وانا اطلبها الا ان فاشهد واعلى ذلك ويسمى طلب تقرير واسمها دثم يطلب عند
قاض فيقول اشترى فلان دار كذا وانا شفيعها بسبب كذا فله بالسليم
الي ويسمى طلب خصومة وتعليك ولا تبطل الشفعة بتاخير مطلقا في ظاهر
المذهب وعليه الفتوى وقيل يفتى بقول محمد انه ان اخره شهرا بلا عذر بطلت
واذا ادعى الشرا وطلب الشفعة سال القاضي المدعى عليه فان اقر بملك ما يشفع
به او نكل عن الكلف على العلم بملكه او برهن الشفيع ساله عن الشرافان اقر
به او نكل عن البرهان ما ابتاع او ما يستحق عليه هذه الشفعة او برهن الشفيع
قضي له بها ولا يشترط احضار الثمن وقت الدعوى فاذا قضى له لم يلزم احضاره
والمشتري حسب الاداء لقبض ولا تبطل شفعة بتاخير الثمن بعدما امر باداؤه
وللشفيع ان يخامم الباع ان كان المبيع في يده ولا يسمع القاضي البيعة عليه حتى
يحضر المشتري فينسخ البيع بحضرة ويقضي بالشفعة على الباع ويجعل العدة عليه
والوكيل بالشرا خصم للشفيع ما لم يسلم الى الموكل وللشفيع خيار الروية والعيب
وان شرط المشتري البراءة منه **فصل** وان اختلف الشفيع والمشتري
في الثمن فالقول للمشتري وان برهنا فالشفيع وعند ابي يوسف للمشتري وان

ادعى المشتري ثمنه والباع اقل منه اخذ الشفيع بما قال الباع قبل الثمن
وبما قال المشتري بعده وان عكسا فبعد القبض يعتبر قول المشتري وقبله
يتخالفان واي نكل اعتبر قول صاحبه وان خلفا فسخ البيع واخذ الشفيع بما
قال الباع وان عطف عن المشتري بعض الثمن ياخذ الشفيع بالباقي وان
خط الكل ياخذ بالكل وان خط النصف ثم النصف ياخذ بالنصف الاخر وان
زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفيع الزيادة واذا كان الثمن مثليا لزم الشفيع
مثله وان قيميا فقيمه وان كان موجلا اخذ بثلث حاله او يطلب في الحال
وياخذ بعد معنى الاجل ولا يتعجل ما على المشتري لو اخذ الشفيع ولو سكت
عن الطلب ليل الاجل بطلت شفعة خلافا لابي يوسف ولو اشترى ذي ثمن
او ختمه ياخذ الشفيع الذي يمثل الخمر وقيمة الخمر والمسلم بالقيمة فيهما
ولو بنى المشتري او غرس اخذها الشفيع بالثمن وقيمتها مقلو غير كما في
الفصل وكلف المشتري قلعهما ولو استحققت بعد ما بنى الشفيع او غرس رجع
على المشتري بالثمن فقط وان جف الشجر او انهدم البناء عند المشتري ياخذها
الشفيع بكل الثمن ان شا وان هدم المشتري البناء اخذ الشفيع العرصه
بخصته وليس له اخذ النقص وان شري المشتري الارض مع ثمر ثمرا او غير ثمرة
فاثمر في يده اخذها الشفيع مع الثمر فيها فان جزه المشتري فليس للشفيع
اخذها وياخذ ما سواه بالخصه في الاول وبكل الثمن في الثاني **باب**
ما يجب فيه الشفعة وما لا وما يبطلها انما تجب الشفعة قصدا
في عقار ملك بعوض هو مال وان لم تكن قسمة كرحى وحمام وبر فلا تجب في

أو من الدرك أو سائر
المشتري ببيع أو اجارة

عرض وفلك وبناء وشجر ببيعاً بدون الأرض ولا في أرض وصدة وهبة
بلا عوض شروط وما بيع خيار الباع أو ببيعاً فاسداً ما لم يسقط حق الفسخ
ولا فيما قسم بين الشركاء أو جعل أجرة أو بدل خلع أو عتق أو صلح عن دم
عبد أو مهران أو أن قبول ببعضه مال وعندها تجب في حصته المال ولا فيها
صلح عنه بانكار أو سكوت وتجب فيما صلح عليه بأحدها ولا فيما سكت
شفعة ثم رد خيار روية أو شرط أو خيار عيب بقضا وما رده بلا قضا
أو بالاقالة تجب فيه وتجب في العلو وحده وفي السفلى بسببه وفيما بيع
خيار المشتري وأن بيعت دار بحجب المبيعة بالخيار فالشفعة لمن لم
الخيار ببيعاً أو مشترياً وتكون اجازة من المشتري والشفيع الا إلى اخذها
منه لا اخذاً لثانية وأن بيعت دار بحجب المبيعة فاسداً فشفيعها الباع
أن بيعت قبل قبض المشتري فإذا قبض بعد الحكم لم بها لا تبطل وإن
بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري فإن استرد الباع منه المبيعة
قبل الحكم لم بالشفعة بطلت شفعة وإن بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه
والمسلم والذي في الشفعة سوا وكذا الحر والعبد المأذون والمكاتب ولو كان
فمبيع السيد كالعكس **فصل** وتبطل الشفعة بتسليم الكل أو البعض
وترك طالب الموائمة أو التقرير وبالصلح عن الشفعة على عوض وعليه
وحده وكذا الباع شفعة حال وكذا لو قال للمخيرة اختار بيني بالف أو قال
الخير لا امرأة ذلك فاختارته بطل خيارها ولا يجب العوض وتبطل ببيع
ما يشفع به قبل الحكم لم بها وبموت الشفيع لا بموت المشتري ولا شفعة لمن باع

وغيره كطلب

أو بيع له أو تجب لمن ابتاع أو أبيع له ولو قيل للشفيع أنها بيعت بالف
فسلم بأن أنها بيعت بأقل أو بكيل أو وزني قيمة الف أو أكثر فله الشفعة
ولو بان أنها بيعت بعرض قيمة الف أو بدنانير قيمتها الف فلا ولو قيل له
المشتري فلان فسلم فإن أنه غيره فله الشفعة ولو بان أنه هو مع غيره فله
الشفعة في حصته الغير ولو باعته ببيع النصف فسلم فظهر ببيع الكل فله الشفعة
وأن باعها الأجزاء من طول جانبها لشفيع فلا شفعة له وإن شري منها
سهما بشئ ثم شري باقيها فالشفعة في السهم فقط وإن ابتاعها بشئ ثم دفع
عنه ثوباً أخذها الشفيع بالثمن لا بقيمة الثوب ولا تركة الكيلة في أسقاطها
عند أبي يوسف وبه يفتي قبل وجوبها وعند محمد تركة وللشفيع أخذ حصته
بعض المشتريين لأحصة بعض الباعين وللجار أخذ بعض مشاع ببيع قسم
وأن وقع في غير جانبه وللعبد المأذون المليون للشفعة في سيده
وبالعكس وتصح تسليم الأب والوصي شفعة الصغير خلافاً لمحمد فيما بيع بقيمة
أو أقل وقوله رواية عن الإمام في الأقل الذي لا يتقايين فيه **كتاب**
القسم هي جمع نصيب شائع في معين وتشتمل على الأفران والمبا دلة
والأفران أغلب في المثليات فيأخذ الشريك حظه منها حال غيبة صاحبه ولو
اشترى به فاقسمها فلكل أن يبيع حصته مراعاة حصته منه والمبا دلة
أغلب في غيرها فلا يأخذ ولا يبيع مراعاة بعد الشراء والقسمة وتجر عليها
فيه بطلب الشريك في متحد الجنس لا في غيره وتذب للقاضي نصب قاسم رزقه
من بيت المال ليقسمه بلا أجر فإن لم يفعل نصب قاسمها يقسم بأجر يقدره

مبيع

أو يبيع

له القاضى وهو على عدد الرؤس وعندها على قدر السهام واجرة الكيل
والوزن على قدر السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة وان لها فعلى الخلاف ويجب
كونه عدلا امينا عالما بالقسمة ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يترك القسام
ليشتركوا وصح الاقتسام بانفسهم بلا امر القاضى ويقسم على الصبي وليه
او وصيه فان لم يكن فلا بد من امر القاضى ولا يقسم عقار بين الورثة باقرارهم
ما لم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعندها يقسم وغير العقار يقسم
اجماعا وكذا العقار المشتري والمذكور مطلق ملكه وان يبرهن ان العقار
في ايديهما لا يقسم حتى يبرهن انه لهما ولو يبرهنوا على الموت وعدد الورثة
والعقار في ايديهم ومعهم وارث غائب او وصي قسم ونصب وكيل او وصي
لقبض حصه الغائب او الصبي ولو كان العقار في يد الغائب او شي منه
او في يد مودعه او في يد الصغير لا يقسم وكذا الوضو وارث واحد او كانوا
مشتريين وغائب احدهم واذا انتفع كل من الشراك بنصيبه بعد القسمة قسم
بطلب احدهم وان تضر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون
البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الاخر هو الاصح ويقسم العروص
من جنس واحد ولا يقسم اجنسين بعضها في بعض ولا الجواهر ولا الحمام
ولا البر ولا الرعى ولا الثوب الواحد ولا الحائط بين دارين الا برضاهم
وكذا الرقيق خلافا لهما والدور في مصر واحد يقسم كل على حدة وقالوا ان
كان الاصل قسمة بعضها في بعض جاز وفي مصرين يقسم كل على حدة اتفاقا
وكذا دار وصيعة او دار وحانوت والبيوت في محلة واحدة او في محلات

يجوز قسمة بعضها في بعض والمنازل المتلاصقة كالبيوت والمتباعدة كاللدور
فصل وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه ويعدله ويذرعه ويقوم
بناؤه ويفرز كل نصيب بطريقة وشربه ويلقب الانصب بالاول والثاني
والثالث ويكتب اسماهم ويقنع فالاول لمن خرج اسمه اولا والثاني
لمن خرج ثانيا والثالث لمن خرج ثالثا ولا يدخل الدراهم في القسمة
الا برضاهم فان وقع مسيل او طريق لاحدهم في نصيب اخر ولم يشترط
في القسمة صرف عنه ان امكن والافسحت ويقسم سهمين من العلوسهم
من السفلى وعند ابي يوسف سهمهما بسهم وعند محمد يقسم بالقيمة
وعليه الفتوى فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ادعى ان بعض
نصيبه في يد صاحبه لا يصدق الا بحجة وتقبل شهادته القاسمين فيها
خلافا لمحمد وان قال قبضته ثم اخذ بعضه حلف خصمه وان قال قبل
ان يقرب بالاستيفاء اصابني كذا ولم يسلم الي وكذبه الاخر تحالفا وفسخت
ولو ادعى قبضا لا يعتبر كالمبيع الا اذا كانت القسمة بقضا والعين
فاحش ففسخ ولو استحق بعض معين من نصيب البعض لا تفسخ ويرجع
بقسطه في حظ شريكه وكذا في الشايع وعند ابي يوسف تفسخ وفي بعض
مشاع في الكل تفسخ اجماعا ولو ظهر بعد القسمة دين على المبت محيط
تقصت وكذا الوغير محيط الا اذا بقي بلا قسمة ما يقبى به ولو ابرأ الغرماء
او اداه الورثة من مالهم لا تنقض مطلقا **فصل** وتجوز المهاداة
وتجبر عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا او هذا علوها

الى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافا وشروطا المدة
فانها تصح بلا ذكرها وتقع على اول ثمرة تخريج وفي الرطبة على ادراك بزرها
وتفسدها ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروجها وعدمه جازت
فان خرج فيها فعلى الشرط وان تاخر عنها فسدت وللعامل اجر مثله وكذا
كل موضع فسدت فيه وان لم يخرج شيئا فلا شيء له وتصح المساقاة في النخل والكرم
والشجر والرطاب واصول الباذنجان فان كان في الشجر ثمرة ان كان يزيد
بالعمل صحت والا فلا وكذا في المزارعة لو دفع ارضا فيها بقل وما قبل الادراك
كالسقي والتلقيح والحفظ فعلى العامل وما بعده كما يجزأ والحفظ فعليهما
ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا وتبطل بموت احدها فان كان الثمر
خاما عند الموت او تمام المدة يغتوم العامل او وارثه عليه وان ادى الدافع
او ورثته فان اراد العامل او وارثه صرفه بسر اخير الاخر او وارثه بين ان
يقسموه على الشرط او يدفعوا قيمة نصيبه او ينفقوا ويرجعوا كما في المزارعة
ولا تنسخ بالعدو ومرض العامل اذا عجز عن العمل عذروا وكذا كونه سارقا يخاف
منه على الثمر والسعيق ولو دفع فضا مدة معلومة لمن يغرسه لتكون الارض
والشجر بينهما لا يصح والشجر لرب الارض وللغارس قيمة غرسه وعمله **كتاب**
الذبايح الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع الاوداج وتحل ذبيحة مسلم وكفاي
ذمي واخرى ولو امرأة او صبيا او مجنونان او اخرسا او قلف لا ذبيحة
وثني او مجوسي ومرتدا وتارك التسمية عمدا فان تركها ناسيا تحل وكرهه ان
يذكر مع اسم الله غيره وصلا دون عطف وان يقول بسم الله اللهم تقبل من فلان

ان شاء الله

فان

فان قاله قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره وان عطف حرمت نحو
بسم الله وفلان بالجر وكذا ان اضجع شاة وسمي وذبح غيرها بتلك التسمية وان
ذبحها بشفره اخرى حلت وان رمى الى الصيد وسمي فاصاب غيره اكل وان سمي على
سهم ورمى بغیره لا يוכל والارسال كالرمي والشرط الذكر الخالص فلو قال اللهم
اغفر لي لا يحل وبالحمد لله وسبحان الله يحل لا لوعطس وحمله والسنه بخرا لابل
وذبح البقر والغنم ويكره العكس ويحل والذبح بين الحلق واللبة اعلى الحلق
او اسفله او اوسطه وقيل لا يجوز فوق العقدة والعروق التي تقطع في الذكوة
الحلقوم والمريء والودجان ويكفي قطع ثلثة منها ايا كانت وعند محمد لا بد من
قطع اكثر كل واحد منها وهو رواية عن الامام وعندي يوسف لا بد من قطع
الحلقوم والمريء واحد والودجين وقيل محمد معه ويجوز الذبح بكل ما اقر الاوداج
وانهرا الدم ولو مروة او ليطية او سنا او ظفرا منزع وغيره لا بالقائم وتذب
احدا الشفرة قبل الاضجاع وكرهه بعده وكذا اجرها برجها الى المذبح والنخع
وقطع الراس والسيح قبل ان تبرد والذبح من القفا وتحل ان بقيت حية
حتى قطعت العروق والا فلا ولزم ذبح صيد استانس وجاز جرح نغم تو حش
او تردي في بئر اذا لم يمكن ذبحه ولا يحل الجنتين بذكوة امة اشعرا ولا وقالوا
يحل ان تم خلقه **فصل** ويجرم اكل كل ذي ناب او مخالب من سبع او طير
ولو ضعا او ثعلبا او الضب واليربوع وابن عرس والزنبور والسلفاة والحشرات
ويكره الغراب لا يذبح والغداف والرخم والبغاث والخنزير بما في الاصح وعند
لا تكره الخيل وحل العقق وعرب الزرع والارنب ولا يוכל من حيوان الماء

والخنزير اهل البيت
والفيل

الا المتكلم بانواعه كالجريث والمارهاجي ولا ياكل الطافي منه وان مات لم يجر
 برد فيه روايتان ويجل هو والجرا د بلا ذكوة ولو ذبح شاة لم تعلم حياتها فحرمت
 او خرج منها دم حلت والا فلا وان علمت حلت مطلقا **كتاب الاضحية**
 هي واجبة وعن ابي يوسف ستة وقيل هو قولها وانما يجب على حر مسلم مقيم
 عن نفسه لا عن طفله وقيل يجب عنه ايضا وقيل يغني عنه ابوه او وصيه من ماله
 فيطعم منها ما امكن ويستبدل بالباقي ما ينتفع به مع بقاء وهي شاة او بدنة
 او سبع بدنة بان اشترك مع ستة في بقرة او بعير وكل يربد القرية وهو من اهلها
 ولم ينقص نصيب احدهم عن سبع فلو اراد احدهم بنصيبه اللحم او كان كافرا او
 نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن واحد منهم ويجوز اشراك اقل من سبع ولو اشترى
 ويقسم لحمها وزنا لا جزافا الا اذا خلط به من اكارهه او جلده ولو شري بدنة
 للاضحية ثم اشرك فيها ستة جازا استحسانا ولا يشترك قبل الشراحت واول وقتها
 بعد فجر الحرم ولا يذبح في المضر قبل صلاة العيد واجزه قبيل غروب اليوم الثالث
 واعتبر اخره للفقر وضرة والولادة والموت واولها افضل وكرة الذبح ليلا فان
 فات وقتها قبل ذبحها لم يمسك المصدق بعين المنذورة حية وكذا ما شراها فقير للضحية
 والفقير يتصدق ببقعتها شراها ولا انما ويجزى فيها الجميع من الضان والشيء فصاعدا
 من الجميع ويجوز الجماء والحصى والنوال والجرأ السمين لا الحميا والعوراء والعجفاء
 التي لا تنبي وذاهبة الكثر العين والاذن والذنب او الالية وفي ذهاب النصف
 روايتان ويجوز ان ذهاب اقل منه وقيل ان ذهاب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان
 ذهاب الثلث لا يجوز وان مات احد سبعة وقال ورثته اذ ذبحوها عنكم وعنه صح وكذا

عند الذبح
 لا يذبح الا في وقتها
 لا يذبح الا في وقتها
 لا يذبح الا في وقتها
 لا يذبح الا في وقتها

لو ذبح بدنة عن اضحية ومثقة وقران وياكل من لحم الاضحية ويطعم من شاة
 من عني وفقير ونزب ان لا ينقص الصدقة عن الثلث وتركه لذي عيال
 توسعة عليهم وان يذبح بيده ان احسن والا يامر غيره وتحضرها ويكره
 ان يذبحها كتابي ويتصدق بجلدها او يشتري به ما ينتفع به مع بقاء
 كغريال وخو لا ما يستهلك كحل وشبهه فان بدل اللحم او الجلد به يتصدق
 به ولو غلط اثنان فذبح كل شاة الاخر صح ولا ضمان ويحالا ان وان تشا
 من كل صاحب قيمة لحم ويتصدق بها وصحت الضحية بشاة الغنم دون
 شاة الوديعه ومنهما **كتاب الكراهية المكروه الى**
 احرام اقرب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ له عدم القاطع **فصل**
في الاكل منه فرض وهو ما يندفع به الهلاك ومنذوب وهو ما زاد ليتمكن
 من الصلوة فاما ويسهل عليه الصوم ومباح وهو ما زاد الى الشبع لزيادة قوة
 البدن وحرام وهو الزاد عليه الا لقصد التقوى على صوم الغدا وللأستحي
 الصنف ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن ادا العبادة ومن
 امتنع من الميتة حال المحضه او صام ولم ياكل حتى مات اثم خلاف من امتنع من
 التدوي حتى مات ولا باس بالتفكه بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ الاطعمة
 سرف وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة ومسح الاصابع او السكين
 بالخبز ووضع المحلحة عليه مكروه ومسنة الاكل البسملة اوله والحمل في اخره
 وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيخ بعده ولا يحل شرب
 لبن الاثنان ولا بول بل ولا استعمال انا ذهبا وفضة لرجل او امرأة وحل استعمال

او يعلم الله سبحانه وتعالى
 او قدوم

او طوبى

او يمسوا

او يمسوا

انا عقيق وبلور وزجاج ورصاص **فصل في الكسب** افضل الجهاد
 ثم التجارة ثم الكراثة ثم الصناعة ومنه فرض وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله
 ومستحب وهو الزيادة عليه ليواسي به فقيرا او يصل به قريبا ومباح وهو
 الزيادة للجمال والحرام وهو الجمع للتفاخر والمطر وان كان من حل وينفق
 على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقتير ومن قدر على الكسب لزمه وان عجز
 عنه لزمه السؤال فان تركه حتى مات اثم وان عجز عنه بفرض على من علم به
 ان يطعمه او يدل عليه من يطعمه ويكره اعطاء سوال المسجد وقيل ان
 كان لا يتخطى رقاب الناس ولا يميز بين يدي مصل لا يكره ولا يجوز قبول
 هدية امرأة الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من حل ولا يكره اجارة بيت
 بالسواد ليتخذ بيتا نارا وكنيسته او مبيعة او يبيع فيه الخمر وعندها يكره
 ويكره في المصرا جاعا وكذا في سواد غالبه اهل الاسلام ومن حمل لذي حمرا
 باجر طاب له وعندها يكره ولا باس بقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوة
 واستعارة دابة وكره قبول كسوة ثوبا واهدائه احد النقيدين وقيل في
 المعاملات قول الفرد ولو انثى او عبدا او فاسقا او كافرا كقوله شريت
 اللحم من مسلم او كتابي فيحل او من مجوسي فيحرم وقول العبد والامة و
 الصبي في الهدية والاذن وشرط العدل في الديانات كالخبر عن نجاسة الما
 فيتم ان اخبرها مسلم عدل ولو انثى او عبدا ويجزى في الفاسق والمستور
 ثم يعمل بغالب رايه ولو اراق فيتم عند غلبة صدقة وتوضا ويتم عند غلبة كذب
 كان احوط **فصل في اللبس** المكسوة منها فرض وهو ما يستتر العورة

ويدفع ضرر الحر والبرد والاولى كونه من القطن او الكتان بين النفيس
 والخسيس ومستحب وهو الزائد لاخذ الزينة واظهار رغبة الله تعالى ومباح
 وهو الثوب الجميل للترين ومكروه وهو اللبس المتكبر ويستحب الابيض والاسود
 ويكره الاحمر والمعصر والسنة ارجا اطرف العامة بين كنفه قدر بشر وقيل
 الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس واذا اراد تجديد لثامه تقصها كما لغها ويجل
 للنساء لبس الحرير ولا يجل للرجال الاقدار ربع اصابع كالعلم ولا باس بتوسده
 واقرانه خلافا لما ولا باس بلبس سداه ابريسم ولحمة غيره وعكسه لا
 يلبس الا في الحرب ويكره لبس خالصه فيها خلافا لما ويجوز للثوب الجميل بالذهب
 والفضة لا للرجال الا الخاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة ومسما
 الذهب في ثقب الفضة وكتابة الثوب بذهب او فضة وشدة السن بالفضة
 ولا يجوز بالذهب خلافا لما ولا يتختم بحجر ولا صنف ولا حديد وقيل يباح
 بالحجر اليسب وترك التختم افضل لغير السلطان والقاضي ويجوز الاكل و
 الشرب من انا مفضض والجلوس على سرير مفضض بشرط اتقاء موضع
 الفضة ويكره عند ابي يوسف وعن محمد روايتان ويكره لباس الصبي
 ذهبا او حديرا ويكره حمل خرقة لمسح العرق او المخاط او الوضوء ان المتكبر
 وان الحاجة فلا هو الصحيح والرم لا باس به **فصل في النظر ونحوه**
 ويحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب والحائض والحافضة والقابلة
 والحائض ولا يتجاوز قدر الضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ما سوى
 العورة والمرأة من المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل وينظر الى

انما هي
 في الصلاة

في الصلاة

هذا هو الاستبراء
او الاستبراء

في النظر والمس

جميع بدن زوجته وامته التي يحل له وطها ومن محارمه وامته غيره الى الوجه
والراس والصدر والساق والعصا ولا بأس بشهوة ولا ينظر
الى البطن والظهر والفخذ وان امن ولا الى الحرة الاجنبية الا الى الوجه
والكفيرا ان امن الشهوة والا فلا يجوز لغير الشاهد عند الاداء والحكم عند
الحكم ولا يجوز مس ذلك وان امن ان كانت شابة ويجوز ان يجوز الانشئ
او هو شيخ يامن على نفسه وعليها ويجوز النظر والمس مع خوف الشهوة عند
ارادة الشراء والنكاح والعبد مع سيده كالاجني والمحبوب والخفي كالخجل
ويكره للرجل ان يقبل الرجل او يعانقه في ازار بلاميض وعندي يوسف
لا يكره ولا بأس بالمصافحة وتقبيل يدا العالم والسلطان العادل وتبذل عن
امته بلا اذنها لاعتن زوجته الا بالاذن ولا تعرض الامة اذا بلغت في ازار
واحد **فصل في الاستبراء** من ملك امته بشرا او غيره يحرم عليه وطها
ودواعيه حتى يستبرئ حيضة فمن تحيض وبشهر في غيرها وفي مرتفعة
الحيض لا بأس بثلاثة اشهر وعند محمد باربعة اشهر وعشر وفي رواية
بضربها وفي الحامل بوضعه ولو كانت بكرا او مشرقة من امرأة او مال طفل
او ممن يحرم عليه وطها ويستحب الاستبراء للمبايع ولا يجب عليه ولا تكفي حيضة
ملكها فيها ولا التي قبل القبض او قبل الاجارة في بيع الفضولي وكذا الولادة
وتكفي حيضة وجدت بعد القبض وهي مجوسية فاسلمت ويجب عند ملك نصيب
شريكه لا عند عود الابنة ورد المعضوية والمستجرة وفك المرهونة ولا يكره
الحيلة لاسقاط عذابي يوسف خلافا لمحمد واخذ بالاول ان علم عدم الوطى من

الحكم

او القبض

الحجرات العذرة

من المالك الاول والثاني ان احتل واكيله ان لم يكن تحت حرة ان ينزوها
ثم يشتريها وان كان تحت حرة فان ينزوها الباع قبل البيع او المشتري
بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض ومن ملك
امته لا يجتمعان نكاحا فله وطى احداهما فقط ودواعيه فان وطها
او فعل بها شيئا من الدواعي حرم عليه وطى كل منها ودواعيه حتى يحرم
احدهما **فصل في البيع** ويكره بيع العذرة خالصة وجاز لو مخلوطة
في الصبي وجاز بيع السرقين والانتفاع كالباع ومن راي جارية رجل
مع اخر يبيعها قايلا وكلني صاحبها او اشترتها منه او وهبها لي او تصدق
بها علي ووقع في قلبه صدقة حل له شراؤها منه ووطها ويجوز بيع بناء
ملكه ويكره بيع ارضها واجارتها خلافا لما وقولهما رواية عن الامام ويكره
الاختكار في قوات الادمين واليهام بيلديضها هله وعندي يوسف
في كل ما يضر اختكاره بالعامة ولو ذهب او فضة او ثوبا واذا رفع الى
الحاكم حال المختكر امره ببيع ما يفضل عن حاجته فان امتنع باع عليه ولا
اختكار في غلة ضيعته ولا في ما جلبه من بلد اخر وعندي يوسف يكره
وكذا عند محمد ان كان يجلب منه الى مصر عادة وهو المختار ويجوز بيع
العصير من من يتخذ خمرا وتوبايع مسلم خمرا او في دينه من ثمنها كره لرب
الدين اخذه وان كان المديون ذميا لا يكره ويكره التسعير الا اذا تعدى
ارباب الطعام في القيمة تعديا فاحشا فلا بأس به بمشورة اهل الخبرة ويجوز
شرا ما لا بد للطفل منه وبيعه لاجنه وعنه وامه وملقطه ان هو في حجرهم وتوحي

او من ثلث لاسبقهما

امه فقط **فصل في المتفرقات** تجوز المسابقة بالسهم والخيول
والخير والبغال والابل والاقدام فان شرط جعل من احد الجانبين جاز وان
من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما محلل كفي لهما ان سبقهما اخذ
منها وان سبقاه لا يعطيهما وفيما بينهما ايها سبق اخذ من الاخر وعلى
هذا لو اختلف اثنان في مسألة واداد الرجوع الى الشيخ وجعلنا على ذلك
جعلا ووليمة العرس سنة ومن دعي فليجب وان لم يجب اثم ولا يرفع منها
شيئا ولا يعطى سائلا الا باذن صاحبها وان علم المدعوان فيها لهوا لا
يجيب وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع ففعل والا فان كان مقتدى
به او كان اللهو على المائدة فلا يقعد والا فلا باس بالقعود قال الامام
ابتليت به مرة فصبرت وهو محمول على ما قبل ان يصير مقتدى ودل
قوله ابتليت على حرمة كل الملهي لان الابتلا انما يكون بالمحرم والكلام
منه ما يوجب به كالسبيح وخوه وقد ياتى به اذا فعله في مجلس الفسق
وهو يجعله وان قصد به فيه الاعتبار والانكار فحسن ويكره فعله للثبات
عند فتح متاعه والرجوع بقراءة القرآن والاستماع اليه وقيل لا باس
وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجماعة
والزحف والتذكير فاظنك به عند الغناء الذي يسمونه وجدلا وكره
الامام القراءة عند القبر وجوزها محمد وبه اخذ ومنه ما لا اجر فيه ولا
وزر خوقم واقعد وقيل لا يكتب عليه ومنه ما ياتى به كالكذب والنية
والنهمة والشيمة والكذب حرام الا في الحرب المندعة وفي الصلح بين اثنين

وفي رضا الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم ويكره التعريض به الا الحاجة
ولا غيبة لظالم ولا اثم في السعي به ولا غيبة المعلوم فاعتيا ب اهل قرية
ليس غيبه ويحرم اللعب بالزداو الشطرنج والاربعة عشر وكل هو ويكره
استخدام الخصيان ووصل الشعر بشعر ادي وقوله في الدعاء اسالك
بمقدار العزم من عرشك خلافا لابي يوسف وقوله اسالك بحق انبيائك وسلك
واستماع الملاهي حرام ويكره تعشير المصحف ونقطة اللجم فانه حسن
ولا باس بتخلية ولا باس بدخول الذي المسجد كرام ولا بيعا دنة ويجوز
اخصاء الهنات وانما الحيرة على الخيل والحقنة للرجال والنساء لا يحرم كالحج
وخوها ولا باس برزق القاضي كفاية بلا شرط ولا باس بسفر الامة
وام الولد بلا محرم والخلوة بها قيل تنباح وقيل لا ويكره جعل الرأية
في عنق العبد لا تقيده ويكره ان يقرض بقالا درها ليا خدمته به ما
يحتاج الى ان يستغفره والسنة تقليم الاظافر وتنف الابط وحلق
العانة والشارب وقصه حسن ولا باس بدخول الحمام للرجال والنساء
اذا اترروا وعض بصره ويستحب اتخاذ الاوعية لنقل الماء الى البيوت
وكونها من الخزف افضل ولا باس بستر حيوان البيت باللبود للبرد
ويكره للزينة وكذا ارضا المستر على البيت واذا ادى الفرائض واجب
ان يتنعم بخير حسن وجوار جميلة فلا باس والقناعة با دنى الكفاية
ومرف الباقي الى ما ينفع في الاخرة اولى **كتاب احكام الموات**
هي ارض لا يستفيع بها عادية او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم او ذمي

او برضق دسور وجوز

وعند محمد ان ملكتي في الاسلام لا تكون مواتا ويشترط عند ابي يوسف كونها
بعيدة عن العامر لو صح من اقصاه لا يسمع فيها وعند محمد ان لا يشترط
بها اهل العامر ولو قربة منه من احيائها باذن الامام ولو ذميا ملكها
وبلا اذنه لا خلافا لهما ولا يجوز احياء ما قرب من العامر بل يترك مرعى
لاهل القرية ومطرحا لخصائدهم ولا ما عدل عنه الفرات ونحوها واحتل
عوده اليه فان لم يحتل جاز ومن حفر ارضا ثلث سنين ولم يعبرها اخذت
منه ودفعت الى غيره ومن حفر بئر في ارض موات فله حريمها ان باذن
الامام وكذا ان يفر اذنه عندها وحريم العطن اربعون ذراعا من كل
جانب هو الصحيح وكذا حريم الناضح وعندها للناضح ستون وحريم البئر
خمسائة ذراع من كل جانب ويمنع غيره من الكفر في حريمه لا فيما وراءه
فان حفر احد فيه ضمن النقصان ويكسر وان حفر فيما وراءه فلا ضمان
وله الحريم من ما سوى حريم الاول وللقتاة حريم بقدر ما يصلحها وقيل لا
حريم لها ما لم يظهر ماؤها وعندها هي كالنهر وان ظهر ماؤها فهي كالعين
اجامعا ولا حريم لنهر في ارض الغير الا حجة وعندها له مسنة بقدر نصف
عرضه من كل جانب عند ابي يوسف وبقدر عرضه عند محمد وهو الارفق
فالمسنة بين النهر والارض وليست في يد احد لصاحب الارض فلا يفرس
فيها صاحب النهر ولا يلقي عليها طينه ولا يمر وقيل له المرور والفا الطين
ما لم ينحش وعندها هي لرب النهر فله ذلك قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقول
الامام في الفرس ويقولها في الفا الطين ومن غرس شجرة في ارض موات

فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب يمنع غيره من الفرس فيه **فصل**
في الشرب هو النصيب من الماء والشفة شرب بني ادم والبهائم الانهار
العظام كالفرات ودجلة غير مملوكة ولكل احد فيها حق الشفة والوضوء
ونصب الرمح وكري ^{القطيع} نهر الى ارضه ان لم يضر بالعامّة وفي الانهار المملوكة
والكحوض والبئر والقناة لكل حق الشفة ان لم يخف التخريب لكثرة المواشي
او الاتيان على جميع الماء سقي ارضه او شجرة الابا ذن ما لملك وله الاخذ
للوضوء وغسل الثياب وسقي شجر وخض في داره بالجار في الاصح وما
اخر من الماء بحيث او كوز ونحوه لا يؤخذ الا برض صاحب له بعه ولو
البئر والعين او النهر في ملك احد فله منع من يريد الشفة من الدخول
فان لم يجد غيره لزمه ان يخرج اليه الماء او يمكنه من الدخول فان لم يفعل
وخيف العطش قوتل بالسلاح وفي المحرز يقتل بغير سلاح كما في
الطعام حال المخض **فصل** وكري الانهار العظام من بيت المال
وان لم يكن فيه شيء فعلى العامة وكري ما ملك على اربابه على اهل
الشفة ونجرت من ابي وموئنة عليهم من اعلاه واذا جاوز ارض رجل
سقطت عنه وليس له سقي ارضه ما لم يفرغ شركاؤه وقيل له ذلك
وعندها هي عليهم جميعا من اوله الى اخره بمحض الشرب وتفتح دعوى
الشرب بلا ارض ومن كان له نهر يجري في ارض غيره فاراد بدار ارض
منع الاجرا فليس له ذلك فان لم يكن في يده او لم يكن جاريا فادعى انه
له وقصد اجراه لا يسمع بلا بينة انه له او انه كان له حق الاجرا وعلى

هذا المصيب في نهر او على سطح والميزاب والممشي في دار الخمر وان
 اختص جماعة في شرب بينهم قسم على قدر ارضهم ويمنع الاعلى من سكر
 النهر بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه وليس لواحد منهم ان يشق
 منه نهر او ينصب عليه رحي او دالية او جسر بلا اذن البقية الارحى
 في ملكه ولا تقصر بالنهر ولا يمانه ولا ان يوسع في النهر ولا ان يقسم بالايام
 او مناصفة بعد كون القسمة بالكوي ولا ان يزيد كوة وان لم يضر بالباقيين
 ولا ان ينقص بعض كواه ولا ان يسوق شربه الى ارض اخرى له ليس
 لها منه شرب فان رضى البقية بشي من ذلك جاز ولم نقصه بعد الاجازة
 ولورثتهم من بعدهم والشرب يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع ولا
 يوهب ولا يوجر ولا يتصدق به ولا يجعل مهورا ولا بدل صلح ولا يضمن
 من ملأ ارضه فترت ارض جاره ولا من سقى من شرب غيره **كتاب**
الاشربة تختم الخمر وهي النبي من ماء العنب اذا غلى واشتد والقذف
 بالزبد شرط خلافا لها والطلا وهو ما طبخ منه فذهب اقل من ثلثه فان
 ذهب نصفه سمي منصفا وان طبخ اذنى طخنة سمي باذقا اذا غلى واشتد
 والسكر وهو النبي من ماء الرطب اذا غلى واشتد وتقع الزبيب
 اذا غلى واشتد واشترط قذف فيهن على ما في الخمر والكل حرام
 وحرمتها دون الخمر فجاسة الخمر غليظة وجاسة هذه مختلف في غلظها
 وخفتها ويكتفى بسحل الخمر دون هذه ويجد بشرب قطرة من الخمر وان لم
 يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه ويضمن متلفها خلافا لها وفي الخمر عدم

الزبد

جواز البيع وعدم الفمان اجماع ولو طخت الخمر او غيرها بعد الاشتداد
 لا تحل وان ذهب الثلثان لكن قيل لا يحدم لم يسكر ويحل بنيد التمر
 والزبيب اذا طبخ اذنى طخنة وان اشتد لم يسكر وكذا بنيد العسل
 والبن والحنطة والشعير والذرة والخليطين طخت اولا وكذا المثلث
 وهو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وان اشتد وفي الحد بالسكر
 منها روايتان والصحيح وجوبه ووقوع طلاق من سكر منها تابع للحرمة
 والكل حرام عند محمد والخلاف انما هو عند قصد التقوي اما عند قصد
 التلوي فحرام اجماعا وحل الخمر حلال ولو خللت بعلاج ولا باس بالانتباذ
 في الدبا والحنتم والمزفت والنقر ويكره شرب دردي الخمر والامشاط به
 ولا يحدم شاربها بلسكر ولا يجوز الانتفاع بالخمر ولا ان يداوى بها جرح
 ولا دبر دابة ولا تستقى ادميا ولو صيبا للتداوي ولا تستقى الدواب وقيل
 لا يحل الخمر اليها فان قيدت الى الخمر فلا باس به كما في الكلب مع الميتة ولا باس
 بالفا الدردي في الخل لكن يحل الخل اليه دون عكسه **كتاب**
الصبي هو الاصلطاد وهو جاشر الجوارح المعلة والمحدث من سهم غيره
 لما يוכל لأكله وما لا يוכל لجلده وشعره ولا بد فيه من الجرح وكون المرسل
 او الرامي مسلما او كفايا وان لا ينزك التسمية عمدا عند الارسال او الرمي
 وكونه الصيد ممسقا وان لا يقعد عن طلبه بعد التواري عن بصره وان لا
 يشاركه المعلم غير المعلم او مرسل من لا يحل ارساله وان لا تطول وقفته
 بعد الارسال لغيره كما ان الصيد ويجوز بكل جارج علم من ذي ناب ومخلب

وبه يعني

ويثبت النظم بغالب الراي او بالرجوع الى اهل الخبرة وعندها وهو
رواية عن الامام يثبت في ذي الناب بترك الاكل ثلثا وفي ذي الخلب
بالاجابة اذا دعي بعد الارسال فلواكل منه البازي اكل لان اكل منه
الكلب والفهد فان اكل بعد الحكم بتعلمه حرم ما صاده بعده حتى يتعلم
وكذا ما صاد قبله وبقي في ملكه خلافا لما فان شرب الكلب من دمه
او نهسه فقطع منه بضعة فرماها واتبعه اكل وان اكل تلك البضعة
بعد صيده وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد واكل هو بنفسه
منه بعد احراز صاحبه بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذه الصيد
وان خنقه ولم يجره لا يוכל وكذا ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي
او كلب ترك مرسله التسمية عمدا وان ارسل مسلم كلبه فجره مجوسي
فانزجر حل وبالعكس حرم وان لم يرسله احد فالجرة للزاجر وان ارسله
ولم يسم ثم زجره فسمي فالجرة لحال الارسال وان ارسله على صيد فاخذ
غيره حل ما دام على سنن ارساله وكذا لو ارسله على صيد بتسمية
واحدة فاخذ كلها حلت وان ارسل الفهد فمكن حتى يتمكن ثم اخذ
حل وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ
اخر اكلا كما لو رمى صيدا فاصاب اثنين واذا رمى سهمه وسمى
اكل ما اصاب ان جرحه وان تركها عمدا حرم وان وقع السهم به
فتأمل وغاب ولم يقعد عن طلبه ثم وجده ميتا حل ان لم يكن به
جراح غير جراحة السهم ولا يحل ان يقعد عن طلبه ثم وجده والحكم

او ترك الاجابة

فجره مسلم او غيره

فيما جرحه الكلب كما حكم فيما جرحه السهم وان رماه فوق في ماء او على
سطح او جبل او شجرا وحائط او آجرة ثم تزدى فمات حرم وكذا لو وقع
على ربح منصوب او قصبه قامة او حرف آجرة فخرج بها وان وقع على
الارض ابتداء حل وكذا لو وقع على صخرة او آجرة فاستقر ولم يخرج وان
وقع في المافات حرم وان كان الطير ما ثيا فوقه فيه فان انغرس جرحه فيه
حرم والا حل ويحرم ما قتله ~~مات~~ المعراض بعرضه او البندق ولم يجره
وان اصابه بحجر وجرحه بحد فان ثقيلا لا يוכל وان خفيفا اكل وان لم
يجرحه لا يוכל مطلقا ولو رماه بسيف او سكين فاصابه ظهره او مقبضه
فقتله لا يוכל ويشترط في الجرح الادماء وقيل ان كبيره لا يشترط وان صغيرا
يشترط وان اصاب السهم طفله او قرنه فان ادماه حل والا فلا وان رمى
صيда فقطع عضوا منه اكل دون العضو وان قطعه ولم يبينه فان احتمل الشك
اكل العضو ايضا والا فلا وان قرنه نصفين او اثلاثا والاكثر من جانب العجز
اكل الكل وكذا لو قطع نصف راسه او اكثر واذا ادرك الصيد حيا فوق حيوة
المذبوح فلا بد من ذكاته فان تركها متمكنا منها حرم وكذا لو غير متمكن في ظاهر
الرواية وان لم يبق من حياته الا مثل حيوة المذبوح وهو ما لا يتوهم بقاؤه
فلم يدركه حيا وقيل عن الامام لا بد من تذكيتة ايضا فان ذكاه حل وكذا ان
ذكي المزدني والنيطخ والموقوذة والتي بقر الذنب بطنها وفيه حيوة خفية او
جليه حل وعليه الفتوى وغذاي يوسف ان كان لا يعيش مثله لا يحل وعند
محمد ان كان يعيش المذبوح حل والا فلا ومن رمى صيدا فاختنه واخرجه

فوق ما يعيش

او شمش

لا يشترط وقيل

حيوة

عن جزاء الامتناع ثم رماه اخر فقتله حرم وضمن قيمته مجروحاً للاول
وان لم يتجنه الاول حل وهو الثاني ومن ارسل كلباً على صيد فا دركه
فضربه فصرعه ثم ضربه فقتله اكل وكذا لو ارسل كلبين فصرعه احدهما
وقتل الاخر ولو ارسل رجلاً من كل منهما فصرعه احدهما وقتل الاخر
حل وهو الاول ولو ارسل الثاني بعد صريح الاول حرم وضمن كما في الرمي
ومن سمع حساً فظنه انساناً فرماه وارسل عليه كلبه فاذا هو صيد اكل
كتاب الرهن هو حبس شيء بحق يمكن استيفاءه
منه كالدين وينعقد بايجاب وقبول ويتم بالقبض محوذاً مفرغاً مميذاً
والخلية فيه وفي بيع قبض وللراهن ان يرجع عنه قبل القبض فاذا
قبض لزم وهو مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين فلو هلك وهاسر
صار المرتهن مستوفياً لدينه وان قيمته اكثر فالراهن امانة وان كان
الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطولب الراهن بالباقي وقبضت قيمته
يوم قبضه ويهلك على هلك الراهن فكفنه عليه وللمرتهن ان يطالب الراهن
بدينه ويحبسه به وان كان الرهن عنده وله ان يجلس الرهن بعد فسخ
عقده حتى يقبض دينه الا ان يبرئه وليس عليه ان كان الرهن في يده ان
يمكن الراهن من بيعه للايضا وليس للمرتهن الانتفاع بالرهن ولا اجارة
ولا اعارته ويصير بذلك متقدياً ولا يبطل به الرهن واذا طلب دينه امر
باحضار الرهن فاذا حضره امر الراهن ~~بأن~~ بتسليم كل دينه ولا ثم
المرتهن بتسليم الرهن وكذا لو طالبه بالدين في غير بلد العقد ولم يكن

الرهن حل ومؤنه فان كان له حل ومؤنه فله ان يستوفي دينه بلا احضار
الرهن وكذا ان كان الرهن وضع عند عدل ولا يكلف باحضاره ولا
باحضار ثمن رهن باعه المرتهن بامر الراهن حتى يقبضه ولا ان
قبض بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي وللمرتهن ان يحفظ
الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادمه الذي في عياله فان حفظه
بغيرهم او اودعه ضمن كل قيمته وكذا ان تعدى فيه او جعل الخاتم في خضره
فان جعله في اصبع غيرها فلا وعليه مؤنه حفظه ورده الى يده او رده جزء
كاجرة بيت حفظه وحافظه اما جعل الباقي والمداواة والغدا من الجناية
فمنقسم على المضمون والامانة ومؤنه تيقينه واصلاحه على الراهن كالنفقة
والكسوة واجرة الراعي واجرة ظر ولد الرهن وسقي البساتين
وتليغ نخله وجذاذه والقيام بمصالحه وما اداه احدهما وجب على
صاحبه بلا امر فهو تبرع وبامر القاضي يرجع به وعن الامام لا يرجع ايضاً
ان صاحبه حاضر **باب ما يجوز ارتهاؤه والرهن**
به وما لا يجوز لا يصح رهن المشاع وان مما لا يحتمل القسمة او من
الشريك ولو طرأ فسد خلافاً لابي يوسف ولا رهن الثمر على الشجر بدون
الشجر ولا الزرع في الارض بدونها ولا الشجر والارض مشعولين بالثمر
والزرع ولو رهن الشجر بما صنعها او الدار بما فيها جاز ولا يجوز رهن
الحرم والمدبر وام الولد والمكاتب ولا بالامانات ولا بالدرك ولا بما هو
مضمون بغيره كالمبيع في يد البائع ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقصاص في النفس

وما دونها ولا بالشفعة ولا باجرة الناحية ولا بالعبد الجاني او
المديون ولا يجوز للمسلم رهن الخمر ولا ارتباها من مسلم او ذمي ولا يضمن
له مرتبتها ولو ذميا ويضمنها هولوا رتبها من ذمي ويصح بالدين ولو
موجودا بان رهن ليقرضه كذا فلو هلك في يد المرتهن لزم دفع ما وعد
ان مثل قيمته او اقل وباس مال السلم وثمن الصرف وبالمسلم فيه فان هلك
في مجلس العقد فقد استوفى حكا وان افرقا قبل التقيد هلاك بطل العقد
والرهن بالمسلم فيه رهن ببذله اذا فسخ وهلاكه بعد الفسخ هلاك للرهن ويصح
بالاعيان المضبوطة بنفسها اي بالمثل او القيمة كالمضروب والمهر وبذل
الخلع وبذل الصلح عن دم عمد وبذل الصلح عن انكار وان اقر المدعي
بعدم الدين ولو رهن الاب لريشه عبد طفله جاز وكذا الوصي فان هلك لزمها
مثل ما سقط به من دينها ولو رهنه الاب من نفسه او من ابن اخر صغير له
او من عبد ناجر لا دين عليه صح بخلاف الوصي وان استدان الوصي للريشه
في كسوته او طعامه ورهن به متاعه صح وليس للطفل اذا بلغ نفق الرهن
في شيء من ذلك ما لم يقض الدين ولو رهن شيئا بثمان عبد فظهر حرا او بثمان
خل فظهر حرا او بثمان ذكية فظهرت ميتة فالرهن مضمون وجاز رهن
الذهب والفضة وكل مكيل وموزون فان رهنه بجنسها فبها كذا بمثلها
من الدين ولا عبرة للجودة وعندها هلاكها ببقية ان خالفت وزنها فضمن
بخلاف الجنس ويجعل رهنها مكان الهالك ومن شري على ان يعطي رهنها
بعينه او كفيلا بعينه صح استحسانا فان امتنع عن اعطائه لا يجبر والبائع

رهن الرهن
عند العقد

له

فسخ البيع الا ان دفع الثمن حالا او قيمة الرهن رهنها ومن شري شيئا وقال
لباعه امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن وعند ابي يوسف وديعة ولو
رهن عشرين بالف فليس له اخذ احدها بقضا حصته كالبيع ولو رهن عينا
عند رجلين صح وكلها رهن لكل منهما والمضون على كل حصته دينه فان
تباينا في حفظها فكل في ثوبته كالعدل في حق الاخر فان قضى دين احدها
فكلها رهن عند الآخر ولو رهن اثنان من واحد صح وله ان يمسكه حتى
يستوفي جميع حقه منها ولو ادعى كل من اثنان ان هذا رهن هذا الشيء
وقبضه وبرهنه عليه بطل برهانها ولو بعد موت الراهن قبلا ويحكم بكون
الرهن مع كل نصفه رهنًا بحقه **باب الرهن بوضع على**
بديل ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح ويتم قبض العدل
وليس لاحدها اخذه منه بلا رضى الآخر ويضمن بدفعه الى احدها وهلاكه
في يد احد المرتهن فان وكل الراهن العدل او المرتهن او غيره ببيعه
عند حلول الدين صح فان شرطت في عقد الرهن لا يتقبل بالعزل ولا بموت
الراهن او المرتهن وله بيعه بخيبة ورشه وبطل بموت الوكيل ولو وكله
بالباع مطلقا ملك ببيعه بالتقيد والنسيئة فلو نهاه بعهده عن بيعه نسيئة
لا يعتبر نهي ولا يبيع الراهن ولا المرتهن الرهن بلا رضا الاخر فان
حل الاجل والراهن غاب اجبر الوكيل على بيعه كما جبر الوكيل بالخصومة
عليها عند غيبة موكله وكذا جبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح فان
باعه العدل فثمنه مقامه وهلاكه كهلاكه فان اوفاه فاستحق الرهن

وكان هالكا فلم يستحق ان يضمن الراهن ويصح البيع والقبض والعدل
ثم العدل ان شاء ضمن الراهن ويصح ان والمرتين ثمته وهوله ويبطل
القبض فيرجع المرتين على الراهن بدينه وان كان الرهن قائما اخذه
المستحق ورجع المشتري على العدل بثمنه ثم هو على الراهن به وصح القبض
او على المرتين ثم المرتين على الراهن بدينه وان لم يكن التوكيل مشروطا
في الرهن يرجع العدل على الراهن فقط قبض المرتين ثمته او لم يقبض وان
هلك الرهن عند المرتين ثم استحق فلم يستحق ان يضمن الراهن قيمته ويصير
المرتين مستوفيا وان يضمن المرتين ويرجع المرتين بها وبدينه على الراهن

باب التصرف في الرهن وجانيه والجنانية عليه

بيع الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتين او قضا دينه فان اجاز
صادر عنه رهنها مكانه وان لم يجز وفسخ لا يفسخ في الاصح فان شا المشتري
صبر الى ان يفك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسحه وصح عتق الراهن
الرهن وتديره واستيلاده فان كان موسرا طوب بدينه ان جالا واخذت
قيمة الرهن فجعلت رهنها مكانه لو موجلا وان كان محسرا سعى المحقق في الاقل
من قيمته ومن الدين ورجع به على سيده والمدربر وام الولد في كل الدين بلا
رجوع وانلافة كاعتاقه موسرا وان اتلفه اجني قيمته المرتين قيمته وكادت
رهنها مكانه ولو اعار المرتين الرهن من رهنه خرج من ضمانه وبرجوعه يعود
ضمانه وله الرجوع متى شا ولو اعاره احدها باذن الاخر من اجني خرج من
ضمانه ايضا فلو هلك في يده هلك مجانا وكل منهما ان يرد رهنه فان مات

الراهن قبل رده فالمرتين احق به من سائر الخوما ولو استعار المرتين الرهن
من رهنه او استعمله باذنه فهلك حال استعماله سقط ضمانه عنه وان هلك قبل
استعماله او بعده فلا وصح استعارة شيء ليرهن فان اطلق رهنه بما شا عند
من شا وان قيد بقدر او جشرا ومرتين او ببلد تقيد به فان خالف فان شا
المير ضمن المستعير ويتم الرهن بينه وبين مرتنه او المرتين ويرجع المرتين بما
ضمنه وبدينه على المستعير وان وافق وهلك عند مرتنه صار مستوفيا دينه او
قدر قيمة الرهن لو اقل من الدين وطالب رهنه بباقيه ووجب للمير على المستعير
مثل الدين او قدر القيمة ولو هلك عند المستعير قبل الرهن او بعد فله لا يضمن
وان كان قد استعمل من قبل ولو اراد المير افككاك الرهن بقضا دين المرتين
من عنده فله ذلك ويرجع بما ادى على الراهن ولو قال المستعير هلك في يدي
قبل الرهن او بعد الفككاك وادعى المير هلاكه عند المرتين فالقول للمستعير ولو
اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فالمير وجانيه الراهن على الرهن مضمونة وكذا
جناية المرتين فيسقط من دينه بقدرها وجناية الراهن عليها وعلى مالها هدر
خلا فالحال في المرتين ولو رهن عبد ايساوي الف بالالف موجلة فصار قيمته مائة
فقتله رجل وعزم مائة وحل الاجل يقبض المرتين المائة قضا عن حقه ولا يرجع على
راهنه بشي وان باعه بالمائة بما مر رهنه رجع عليه بالباقي وان قتله عبد يعدل مائة
فدفع به افككه الراهن بكل الدين وعند محمد ان شا دفعه الى المرتين وان شا
افككه بالدين وان جنى الرهن خطا فداه المرتين ولا يرجع فان ادى دفعه الراهن
اوفاه وسقط الدين ولو مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين فان لم

يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وامره بذلك **فصل** رهن عصير قيمة
عشرة بعشرة فتمز ثم تخلل وهو يساويها فهو رهن بها وان رهن ثمانية
قيمة عشرة بعشرة فانت فربح جلد ها وهو يساوي درها فهو رهن
ونما الرهن كولد له ولبنه وصوفه وثمره للراهن ويكون رهنها مع الاصل
فان هلك هلك بلا شيء وان بقي هلك الاصل يفتك حصته من الدين يقسم
الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النما يوم الفكاك فما اصاب الاصل
سقط وما اصاب النما افتك به وتصح الزيادة في الرهن ولا تصح في الدين فلا
يكون الرهن رهنها خلافا لابي يوسف وان رهن عبدا يعدل النما بالذلف
مكانه عبدا بعد لها فالاول رهن حتى يرد الى راحته والمرتين امين في
الثاني حتى يجعله مكان الاول برد الاول ولو ابرا المرتين الراهن عن الدين
او وهبه منه فهلك الرهن هلك بلا شيء ولو قبض دينه او بعضه منه او من غيره
او شري به عينا او صالح عنه على شيء او احتال به على اخر ثم هلك قبل رده
هلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض منه وبطل الكوالة وكذا الوتصا دقا على
عدم الدين ثم هلك هلك بالدين **كتاب الجنايات**

القتل اما عمد وهو ان يقصد ضرب ما يفرق الاجزاء من سلاح او محدد من حجر او
خشب او ليطه او حرقه بنار وعند ما يقتل غالبا موجبه الاثم والقصاص
عينا الا ان يعفى ولا كفارة فيه واما شبه عمد وهو ضربه قصدا بغير ما ذكر وموجبه
الاثم والكفارة والدية المخلطة على العاقلة لا القود وهو في ما دون النفس عمد
واما خطأ وهو في القصد بان يرمى شخصا ظنه ميلا او حريا فاذا هو ادي معصوم

او في الفعل بان يرمى غرضا فيصيب اديا واما ما اجري مجرى الخطا كانه انقلب
على اخر فقتله وموجبها الكفارة والدية على العاقلة واما قتل بسبب وهو
نحو ان يفتري او يضع حجرا في غير ملكه بلا اذن فيه ملك به انسان وموجبه الدية
على العاقلة لا الكفارة وكلها توجب حرمان الارث **باب**
ما يوجب القصاص وما لا يوجب يجب القصاص بقتل من هو
محقون الدم على التابيد عمدا فيقتل الحر بالحر وبالعبد والمسلم بالذي ولا يقتل
بستا من بل المست من مثله والذكر بالانثى والعاقلة بالمجنون والبالغ بغيره
والصحيح بغيره وكامل الاطراف بناقصها والفرع باصله لا الاصل بفرعه بل يجب
الدية في مال القاتل في ثلث سنين ولا السيد بعبد ومدبره ومكاتبه وعبد ولله
وعبد بعبد له وان ورث قضا صا على ابيه سقط ولا قصاص على شريك الاب او
المولى او المخطى او الصبي او المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله وان قتل عبد
الرهن لا يقتض حتى يجسر الراهن والمرتين وان قتل مكاتب عن وفاء له وارث
مع سيده فلا قصاص وان لم يكن وفاء يقتض سيده وكذا ان كان وفاء لا وارث
غير سيده خلافا لمحمد ولا قصاص الابا بالسيف ولا يبي المعتوه ان يقتض من قاطع
يده وقاتل قريب وان يصالح لا ان يعفو والصبي كالمعتوه والقاضي كالاب هو
الصحيح وكذا الوصي الا انه لا يقتض في النفس ومن قتل وله اوليا كبار وصغار
فلكبار الاقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار خلافا لهما ولو غاب احد الكبار ينظر
اجماعا ومن قتل بحديدة المراقص منه ان جرحه وان يظهره او عصاه فلا عليه
الدية وعندها يقتض وكذا الخلاف في كل مثقل وفي التعريق والحق وان تكرمه

قوله

قتل به اجماعا في القتل هو الاية ضرب السوط ومن جرح فلم يزل اذا فرأش حتى مات
اقصر من جرحه واذن المتق الصفان من المسلمين واهل الحرب يقتل مسلم مسلما
ظنه حربيا فعليه الدية والكفارة لا القصاص ومن مات بفعل نفسه وزيد وحية
واسد فعلى زيد ثلث دية ومن شتم على المسلمين سيفا وجب قتله ولا يشي بقتله
ولا في قتل من شتم على اخر سلايلا او نهايا في مصر او غير قتلته المشهور عليه ولا
على من قتل من سرق متاعه ليلا واخرجه ان لم يمكن الاسترداد بدون القتل
وجب القصاص على قاتل من شتم عصا نهايا في مصر او شتم سيفا وضرب به ولم يقتل
ورجع ولو شتم مجنون او صبي على اخر سيفا فقتله الاخر عدا فعليه الدية في ماله
ولو قتل جلا صالحا عليه ضمن قيمة **باب القصاص في ما دون النفس**
هو في ما يمكن فيه حفظ المماثلة اذا كان عدا فيقتصم بقطع اليد من المفضل وان
كانت اكبر من يدا المقتطوع وكذا الرجل وفي ما رن الانف وفي الاذن وفي العين
ان ذهب ضوؤها وهي قائمة لا ان قلعت فيجعل على الوجه قطن رطب وتقابل
العين بمراة محماة حتى يذهب ضوؤها وفي كل شجة تراعى فيها المماثلة كالموضحة
ولا قصاص في عظم سوى السن فيقلع ان قلع ويبرد ان كسر ولا يبين طرفي ذكر
وانثى وحرو عبد وطرف عيدين ولا في قطع يدين نصف الساعد ولا في جاذبة براك
ولا في اللسان ولا في الذكر الا ان قطعت احشفه فقط وطرف السهم والمذي سوا
وجبه المجني عليه بين القصاص واخذ الارش لو كانت يدا المقاطع او ناصية الاصابع
او ارسا كبر لا تسوق الشجة ما بين قرنيه وقد استوعبت ما بين قرني المشجوج
فصل ويسقط القصاص بموت القاتل وبغفوا لاوليا وبصلحهم على مال

او شتم عليه عصا ليلا في مصر
او نهايا في غيره

او طرفي

شاة
الشاح اصراو

وان

قوله

وان قل وجب حالا وبصلح بعضهم او عفوه ولمن بقي حصته من الدية ولو
قتل حر وعبد شخصيا فامراحو وسيدا العبد رحايا الصلح عن دهما باللف
فصالح في نصفان ويقتل الجمع بالفرد والفرد بالجمع الكفارة ان حضرا اوليا وهم
وان حضرا واحد قتل له وسقط حق البقية ولا تقطع يدا بيد وان امرا
سكينا فقطعا معا بل يضمنان ديتها فان قطع رجل عيني رجلين فلها
قطع يمينه ودية بينهما ان حضرا معا وان حضرا احدها وقطع فالاخر الدية
وصح اقرار العبد بقتل العمد ويقص به ومن رمى رجلا عمدا فقتل الى اخر
فاما اقصر الاول وعلى عاقلة الدية للثاني **فصل** ومن قطع يد
رجل ثم قتله اخذ بها مطلقا ان تحللها برة والافان اخذ بها عدا وخطا
اخذ بها لا ان كانا خطاين بل تكفي دية وفي القدين يؤخذ بهما وعندها
يقتل فقط ولو ضرب به مائة سوط فبرامن تسعين ومات من عشرة وجبت
دية فقط وان جرحته وبقي الاثر ولم يميت تجب حكومة عدل ومن قطعت
يده عدا فعفا عن القطع فمات منه فعلى قاطعه الدية في ماله وعندها هو عفو
عن النفس وان عفا عن القطع وما يحدث منه او عن الجناية فهو عفو عن
النفس اجماعا والعمد من كل المال والخطا من ثلثه والشح كالقطع وان قطعت
امراة يد رجل فتم زوجها على يده ثم مات فعليه مهر مثلها وعليها الدية في ما لها
ان عدا وعلى عاقلة ان خطا وان تزوجها على اليد وما يحدث منها او على
الجناية ثم مات فعليه مهر مثل في العمد ويرفع عن العاقلة مقداره في الخطا
والباقي وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والا فقد ما يخرج منه وكذا الحكم

عندها في الصورة الاولى ومن قطعت يده فمات بعدما اقتصره من القاطع
 قتل قاطعه ومن قتل له ولي عدا فقطع يده فمات ثم عفا عن القتل فعليه دية اليد
 ومن قطعت يده فاقص من قاطعها فسرى الى نفسه فعليه دية النفس خلافا
 لهما فيها **باب الشهادة في القتل واعتبار حاله**
 القود يثبت للوارث ابدا لا بطريق الارث فلما قام احد بنين حجة بقتل
 ابيهما عدا والاخر غاب لزم اعادتها بعد عود الغاب خلافا لهما وفي الخطا
 والدين لا تلزم ولو برهن القاتل على عفو الغاب فالخاضر خصم ويسقط
 القود وكذا لو قتل عبد لرجليه واحدها غاب ولو شهد وليا فخاص
 بعفو اخيهما لخت فان صدقهما القاتل فقط فالدية بينهما اثلاث وان كذباها
 فلا شيء لهما ولا اخيهما ثلث الدية وان صدقهما اخوها فقط عزم القاتل ثلث
 الدية ثم ياخذانه منه وان اختلف شا هذا القتل في زمانه او مكانه او الله
 اقال احدها ضربه بعضا وقال لاخر لا ادري بماذا قتله بطلت وان شهدا بالقتل
 وجهلا الالة لزم الدية وكذا قتل من رجلين يقتل زيد وقال وليه قتلناه جميعا
 فله قتلها ولو شهدا يقتل زيد عمرا واخران يقتل بكر اياه وادعى وليه قتلها لقتل
 والعبارة بحالة الرمي لا الوصول في تبدل حال الرمي عند الامام فلورمي مسلما
 فارتد فوصل اليه فمات تجب الدية خلافا لهما ولورمي مرتد فاسلم قبل الوصول
 لا يجب شيء اتفاقا وان رمى عبدا فاعتق فوصل فعليه قيمة عبدا وعند محمد فضل
 ما بين قيمته مرميا وغير مرمي وان رمى محرم صيدا فخل فوصل وجب الجزا وان
 رماه حلالا فاحرم فوصل فلا وان رمى من قضى عليه برجم فخرج شهودة فوصل

فلا يكون احدهم خصما
 عن البينة فيه خلاف
 المال

لا يضمن ولو رمى مسلما صيدا فقتل فوصل حل وفي العكس يحرم **كتاب**
الديارات الدية المخلطة من الابل مائة ارباعا بنات
 نحاس وبنات لبون وحقاق وجذاع من كل خمس وعشرون وعند محمد
 ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون ثنية كلها خلفات في بطونها اولا دها
 ولا تغلب في غير الابل وهي في شبه العبد والمخنف وهي في الخطا وما
 بعده من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة الاف درهم ومن
 الابل مائة انحاسا ابن نحاس وبنات نحاس وبنات لبون وحقة وجذعة
 من كل عشرون ولا دية من غير هذه الاموال وقالا منها ومن البقر ايضا
 مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الكلال مائتا حلة كل حلة ثوبان
 وكفارة شبه العبد والخطا عتق رقبة مومنة فان عجز فصيام شهرين
 متتابعين ولا اطعام فيها وصح اعتاق رضيع احد ابويه مسلم لا كافر
 وللزوجة في النفس وما دونها نصف ما للرجل وللزوجة مثل ما للمسلم **فصل**
 في النفس الدية وكذا في المارد وفي اللسان ان منع
 النطق او ادا اكثر الحروف وفي الصلب ان منع الجماع وفي الافضا اذا منع
 استمسك البول وفي الذكر وفي حشفته وفي العقل وفي السمع وفي البصر
 وفي الشم وفي الذوق وفي اللحية ان لم تنبت وفي شعر الرأس وكذا الحاجبان
 والاهدا وفي العينين وفي الاذنين وفي الشفتين وفي الثدي المرأة وفي
 اليدين وفي الرجلين وفي اشجار العينين وفي كل واحد مما هو شأن في
 البدن نصف الدية ومما هو اربعة ربعها وفي كل اصبع من يدا ورجل عشرها

وفي كل مفصل من مافيه مفصلان نصف عشرها ومن مافيه مفصل ثلثة وفي كل سن نصف عشرها وكل عضو ذهب نفعه ففیه دية وان كان قاعا كيد شلت وعين ذهب ضوؤها **فصل** لا تؤد في الشجاج الا في الموصحة ان كانت عمدا وهي التي توضح العظم وهي التي تصل الى ام الدماغ وفيها خط نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشرها وفي المنقلة عشرها ونصف وفي الامة ثلثها وكذا في الجانعة فان نفذت فما جانعتان ويجب ثلثها وهي كل من الحارصة وهي التي تشق الجلد والدامعة وهي التي تخرج منه ما يشبه الدمع والدامية وهي التي تبسيل الدم والباضعة وهي التي تبضع الجلد والمتلاحمة وهي التي تاخذ في اللحم والسمحاق وهي جلدة فوق العظم تصل اليها الشجة حكومة عدل وعن مجدها القصاص كالמושحة والشجاج تحصى بالوجه والراس والجانعة بالجوف والكعب والظهر وما سوى ذلك جراحت وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم عبدا بلا هذا الاثر ومعهها نقص من قيمته وجب بنسبته من دية به يفتى وفي اصابع اليد وحدها او مع الكف نصف الدية ومع نصف الساعد نصف الدية وحكومة عدل وفي كف فيها اصبع عشر الدية وان فيها اصبعان فحسبها ولا شيء في الكف وعند حاجب الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع او الاصبعين ويدخل الاقل فيه وان فيها ثلث اصابع فدية الاصابع وهي ثلثة اعشار اجماعا وفي الاصبع الزائدة حكومة وكذا في الشارب وحية الكوسج وثدي الرجل وذكر الخصى والعينين ولسان الاخرس واليد الشلا والعين العورا والرجل العرجا والسن السوداء وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره اذ لم تعلم صحة ذلك بما يدل على ابصاره

وهي التي توضح العظم
وهي التي تصل الى
ام الدماغ

وتحرك ذكره وكلامه وان شج رجلا فذهب عقله او شعر راسه دخل ارش الموصحة في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل وان ذهب بها عيناه فلا قصاص ومجبار شها وارش العينين وعندها القصاص في الموصحة والدية في العينين ولا قصاص في اصبع قطعت فشلت اخرى وعندها يقتص في المقطوعة وتجب الدية في الاخرى وتقطع مفصلها الا على فشل ما بقي فلا قصاص بل الدية في ما قطع وحكومة في ما شل ولا لو كسر نصف سن فاسود باقيا بل دية السن كلها وكذا لو احمر او اخضر او اصفر ولو اسودت كلها بضره وهي قائمة فالدية في الخطا على العاقله وفي العهد في ماله وتوقعت سن رجل فبنت مكانها اخرى سقط ارشها خلا فالها وفي سن الصبي يسقط اجماعا وان اعاد الرجل سنة المقلوعة الى مكانها فبنت عليها اللحم لا يسقط ارشها اجماعا وكذا لو قطع اذنه فالصقها فالتمت ومن قلعت سنة فاقص من قالها ثم نبنت فعليه دية سن المقتصر منه ويتبنا في اقصا من السن والموصحة حولا وكذا لو ضرب سنة فتحركت فلو اجله القاضى في المضروب وقد سقطت سنة فاختلغا في سبب سقوطها فان قبل مضي السنة فالقول للمضروب وان بعد مضيها فللمضارب ولو شج رجلا فالتمت ونبت الشعر ولم يبق لها اثر يسقط الارش وعند ابي يوسف يجب ارش الالم وهو حكومة عدل وعند محمد اجرة الطبيب وكذا للوجع بضر فزال اثره وان بقي فحكومة عدل بالاجماع ولا يقتصر بجرح او طرف او موصحة الا بعد البرء وكل عمد سقط فيه القود لشبهه كقتل الاب ابنه فالدية فيه في مال القاتل وعمد الصبي والمجنون خطا ردية على عاقله ولا كفارة فيه ولا حرمه ان ارث

والمعتوه كالمجنون **فصل** ومن ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا
 فعلى عاقلة غرة خمسمائة درهم فان القتة حيا فمات فديته وان ميتا وماتت
 الام فغرة ودية وان ماتت فالقتة حيا فماتت وديتها ودية وان ميتا وديتها
 فقط وما يجب في الجنين يورث عنه ولا يرث منه الضارب وفي جنين الامة نصف
 عشر قيمته لو ذكر او عشرين قيمته لو انثى فان ضربت فخر سيدها حملها فالقتة حيا
 فماتت تجب قيمته لاديه ولا كفارة في الجنين والمستبين بعض خلقه كتمام الخلق
 وان شربت دوا او عالجت فرجها لطرح جنينها فالغرة على عاقلة فان
 فعلت بلا اذن ابيه وان باذنه فلا **باب ما يحدث**
في الطريق من احدث في طريق العامة كنيفا او ميزابا او جرسنا او دكا
 وسعة ذلك ان لم يضربهم ولكل منهم نزع وفي الطريق الخاص لا يسعه بلا اذن
 الشركا وان لم يضربهم وعلى عاقلة دية من مات بسقوطها فيها وكذا لو عثر
 بنقصة انسان وان وقع العاثر على اخر فانما فالضمان على من احدثه وان
 اصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان وان الطرف الخارج ضمان
 كمن حفيرا او وضع حجرا في الطريق فتلف به انسان وان تلف به بهيمة فضا
 في ماله والقاء التراب واتخاذ الطين كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن الامة
 فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان وتوهمات الواقع في البرجوعا وعما فلا
 ضمان على حافره وان بلا اذن وعند محمد عليه الضمان وكذا عند ابي يوسف
 في النعم لا في الجوع وان وضع حجرا فتجاه اخر فضا ضمان ما تلف به على الثاني
 وتو اشترع جناحا في دار ثم باعها فضا ضمان ما تلف به عليه وكذا لو وضع خشبة

وعند ابي يوسف ان نقصت
 الام ضمانا والا
 فلا ضمان

في الطريق ثم باعها وبرئ الى المشتري منها فتركها المشتري فضا ضمان ما تلف
 بها على الباع وتو وضع في الطريق حجرا فاحرق شيئا منه ولو احرق بعد ما
 حركته الدرع الى موضع اخر لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه ويضمن من حمل
 شيئا في الطريق ما تلف بسقوطه منه وكذا من ادخل حصيرا او قدبلا او حصا
 الى مسجد غيره بلا اذن فعطب به احد خلافا لهما وتو تلف شي بسقوطه ردا هو
 لايه ومن جلس في المسجد غير مصل فعطب به احد ضمنه خلافا لهما ولا فرق بين
 جلوسه لاجل الصلوة او للتعليم او يقرأ القرآن او نام فيه في اثناء الصلوة وبين
 ان يرفيه او يفعد الحديث ولا بين مسجد حبه وغيره اما المحتكف فقيل على هذا
 الخلاف وقيل لا يضمن بلا خلاف وفي الجالس مصليا لا يضمن اجماعا وان من
 غير اهله وتو استاجر رب الدار عملة لاجرا او النقلة فتلف به شي فالضمان
 عليهم ان قبل فراغ عملهم وان بعده فعليه ويضمن من صب الماء في الطريق
 العام ما عطب به وكذا ان رشه بحيث يزلق واستوعب الطريق وان فعل
 شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو من اهله او قعد فيها او وضع متاعه لا يضمن
 وكذا ان رش ما لا يزلق عادة او بعض الطريق فتعد المار والمرور عليه ووضع الخشبة
 كالرش في استيعاب الطريق وعلمه وان رش فناء حانوت باذن صاحب
 فالضمان على الامر استحسانا كما لو استاجر له يبيني له في فناء حانوته فتلف به شي
 بعد فراغه ولو كان امره بالبنا في وسط الطريق فالضمان على الاجير ولو كسب
 الطريق لا يضمن ما تلف بموضع كنبه ولو جمع الكناس في الطريق ضمن ما تلفها
 ولا ضمان في ما تلف بشي فعل في الملك او في فناء له فيه حتى التصرف بان لم يكن

ادخل هذه الاشياء الى
 مسجد حبه لا يضمن اجماعا
 وكذا لو

او توضح به

للعامة ولا مشتركا لاهل سكة غير نافذة وان استاجر من حفرة في غير فناءه
 فالضمان على المستأجر ان لم يعلم الاجرة غير فناءه وان علم فعلى الاجير وان قال
 هو فناءي وليس لي فيه حق الحفر فالضمان على الاجير قيا سا وعلى المستأجر احسانا
 ومن بنى قنطرة بغير اذن الامام فتعد احدا لمرو عليها فغضب فلا ضمان على
 الباقي **فصل** ان مال حابط الى طريق العامة فطوبى به بنقصه من مسلم
 او ذمي واشهد عليه فلم ينقصه في مدة يمكن نقصه فيها فقتل به نفس او مال ضمن
 عاقلة النفس وهو المال وكذا لو طوبى به من يملك نقصه كالباطل ووصيه
 والراهن بفك الوهن والعبد لتاجر والمكاتب ولا يضمن ان باعه بعد الاشهاد
 وسلمه الى المشتري فسقط ولا ان طوبى به من لا يملكه كالمرتزق والمستأجر
 والمودع وان بناه ما لا ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه وان لم يطالب بنقصه كما في
 اشراج الجناح ونحوه وان مال الى دار رجل فالطلب لربها او ساكنها فيصح تاجيله
 وابراؤه ولا يصح التجايل في مال الى الطريق ولو من القاضي او المشهود ولو كان
 الحاطب بين خمسة فاشهد على احدهم ضمن خمس ما تلف به وعندها نصفه وان
 حفرا حادثة في دار هي لعم بئر اغير اذن شريكه او بني حاطب ضمن ثلثي ما تلف به
 وعندها نصفه **باب** **جناية البهيمة وعليها يضمن**
 الراكب ما وطئت دابته او اصابته بيدها او رجلها او راسها او كدمته او خبطت
 او هدمت كما نحت برجلها او ذنبها الا اذا وقفها ولا ما عطب بروتها او بولها
 سارة او موقفة لاجله فان اوقفها لاجله ضمن ما عطب به فان اصابته بيدها
 او رجلها حصة او نواة او اثار غبارا او حجر صغيرا فقتل عينها او افسد ثوبا لا يضمن

وان قطع امر الجبل فان فترت على عاقلة

وان كبير ضمن ويضمن القائد ما يضمنه الراكب وكذا السائق في الاصح وقيل
 يضمن النخلة ايضا ولا كفارة عليها ولا حرمان ارث او وصية بخلاف الراكب وان
 اجتمع الراكب والقائد والراكب والسائق فالضمان عليهما وقيل على الراكب
 وحده وان اصطدم فارسان او ماشيان فان ضمن عاقلة كل دية الاخر
 وان تجاذبا حلفا فانقطع فانما كان وقعا على ظهرها فمما هدر وان على
 وجهها فعلى عاقلة كل دية الاخر وان اختلفا فدية من على وجهه على عاقلة
 من على ظهره وان ساق دابة فوق سرجها او اذنتها سقطت على انسان فمات
 ضمن وكذا قائد قطار وطى بغير منه انسانا والنفس على عاقلة والمال في ماله
 وان كان مع القائد سائق فالضمان عليهما فان ربط بغير على قطار بغير علم قائده
 فعطب به انسان ضمن عاقلة القائد الدية ورجعوا بها على عاقلة الرباط ومن
 ارسل بهيمة او كلبا وساقه ضمن ما اصاب في فوره وفي الطير لا يضمن وان ساقه
 وكذا في الدابة والكلبان لم يسق او انفلتت بنفسها ليلا او نهارا فاصابت
 مالا او نفسا ومن ضرب دابة عليها راكبا ونحسها فنحت او ضربت بيدها احدا
 او نفرت فصدمة فمات ضمن هو الراكب ان فعل ذلك حال السير وان اوقفها
 لا في ملكه فعليهما وان نحت الناحس قدمه هدر وان القت الراكب فضمانه على
 الناحس وان فعل ذلك باذن الراكب فهو كفعل الراكب لكن ان وطئت احدا
 في فورها بعد النحس بالاذن فديته عليها ولا يرجع الناحس على الراكب في الاصح
 كالوا مرصيا يستمسك على دابة بتسييرها فوطئت انسانا فمات لا يرجع عاقلة
 الصبي باغرموا من الدية على الامر وكذا لو ناول الصبي سلاحا فقتل به احدا

عرة من

وكذا الحكم في خمسها ومعها قاندا وسائق وأن غنمها شيء مضمون في الطريق فالضمان
على من نصبه ولا فرق بين كون الناحس صبيا أو بالغاً وإن كان عبداً فالضمان
في رقبة جميع مسائل هذا الفصل والذي قبله أن كان الهاكدا دميماً فالدية
على العاقلة وإن غيره فالضمان في مال الجاني ومن فقأ عين شاة قصاب ضمن
ما نقصها وفي عين الفرس أو البغل أو الحمار أو بعير الجزار وبقرته ربع القيمة
باب جناية الرقيق وعليه جنات المملوك
لا توجب الادفعاً واحداً لو محلاً للدفع والقيمة واحدة لو غير محله فلو جنى
عبد خطاً فإن شأ مولاه دفعه بها ويملكه وليها وإن شأ فداءه بارشها حالاً
فإن مات العبد قبل أن يختار شيئاً بطل حق المجني عليه وإن بعد ما اختار
الفداء لا يبطل فإن فداءه جنى فالحكم كذلك وإن جنى جنائياً دفعه بهما فيقتسم
بنسبة حقوقهما أو فداءه بارشهما فإن باعه أو وهبه أو اعتقه أو دبره أو
استولدها غير عالم بها ضمن الأقل من قيمته ومن الارش وإن عالمها بها
ضمن الارش كالوعلق عتقه بقتل زيد أو رميه أو شجّه ففعل وأن قطع عبد
يد حر عداً فرفع اليه فاعتقه فسرى فالعبد صليح بالجناية وإن لم يكن اعتقه يرد
على سيده فيقاد أو يعفى وكذا لو كان القاطع حراً فصالح المقتطوع على عبد
ودفعه اليه فإن اعتقه ثم سرى فهو صليح بها وإن لم يعتقه فسرى ردوا قيد
وأن جنى ما ذون مديون خطاً فاعتقه غير عالم بها ضمن لرب الدين الأقل من
قيمته ومن دينة ولو لي الجناية الأقل من قيمته ومن ارشها ولو ولدت ما ذوة
مديونته يباع معها في دينها ولو جنت لا يدفع في جنائيتها ولو أقر رجل أن زيدا

حر عبده فقتل ذلك العبد ولي المقر خطاً فلا شيء له وأن قال معتق قتل أخا
زيد قبل عتقه وقال زيد بل بعدة فالقول للمعتق وأن قال المولى لامة اعتقها
قطعت يدك قبل العتق وقالت بل بعده فالقول لها وكذا كل ما نال منها
الإجماع والغلة وعند محمد لا يضمن إلا شيئاً بعينه يوم مر برده اليها ولو
أمر عبد بحجور أو صبي صبياً بقتل رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل
ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على الصبي الأمر ولو كان ما موراً للعبد مثله
دفع السيد للقاتل أو فداءه إن كان خطاً أو الما مور صغيراً ولا يرجع على
الأمر في الحال ويجب أن يرجع عليه بعد عتقه بالأقل من قيمته ومن الفداء وإن
كان عداً أو الما مور كبيراً فنقض وأن قتل عبد حرين لكل منهما ولياً نفعاً واحداً
ولي كل منهما دفع نصفه إلى الآخرين أو فدى بدية لها وإن قتل أحدهما عبداً
والآخر خطاً فعدا واحداً ولي العهد فدي بدية لولي الخطا ونصفها لولي العهد
أو دفع إليهم فيقسمونه أثلاثاً عولاً وعندهما أرباعاً منازعة وأن عبداً لاشترى
قريباً لها فعدا واحداً بطل الكل وقال يدفع العا في نصيبه إلى الآخر أو يفدي بربع
الدية وقيل محمد مع الإمام **فصل** دية العبد قيمته فإن كانت قدر
دية الحر أو أكثر فنقصت عن دية الحر عشرة دراهم وكذا لو كانت قيمة الأمة
أكبر من دية الحر أو أكثر وفي الغصب تجب القيمة بالغة ما بلغت وما قدر من دية
الحر قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف قيمته ولا يزداد على خمسة آلاف
الأخسة ومن قطع يد عبد عداً فاعتق فسرى فنقض منه أن كان وارثاً
سيده فقط ولا فلا وعند محمد لا قضاء أصلاً وعليه ارش ليد وما نقص

قتل

نصف

الى حين العتق ومن لعبدية احدكما حر فنجنا فبين في احدهما فارشها له
وان قتلها فله دية حر وقيمة عبدان القتال واحدا وان قتل كلا واحد فقيمة
العبدين ومن فقا عيني عبد فان شأ سيده دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه
ولا شيء له وعندها ان امسكه فله ان يضمنه نقصانه **فصل** وان جنى مد
او ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش فان جنى اخرى شارك
ولي الثانية ولي الاولى في القيمة ان دفعت اليه بقضا والا فان شأ تبع ولي
الاولى وان شأ اتبع المولى وعندها يتبع ولي الاولى بكل حال وان اتفق
المولى والمدبر وقد جنى جنائيات لا يلزمه الا قيمة واحدة وان اقر المدبر بجناية
خطا لا يلزم شيء في الحال ولا بعد عتقه **باب غصب**
العبد والصبي والمدبر والحماية في ذلك ولو قطع سيد يد عبده
فغصب فوات من القطع في يد الغاصب ضمن قيمة مقطوعا وان قطع سيده
يد عبده الغاصب فوات برى الغاصب ولو غصب مجبور مثله فوات في يده ضمن
ولو غصب مدبر فحنى عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده قيمة
لها ورجع بنصفها على الغاصب ودفعه الى رب الاولى في الصورة الاولى ثم
رجع به ثانيا عليه وعند محمد لا يدفعه ولا يرجع ثانيا وفي الصورة الثانية
يدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع والحن في الفصل كالمدبر الا انه يدفعه وفي
المدبر يدفع القيمة وحكم تكرار الرجوع والدفع كما في المدبر اخلافا واتفاقا
ولو غصب رجل مدبرا مرتين فحنى عنده في كل منهما عزم سيده قيمة لها ورجع
به على الغاصب ودفع نصفها الى ولي الاولى ورجع به عليه ثانيا اتفاقا وقيل

فيه خلاف محمد ومن غصب صبي احرا فمات في يده فحاة او حنى فلا شيء عليه وان بضا
او نهش حية فعلى عاقلة دية ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده ضمن عاقلة وان
اكل طعاما او اتلف مالا او دمع عنده فلا ضمان خلافا لابي يوسف وكوا ودع
عند عبد مجبور مال فاستهلكه ضمن بعد العتق لا في الحال خلافا له والا قراضا والعارة
كما لا يداع فيها والمرا دبال صبي العاقل وفي غير العاقل يضمن المال ايضا بالاتفاق
كما يضمن العاقل ايضا مالا اتلفه بلا ايداع ونحوه **باب الغنم**
اذا وجد ميت في محلة به اثر القتل من جرح او خروج دم من اذنه او عينه
او اثر خنق او ضرب ولم يدرفائه ودعى وليه قتله على اهله او بعضهم ولا
بيينة له حلف خمسون رجلا منهم تختارهم الولي بالله ما قلناه ولا علمنا له
فان لم يثبت قضي على اهله بالدية ولا يحلف الولي وان كان لوث فان نقص اهله
عن الخمسين كدرت اليمين الى ان تتم ومن نكل حبس حتى يحلف ومن قال
منهم قتله فلان استثناء في يمينه وان ادعى الولي القتل على غيرهم سقطت
عنه ولا تقبل شهادتهم على غيرهم خلافا لها ولا على بعضهم ان ادعاه اجماعا
ووجود اكثر البدن او نصفه مع الراس كوجود كله ولا قسامة على صبي ومجنون
وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به او يخرج الدم من فمه او انفه
او دبره او ذكره او وجدا قل من نصفه ولو مع الراس او نصفه مشقوقا
بالطول وآن وجد على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة وكذا لو كان
يقودها او راكبها وان اجتمعوا فعليه وآن وجد على دابة بين قريتين
فعلى اقربهما وآن وجد في دار نفسه فعلى عاقلة وعندها لا شيء فيه وآن وجد

وامام خلقه كالكبير

في دار انسان فعليه القسامة وعلى عاقلة الدية وان كان العاقلة حضورا
يدخلون في القسامة ايضا خلافا لابي يوسف والاكررت عليه والقسامة
على الملاك دون السكان وعند ابي يوسف على الجميع وهي على اهل الخطة ولو
بقي منهم واحد دون المشتري وعنده على المشتري ايضا وان لم يبق من اهل
الخطة احد فعلى المشتري وان بيعت دار ولم تقبض فعلى البائع وعندها على
المشتري وفي البيع بخيار على ذي اليد وعندها على من يصير الملك له ولا يدي
عاقلة ذي اليد الا بحجة انها له وان وجد في دار مشتركة سها ما مختلفة فالقسامة
والذية على الروس وان وجد في سفينة فعلى من فيها من الملاحين والركاب
وان وجد في مسجد محلة فعلى اهلها وان بين قريتين فعلى اقربهما وان في سوق
مملوك فعلى المالك وعند ابي يوسف على السكان وفي غير المملوك كالشوارع على
بيت المال وكذا ان وجد في المسجد الجامع وكذا ان وجد في السجن وعند ابي
يوسف على اهل السجن وان في برية ليس بقريه يسمع منها الصوت فهو هدر
وكذا لو في وسط الفرات وان محتسبا بالسط فعلى اقرب القرى منه وان
التقى قوم بالسيوف ثم اجلوا عن قتيل فعلى اهل المحلة الا ان يذبح وليه
على القوم او على معين منهم فتسقط عنهم ولا يثبت على القوم الا بحجة ولو
وجد في معسكر بارض غير مملوكة فان في خيما او فسطاط فعلى ربه والا فعلى
الاقرب منه وان كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية وان الارض
مملوكة فالعسكر كالسكان والقسامة على المالك لا عليهم خلافا لابي يوسف
ومن خرج في قبيلة ثم نقل الى اهلهم ولم يزل ذا فراش حتى مات فالقسامة

على القبيلة عند الامام وعند ابي يوسف الاشئ فيه ولو مع الجريح رجل
لجمل ومات في اهلهم فلا ضمان على الرجل عند ابي يوسف وفي قياس قول
الامام يضمن ولو ان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما مذبوحا ضمن الآخر
عند ابي يوسف خلافا للمجد وكو وجد القاتل في قرية لامرأة كرا اليمن عليها
وتدي عاقلة لها وعند ابي يوسف على عاقلة القاتل ايضا قال
المتأخرون والمرأة تدخل في القتل مع العاقلة في هذه المسئلة وكو وجد
في ارض رجل في جنب قرية ليس صاحب الارض منها فهو على صاحب الارض
كتاب الماقل هي جمع معقلة وهي الدية والعاقلة
من يوديها وهم اهل الديوان ان كان القاتل منهم يوخذ من عطاياهم
في ثلث سنين فان خرجت ثلث عطايا في اقل او اكثر اخذ منها ومن لم
يكن منهم فعاقلة قبيلته يوخذ منهم في ثلث سنين من كل واحد ثلثة دراهم
او اربعة كل سنة درهم او درهم وثلث لا ازيد هو الاصح وقيل في كل سنة
ثلثة دراهم او اربعة فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القاتل
نسبا على ترتيب المعصيات والقاتل كاحدهم وان كان ممن يتناصرون
بالحرف او بالحلف فعاقلة اهل حرفه او حلفه وعاقلة المحقق ومولى المولاة
مولاه وعاقلة وعاقلة ولدا الملائنة عاقلة امه فان ادعاه الاب بعدما
عقلوا عنه رجعوا على عاقلة بما غيرموا وانما تعقل العاقلة ما وجب بنفس
القتل فلا تعقل جنائية عمد ولا جنائية عجب ولا مالزم بصلح او اعتراف الا ان
يصدقه ولا اقل من نصف عشر الدية بل ذكر على الجاني ولا يدخل النساء

والصبيان في العقل ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر وان اختلفا ملة ان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة كاليهود مع النصارى وان لم يكن للذي عاقله فالديني في ماله في ثلث سنين وان جنى حر على عبد خطا فعلى العاقله **كتاب الوصايا الوصية** تخليك مضاف الى ما بعد الموت وهي مستحبة بما دون الثلث ان كان الورثة يستغنون بانصباهم والا فتركها احب ولا تصح بما زاد على الثلث ولا لقائه مباشرة ولا لوارثه الا باجازة الورثة وتصح بالثلث للاجنبي وان لم يجزوا وتصح من المسلم للذي وبالعكس وتصح للحمل وبه ان كان بينها وبين ولادة اقل من سنة اشهر ولا تصح للامه له وان اوصى بامه دونه صحت الوصية والا فلا ولا بد في الوصية من القبول ويعتبر بعد موت الموصي ولا اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه تملك الا ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول فانه يملكها وتصير لورثته ولا تصح من صبي ولا مكاتب وان ترك وفاء والوصية مؤخره عن الدين فلا تصح ممن يحيط دينه ماله الا ان يبره الغرماء قولاً او فعلاً يقطع حق المالك في الغصب او يزيل ملكه كالبيع والهبة وان اشتراه او رجع بعد ذلك او يوجب في الموصي به زيادة لا يمكن التسليم الا بها كالتسويق والبناء في الدار واكثوثا بالقطن وقطع الثوب وذبح النشاة رجوع لا غسل الثوب وتخصيص الدار او هدمها والتجود وليس برجوع عند محمد خلا فالابي يوسف ولا قوله اخرت الوصية او كل وصية اوصيت بها فلان فهي حرام ولو قال ما اوصيت به فلان فهو فلان فرجوع الا ان

والمسلم يعقل ميتا
الحال وقيل كالذي

والموصي ان يرجع
في وصيته

يكون

يكون فلان الثاني ميتا وتبطل هبة المريض ووصيته لاجنبية نكحها بعدها وكذا اقراره ووصيته وهبته لابنه الكافر والرقيق ان اسلم او عتق بعد ذلك وهبة المتعد والمفلوج والاشل والمسلول من كل ماله ان طال ولم يخف موته منه والا فن ثلثه **باب الوصية بثلث المال** ولو اوصى لكل من اثنين ثلث ماله ولم يجز وارثه قسم الثلث بينهما بنصفين ولو اوصى لثلاثة وللآخر بسدس قسم اثلاثا ولو اوصى لثلاثة وللآخر ثلثيه او بنصفه او بكله ينصف الثلث بينهما وعندهما يثلث في الاول وتختس خمس ثلثه الخمس في الثاني ويربع في الثالث ولا يضرب الموصي له بالزاد على الثلث عند الامام الا في المحاباة والسعاية والدرهم المرسله وتبطل الوصية بنصيب ابنه وتصح بمثل نصيب ابنه فلو كان له ابنان فلموصى له الثلث وان ثلثه فالربع وان اوصى بجزء من ماله فاللتعين الى الورثة وان بسهم ~~فلهم سهم واحد~~ فالثلث وفي عرفنا السهم كالحزب وان اوصى بسدس ماله الا ان يريد على الثلث وفي عرفنا السهم كالحزب وان اوصى بسدس ماله ثم يثلث ماله واجازوا فله الثلث وان بسدس ثم بسدس فله السدس سواء اتخذ المجلس او اختلف ولو يثلث دراهمه او غنمه او ثيابه وهي من جنس واحد فهلك الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث وكذا كل مكيل وموزون وان يثلث ثيابه وهي متفاوتة فهلك الثلثان فله ثلث ما بقي وان يثلث عبده فكذلك وعندهما كل ابائي وقيل يوافقان والدواب كالعبيد وان اوصى بالف وله عين ودين ففي عين ان خرجت من ثلث العين والادفع

ولا اجازة قالوا هذا
في عدمهم

ثلث العيز وثلث ما يستوفي من الدين حتى يتم وأن أوصى بالثلث لزيد وعمرو
واحدها ميت فكله للحي وإن قال بين زيد وعمرو فالنصف للحي وأن أوصى
بثلث ماله ولا ماله فالنصف ليه ثلث ماله عند الموت وإن بثلث عتقه ولا غنم له
أو كان فملك قبل موته بطلت وإن استفا دغنها ثم مات صحت في الصحيح وأن
أوصى بشاة من ماله ولا شاة له فله قيمتها وتبطل لو بشاة من عتقه ولا غنم له
وأن أوصى بثلث ماله لأمهات أو لآله وهن ثلث وللفقراء والمساكين فلهن ثلث
أخماسه ولكل فريق خمس وعند محمد ثلثة أسباعه ولكل فريق سبعان وأن
أوصى بثلث ماله لزيد وللفقراء فله نصفه ولم نصفه وعند محمد له ثلثه ولم ثلثاه
وأن أوصى بمائة لزيد ومائة لعمرو ثم قال ليكرأ شركتك معهما فله ثلث ما لكل ولو
بمائة لزيد وخمسين لعمرو فليكرأ نصف ما لكل منهما وأن قال لفلان علي دين فصدقه
فإنه يصدق إلى الثلث فإن أوصى مع ذلك بوصايا عزل ثلث لها وثلثات
للورثة ويقال لكل صدقوه في ما شئتم فيؤخذ أصحاب الوصايا بثلث ما
أقرأ به والورثة بثلثي ما أقرأ به ويحلف كل على العلم بدعوى الزيادة
على ما أقرأه وأن أوصى بعين لوارثه ولا جني فلابجني نصفها ولا شيء للوارث
وأن أوصى لكل من ثلث بثوب وهي متفاوته فضاع ثوب ولم يدرا بها هو
والورثة تقول لكل هلك حنك بطلت الوصية فإن سلموا ما بقي فليذ
الحيد ثلثا جيدها وليذي الردي ثلثا رديهما والذي الوسط ثلث كل
منهما وأن أوصى ببیت معين من دار مشتركة قسمت فإن خرج البيت
في نصيب الموصي فهو للموصي له وعند محمد له نصفه والا فله قدر ذرعه وعند

محمد قدر ذرعه والا فإقرار الوصية وقيل لا خلاف فيه لمحمد وهو المختار
وأن أوصى بالف عين من مال غيره فله بها الأجرة بعد موت الموصي وله
المنع بعد الأجرة بخلاف الورثة لو أجازوا ما زاد على الثلث وأن أقر
أحد الابن بعد القسمة بوصية أبيه بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه وأن
أوصى بائة فولدت بعد موته فهما للموصي له أن خرجا من الثلث والا أخذ
الثلث منها ثم منه وعندهما منها على السوا **باب العتق**
في المرض العبرة بحال المقر في التصرف المجز فان كان في الصحة فن
كل المال وإن في مرض الموت فن ثلثه والمضاف إلى الموت من الثلث
وأن كان في الصحة ومرض صح منه كالصحة فالحرير في مرض الموت والمجا
والكفالة والهبه وصية في اعتباره من الثلث فإن اعتق وحابى
وضاق الثلث عنهما فالمجا بائة أولى أن قدمت وهما سوا أن أخت
وأن اعتق بين محابيتين فنصف للأولى ونصف لغير العتق والأخيرة
وأن حابى بين عتقين فنصف للمجا بائة ونصف للعتقين وعندهما العتق
أولى في الجميع وأن أوصى بأن يعتق عنه بهذه المائة عبد فملك منها
درهم بطلت الوصية وعندهما يعتق بما بقي ولو كان العتق حج حج بما
بقي أجماعا وتبطل الوصية بعق عبده لو جنى بعد موت سيده فدفع بها
وأن فدي فلا وآوا وصى لزيد بثلث ماله وتركه عبدا فادعى زيد عتقه
في الصحة والوارث عتقه في المرض فالقول للوارث ولا شيء لزيد إلا أن
يفضل الثلث عن قيمته أو يبرهن على دعواه وآوا دعى رجل على الميت ديناً

والعبد اعانة في صحته وصدقها العارث سعى العبد في قيمته وتدفع الى
الغريم وآن اجتمعت وصايا وضاق الثلث عنها قدمت الغرائب وآن
اخرها فان تساوت في الفرضية او غيرها قدم ما قدمه وقيل تقدم الزكاة
على الحج وقيل بالعكس ويقدم الحج والزكاة على الكفارات في القتل والظهار
واليمين والكفارات على صدقة الفطر وصدقة الفطر على الاضحية
وآن اوصى بحجة الاسلام اجماعا عنه رجلا من بلده راكبا ان وقت الله
والا فمن حيث بقي وان خرج حاجا فمات في الطريق واوصى ان يحج عنه حج
عنه من بلده وعندها من حيث مات استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا
مات الحاج عن غيره في الطريق **باب الوصية للاقارب**
وغيرهم جازا لانسان ملاصقة وعندها من يسكن محلة وجمعهم مسجد
ويستوي الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والذمي وصهره
من هو ذو رحم محرم من امراته وختنه من هو زوج ذات رحم محرم منه
يستوي في ذلك الحر والعبد والقرب والابعد واقاربه واقرباؤه وذوو
قربته وانسابه الا قريبا لا قرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل فيه
الموالدان والولد ويكون للاثنين فصاعدا وعندها من ينسب الى اقصى
اب له في الاسلام بان اسلم او ادرك الاسلام وآن لم يسلم فمن له عمان وخالان
الوصية لعميه وعندها لكل على السوا ومن له عم وخالان نصف الوصية
لعمه ونصفها بين خاليه وان له عم فقط فنصفها له وان عم وعمه وخال
وخالة فالوصية للعم والعمة على السوا واهل الرجل زوجته وعندها من

وعندها لا يسمى

وارحامه وذو وارحامه
في العبد وان كان
وان لم يكن له ذو رحم محرم
بطلت

وعندها الوصية لعمه
والوصية لعمه

يؤتم

واهل بيته من
الانثى والذكر
والانثى والذكر

يؤتم وتضمنهم نفقته وآله اهل بيته وابوه وجده من اهل بيته والوصية
لبنين فلان للذكر خاصة وللانثى ~~والانثى~~ وعندها وهو رواية عن الامام
يدخل الاناث ايضا ~~والانثى~~ وللانثى ~~والانثى~~ ولورثة فلان
للذكر مثل حظ الانثيين ولولد فلان للذكر والانثى على السوا ولا يدخل
اولاد الابن عند وجود اولاد الصلب ويدخلون عند عدمهم دون اولاد
البنات ~~والانثى~~ او عيانتهم او زمانهم او اراهم فللعنفى والفقير
منهم والذكر والانثى ان كانوا يحصون وللفقير منهم خاصة ان كانوا لا
يحصون وتوالياه فبني لمن اعنتهم في الصحة او المرض ولا ولادهم ولا يدخل
موالي المولاة ولا موالى الموالى الا عند عدمهم وبطل ان كان له معتقون
ومعتقون واقل الجمع اثنان في الوصايا كالموارث **باب**
الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة تقع الوصية بخدمة عبده وسكنى
داره وبغلقها مدة معينة وابدا فان خرج ذلك من الثلث سلم الى الموصي له
والا قسمت الدار وتباين في العبد يومين لم ويوما له فاذا مات الموصي له
ردت الى ورثة الموصي وان مات في جيرة الموصي بطلت ومن اوصى له بغلق
الدار والعبد لا يجوز له السكنى والاستخدام في الاصح ولا لمن اوصى له بالخدمة
والسكنى ان يواجر وآن اوصى له بثمره بستانه فمات وفيه ثمرة فله هذه
فقط وان زاد ابداه فله هي وما يستقبل وان اوصى بغلق بستانه فله الموجود
وما يستقبل ~~ويؤتم~~ وآن اوصى له بصوف غنمه او لبنها او اولادها فله
ما يوجد من ذلك عند موته فقط قال ابداه ولم يقل **باب وصية الزمي**

وان اوصى لبني فلان وهو ابو
قبيلة لا يحصون فبني

ولو جعل ذبي داره بيعة او كنيسة في حجة ثم مات فهي ميراث ولو اوصى به
لقوم مسلمين جاز من الثلث وكذا في غير المسلمين خلافا لما في وصية
مستأمن لا وارث له في دارنا بكل ماله لمسلم او ذمي وان اوصى ببعضه
رد الباقي الى ورثته وتصح الوصية له مادام في دارنا من مسلم او ذمي وصاحب
الموتى ان لم يكفر بهواه فهو كما لمسلم في الوصية والا فكل مرتد ووصية الذي تغير
من الثلث ولا تصح لو ارثه وتجاوز لذمي من غير ملته لا حربي في دار الحرب **باب**
الوصي ومن اوصى الى رجل فقبل في وجهه ورد في غيبته لا يرتد وان رد
في وجهه يرتد فان لم يقبل ولم يرد حتى مات الموصي فهو بخير بين القبول وعدمه
وان باع شيئا من التركة لم يبق له الرد وان غير عالم بالايضا فان رد بعد موته ثم قبل
صح ما لم ينفذ فاض رده وان اوصى الى عبد او كافرا او فاسقا اخرج به القاضى
ونصب غيره وان الى عبده فان كان كل الورثة صفا ناصح خلافا لما كان فيهم كبير
بطل اجماعا ولو كان الوصي عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غيره وان كان قادرا
امينا لا يخرج وان شكا الورثة او بعضهم منه ما لم يظهر منه خيانة وان اوصى الى
اشين لا ينفرد احدها الا بشرا كفن وتجهيز وخصومة وقصديين وطلبه وشرا
حاجة الطفل وقبول امته له ورد وديعة معينة وتنفيذ وصية معينة واعناق عبد
معين ورد مغبوب او مشركي شرافا سدا وجمع اموال ضابحة وحفظ المال ببيع
ما يخاف تلفه وعند ابي يوسف يجوز الانفراد مطلقا فان مات احد الوصيين
اقام القاضى غيره مقامه ان لم يوص الى احد وان اوصى الى ابي جاز ويتصرف
وحده ووصى الوصي وصي في الترتين وكذا ان اوصى اليه في احدهما خلافا لما في

ثمة الوصي عن الورثة مع الموصى له فلا يرجعون على الموصى له لو هلك
عظم في يد الوصي لا تناسمت معهم عن الموصى له فيرجع عليهم ثلث ما بقي لو هلك
حظه في يد الوصي وصحت للقاضي لو قاسمهم عنه واخذ قسطه وفي الوصية بخ لو
قاسم الوصي الورثة فضا عنده يؤخذ للرجل ثلث ما بقي وكذا لو دفع لمن يخ فضا
في يده وعند ابي يوسف ان بقي من الثلث شي اخذ والا فلا وعند محمد لا يؤخذ شي
ولو باع الوصي من التركة عبدا مع غيبة الغرما جاز وان اوصى ببيع شي
من تركة والتصدق ببايعه وصيه وقبض ثمنه فضا ع في يده واستحق
المبيع صمنه ورجع به في التركة وتو قسم الوصي التركة فاصاب الصغير شي
فقبضه وباعه وقبض ثمنه فضا ع واستحق ذلك الشئ رجح في مال الصغير
والصغير على بقية الورثة بحصة ولا يبيع بيع الوصي ولا شراؤه الا بما يتفان
فيه ويصحانه من نفسه ان كان فيه نفع خلافا لما وكه دفع المال مضاربة
وشركة وبضاعة وقبول الكوالة على الاملا على الاعسر ولا يجوز له ولا للاب
الا قراض ويجوز للاب الاقتراض للوصي ولا يجز في مال الصغير ويجوز بيعه
على الكبير الغائب عن الفقار ووصي الاب احق بمال الصغير من جده فان لم
يوص الاب فما جاز كالاب **فصل** شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد
معهما لا تقبل الا ان يدعيه زيد وكذا لو شهد ابنا الميت وكنت شاهدا الوصيين
بمال الصغير وكذا للكبير في مال الميت وصحت له في غيره وعندها تصح للكبير في
الوصيين وشهادة الوصي على الميت جازة له ولو بعد العزل ولو شهد
رجلان لآخرين بدلين الف على ميت والاخران لهما بمثله صحتا خلافا لابي يوسف

وان لم يخاصم

ولو شهد كل فريق للآخر بوصية لا تصح ولو شهدا أحدا الفريقين للآخر بوصية جارية
والآخر له بوصية عبد صحت وان شهد الآخر له بوصية ثلث لا تصح **كتاب**
الحنفى هو من له ذكر وفرج فان يال من أحدها اعتبر به والآخر لا اعتبر
الاسبق وان استويا في السبق فهو مشكوك ولا اعتبر بالكثره خلافا لما فاذا
بلغ فان ظهرت بعض علامات الرجال من نبات الحية او قدرة على الجماع او احلام
كالرجل فرجل وان ظهر بعض علامات النساء من حيض وحبل وانكسار رثي
ونزول لبن فيه وتمكين من الوطى فامراة وان لم يظهر شيء او تعارضت فمشكوك
قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال واذا ثبت الاشكال اخذ فيه
بالاحوط فيصلي بقتاع ويقف بين صفى الرجال والنساء فلو وقف في صفهم يعيد
من لا صفه من جانبيه ومن عذائه من خلفه وان في صفه من أعاد هو ولا يلبس حراما
حليا ويلبس المحيط في أحرامه ولا يكشف عن درجل ولا امرأة ولا يخلو به غير محرم
من رجل أو امرأة ولا يسافر بلا محرم ولا يحتضن رجل ولا امرأة بل يتناع له أمة
تحتنه من ماله ان كان له مال والا فمن بيتا لماله ثم يتناع فان مات قبل ظهور
حاله لا يفصل بل يقيم في خمسة اثواب ولا يحضر بعد ما اخرج غسل رجل
ولا امرأة ونذبت شجيرة قمره وله اخس لنصيب من أمة له عند الامام فلو مات
ابوه عنه وعن ابن فلان سهمان وله سهم وعند الشيعي له نصف النصيب وهو
ثلاثة من سبعة عند أبي يوسف وخمسة من اثني عشر عند محمد ولو قال سيد كل عبد
ليجرا وكل امرئ لي حرة لا يفتق مالم يستين ولو قال بعد تقرر اشكاله انا ذكر او انثى
لا يقبل وقبله يقبل **مسائل شتى** كتابه الاخرس واياؤه مما يعرفه اقل

ويوضع الرجل ما يلي الامام
ثم هو ثم المرأة ان صلي
عليهم جملة

بخو تزوج وطلاق وبيع وشرا ووصية وقود عليه اوله كالبيان ولا يجد لثقف
ولا غيره ومعقل اللسان ان امتد به ذلك وعلمت اشاراته فهو كالآخرس
والا فلا والكتابة من الغائب ليست حجة قالوا الكتابة اما مستبين مرسوم
وهو كالنطق في الغائب والحاضر واما مستبين غير مرسوم كالكتابة على
اجدر وورق الشجر وينوى فيه واما غير مستبين كالكتابة على الهواء والماء
ولا عبرة به واذا اختلطت الذكوة بميتة اقل منها تحرى واكل والا فلا تؤكل
حالة الاختيار وتحرى عند الاضطرار واذا احرق راس لينة المتلطح
يدم وزال دمه فاتخذ منه مرقعة جاز والحرق كالغسل ولو جعل السلطان
الكراج لرب الارض جاز بخلاف لعشر ولو دفع الاراضى للملوكة الى قوم يعطوا
الكراج جاز ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين عن اى يوم صح ولو عن رمضان
فلا في الاصح وكذا في قضاء الصلوة لو نوى ظهرا عليه مثلا ولم ينو اول ظهره او
آخر ظهره او ظهر يوم كذا وقيل يصح فيهما ايضا ولو ابتلع الصائم بزاق غيره
فان كان حبيبه لزمه الكفارة والا فلا وقتل بعض الكراج عذري ترك الحج ومن
قال لامراة عند شاحدين تؤزى من شدي فقال شدي لا ينعقد النكاح بينهما
مالم يقل قول كردم ولو قال لها خويشتن رازن من كرد ابيدي فقالت
فقلت كرد ابيدي فقال بذيرقم ينعقد ولو قال لرجل دخر خويشتن را
بيسر من رازاني داشتي فقال داشتم لا ينعقد ولو منعت المرأة زوجها
من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها كانت ناسرة ولو سكن في بيت
الغصب فامتنعت منه فلا ولو قالت لا اسكن مع امك واريد بيتا على احد

فليس لها ذلك ولو قالت مرا طلاق ده فقال داه كبر او كرهه كبر او داه
 باد او كرهه باد ان نوى يقع والا فلا ولو قال داه ايسر او كرهه است
 يقع وان لم ينو ولو قال داه انكار لا يقع وان نوى ولو قال داه مرا
 نشا بدنا قيامت ادهم عمر لا يقع الا بالنية ولو قال لها حيلة زن ان كنت
 فهو اقرار بالطلاق الثالث ولو قال حيلة خوشتن كن فلا ولو قالت له
 كايين ترا بخشيدم مرا چنگ باز دار فان طلقها سقط المهر والا فلا ولو
 قال لعبد يا مالكي اولا مته انا عبدك لا يعتق ولو دعي الى فعل فقال بر من
 سوكتا ست كه اين كار كنم فهو اقرار باليمين بالله تعالى وان قال بر من سوكتا
 بطلاق فاقرا يا كلف بالطلاق فان قال قلت ذلك كذا لا يصدق وكذا
 لو قال مرا سوكتا خانه است كه اين كار كنم ولو قال المشتري للبائع بعد
 البيع بها بازده فقال البائع بدهم يكون فسحا للبيع انعقار المتنازع لا يخرج
 من يده اليه ما لم يبرهن المدعي ولا يصح قضا القاضي في عقار ليس في
 ولاية واذ قضى القاضي في حادثة ببينة ثم قال رجعت عن قضاي اوبدالي
 غير ذلك او وقعت في تلبس الشهود او ابطلت حكمي ونحو ذلك لا يعبر والنفا
 ماض ان كان بعد دعوى صحه وشهادة مستقيمة ومن له على اخر حق فنيا
 قوما ثم سأل عنه فاقرب وهم يرونه ويسمعونه وهو لا يراهم صحت شهادتهم
 عليه وان سمعوا كلامه ولم يروه فلا ولو بيع عقار وبعض اقارب البائع حاض
 يعلم البيع وسكت لا يفسخ دعواه بعده ولو وهبت امرأة مهرها من زوجها
 ثم ماتت فطلب اقاربها المهر وقالوا كانت الميتة في مرض موتها وقال بل في صحتها

فانقوله ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا في ما اقررت حلفا لمقرله ان
 المقر لم يكن كاذبا في ما اقر ولست بمبطل في ما تدعي عليه عند ابي يوسف
 وبه يفتي والاقول ليس سببا للملك ولو قال لآخر وكلتك ببيع هذا فسكت
 صار وكيف لو من وكل امرأه بطلاق نفسها لا يملك عزلها ولو قال لاحد
 وكلتك بكذا على اني متى عزلتك فانت وكيلي فطريق عزله ان يقول عزلتك
 ثم عزلتك ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي فطريقة ان يقول رجعت
 عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن المجزء وقبض بدل الصلح قبل التفرق
 شرط ان كان ديناً بدنيا والا فلا ومن ادعى على صبي دارا فصالح ابوه
 على ماله لصبي فاق له بينة جاز الصلح ان كان بمثل القيمة او اكثر بما يتغا بن
 فيه وان لم يكن له بينة او كانت غير عادلة لا يجوز ومن قال لا بينة لي ثم
 برهن صح وكذا لو قال لا شهادة لي في هذه القضية ثم شهد وللامام الذي
 ولا الخليفة ان يقطع انسانا من طريق الحادة ان لم يضرب المارة ومن
 صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله نفذ ولو خول امرأته بالضر
 حق وهبت مهرها من لا تنفع المعة ان قدر على المصير وان اكرها على
 الخلع ففعلت يقع الطلاق ولا يحيا المال ولو احوالت انسانا بالمهر على
 الزوج ثم وهبت من الزوج لا تنفع المعة ومن اكرها او بالوعة في داره
 فزنها حاط جاره وطلب تحويلة لا يجز عليه وان سقط الحاط منه لا
 يضمنه ومن عرد در زوجته بماله باذنها فالعارة لها والنفقة دين له عليها
 وان عمرها بلا اذنها فالعارة لها وهو متبرع وان عمر لنفسه بلا اذنها

فالعارة له ومن اخذ غريمه فزعه انسان من يده فلا ضمان على النازع
 ومن في يده مال انسان فقال له سلطان ادفعه الي والاقطعت او ضربتك
 حسيه سوطا لا يضمن لو دفعه وكو وضع في الصخر لا يصيبه حار وحرش وسمي
 عليه فاني القدر وجد الحار مجروحها ميتا لا يحل انكلم ويكره من اشارة الحيا
 والحضيه والمثانه والذكر والغدة والمراة والدم المسفوح واللقاض ان
 يقرض مال الغاب والطفل واللفطة وتوكانت حشفة الصبي ظاهرة من
 داه ظنه محتشنا ولا تقطع جلدة ذكره الا بعشفه جاز تركه ختانه وكذا الشيخ اسم
 وقال اهل البصر لا يطبق الختان ووقت الختان غير معلوم وقيل سبع سنين
 ولا يجوز ان يصلى على غير الانبيا والملايكة الا بطريق التبع ولا الاعطاف باسم
 النبروز والمهرجان ولا باسم بليس القلائس وللشاه العالم ان يتقدم على
 الشيخ الجاهل وتحفظ القرآن ان يختم في اربعين يوما **كتاب**
الفرائض يبدأ من تركه الميثة بتميزه ودفعه بلا سرف ولا تقصير ثم يقضى
 ديونه ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين ثم يقسم الباقي بين ورثته
 ويستحق الارث بنسب وكما هو وولاء ويبدأ باصحاب الفروض ثم بالعصبات
 النسبية ثم بالمعتق ثم عصبة ثم الردم ثم ذوي الارحام ثم مولى المولدة ثم المفق
 له بنسب لم يثبت ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال ويمنع الارث الرق
 والقتل كما مر واختلاف الميثر واختلاف الذين حقيقة او حكما والجمع على
 تورثهم من الرجال عشرة الاب وابوه والابن وابنه والاخ وابنه والعم وابنه
 والزوج ومولى النعمة ومن النساء سبع الام واجدة والبنت وبنت الابن

يدرك
 مجلدا

الزوج

والاخت ومولدة النعمة وهم ذوو فرض وعصبة فذو الفرض من له سهم مقدر
 والسهم المقدر في كتاب الله ثمانية النصف والرابع والثلث والثلث
 والسدس فالنصف للميت ولبنت الابن عند عدمها وللأخت لابوين وللأخت
 لاب عند عدمها اذا انفردن وللزوج عند عدم الولد وولد الابن والرابع له
 عند وجود احدهما وللزوجة وان تعدت عند عدمها والثلث لها كذلك عند
 وجود احدهما والثلثان لكل اثنتين فصاعدا من فرضهن النصف والثلث
 للام عند عدم الولد وولد الابن والاثنتين من الاخوة والاخوات ولها ثلث ما يبقى
 بعد فرض احد الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان
 الاب فهاجر فلها ثلث الجميع خلا لابي يوسف وللاثنتين فصاعدا من ولد الام
 يقسم لذكرهم وانماهم بالسوية والسدس للواحد منهم ذكرا وانثى وللأم عند
 وجود الولد وولد الابن والاثنتين من الاخوة والاخوات وللأخت مع الولد او
 ولد الابن وكذا الميراث الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل في نسبة الى الميت ام فان
 دخل فيه فاسد والمجدة الصحيحة وهي من لا يدخل في نسبتها الى الميت جرفاسد
 ولبنات الابن وان تعدت مع الواحدة من بنات الميراث وللأخت لاب كذلك
 مع الأخت الواحدة لابوين **فصل** والعصبة بنفسه ذكر ليس في نسبة
 الى الميت انثى وهو ياخذ ما بقية الفرائض وعندا لا نفاد يحوز جميع المال
 وأقربهم حرة الميت وهو الابن وابنه وأن سفل ثم اخوه وهو الاب والجد الصحيح
 وان هلك ثم جزء ابيه وهم الاخوة لابوين او لاب ثم بنوه وان سفلوا ثم جزءه
 وهم الاحام لابوين او لاب ثم بنوه وان سفلوا ثم جزء ابيه كذلك والعصبة

وان تعدت

والاخر

بغيره من فرض النصف والثلثان يصرن عصبة باخوتهن ويقسم للذكر مثل
 حظ الانثيين ومن لا فرض لها واخوها عصبة لا تصير عصبة كالعمة او بنت
 الاخ والعصبة مع غيره الاخوات لابوين او لاب مع البنات وبنات الابن
 وذوالابوين من العصباء مقدم على ذي الاب حتى ان الاخوة لابوين مع
 البنت تحجب الاخ لاب وعصبة ولد الرقي وولد الرقي للملأنة مولى امه والاب مع
 البنت صاحب فرض وعصبة واخرا لعصباء مولى المملأنة ثم عصبة على
 الترتيب المذكور فمن ترك اب مولاة وابن مولاة فالملأنة مولاة وعند
 ابي يوسف للاب السدس والباقي للابن ولو كان مكان الاب جد فكله للابن
 اتفاقا ولو ترك جد مولاة واخاه فاجدا ولي وعندها يستويان والعصبة انما
 ياخذ ما فضل عن ذوي الفروض فلو تركت زوجا واخوة لام واخوة لابوين
 واما فالنصف للزوج والسدس للام والثلث للاخوة لام ولا يشتركون في الاخوة
 لابوين وتسمى المشتركة والحاربة **فصل** حب الحرمان مستوفى في خمسة
 الابن والاب والبنات والام والزوجة والزوجة ومن عداهم يحجب الابجد
 بالاقرب وذوالقرابة يدي القرابتين ومن يدي شخص لا يرث مع الاولاد
 الام حيث يدلون بها ويرثون معها وتحجب الاخوة بالابن وابنه وان سفل
 وبالاب والجدة وعندها لا يحجب الاخوة لابوين والاب بالجد بل يقاسمونه
 وهو كما في ان لم ينقص الميراث عن الثلث عند عدم ذي الفروض او عن السدس
 عند وجوده والفقهاء على قول الامام واذا استكمل بنات الصلب للثلاث سقط
 بنات الابن الا ان يكون محذرا من ابن او اسفل منهن ابن ابن فيعصب من محذرا

وتحجب اولاد العلات
 بالاخ لابوين ايضا

ومن فوقه من ليست بذات سهم ويبقظ من دونه واذا استكمل الاخوات
 لابوين الثلث سقط الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ لاب واكيدات
 كلهن يسقطن بالام والابويات خاصة بالاب ايضا وكذا باجد الام الاب
 والقرابة منهن من اي جهة كانت تحجب البعدى من اي جهة كانت وارثتي
 كانت الفرقة او محجوبة كام الابن معه فانها تحجب ام الام واذا اجتمع حديثا
 احدهما ذات قرابة كام ام الاب والاخرى ذات قرابتين كام اب الاب وهي ايضا
 ام ام الام فتلك السدس لذات القرابة وثلثه للاخرى عند محمد وينصف
 عند ابي يوسف والمجروح بالقتل وخوه لا يحجب والمجرب لا يحجب كما مر في الجدة
 وكالاخوة والاخوات يحجبهم الاب ويحبون الام من الثلث الى السدس **فصل**
 واذا ادت سهام القرينة على القرينة فقد عالمت واربعة مخارج لا تقول
 الاثنان والثلثة والاربعة والثمانية وثلاثة تقول الستة الى عشرة وتراوشعا
 والاثنان عشر الى سبعة عشر وتراوشعا واربعة وعشرون الى سبعة وعشرين
 هو المخرج في المنزلة وهي امرأة وبنات وابوان والرد عند العول بان لا
 تستغرق السهام القرينة مع عدم العصبة في الباقي على ذوي السهام
 سوى الزوجين بقدر سهامهم فان كان من يرد عليه جنسا واحدا فالمسلة
 من عدد رؤسهم وان كانوا جنسين او اكثر فن عدد سهامهم فمن اشبه لو كان
 في المسلة سدسان ومن ثلثة لوسدس وثلث ومن اربعة لوسدس ونصف
 ومن خمسة لوثلث ونصف اوسدسان ونصف او ثلثان وسدس فان كان
 مع الاول من لا يرد عليه اعطي فرضه من اقل مخارجهم ثم قسم الباقي على رؤسهم فان

استقام كزوج وثلاث بنات والافان وافق ضرب وفق روسهم في مخبر فخرج
من لا يرد عليه كزوج وست بنات وان باين ضرب كل في قسم فيه كزوج وخمس
بنات وان كان مع الثاني من لا يرد عليه قسم الباقي على مسئلة من يرد عليه فان
استقام كزوجة واربع حبات وست اخوات لام والافان جميع مسئلة من يرد عليه في خراج
فرض من لا يرد عليه كاربعة زوجات وتسع بنات وست حبات ثم يضرب سهام
من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه وسهام من يرد عليه في باقي من يخرج فرض
من لا يرد عليه ويصح بالاصول الانية **فصل** ذواليرحم قريب العصبية
ولا ذي سهم ويرث كما يرث العصبية عند عدم ذي السهم فمن انفرد منهم اخر جميع
المال ويرحمون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الاصل وارثا عند اتحاد
الجهة وان اختلفت فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث ثم يغير الترجيح في كل
فرق كالوانفرد وعند الاستواء في القرب والقوة والجهة للمذكر مثل حظ الانثيين
وتغير ايدان الفروع ان اتفقت الاصول وكذا ان اختلفت عند اي يوسف وهذا
محمد توخا الصفة من الاصول والعدد من الفروع وينقسم على اولي طبق وفق والاختلاف
ثم يجعل المذكور على حدة والانات على حدة فيقسم نصيب كل طليقة على اولي طبق
اختلف كذلك ان كان والادفع حصة كل اصل الى فرع وبقول محمد يلقى ويقدم
جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلن ثم اصله وهم
الاجداد والاسدون والكرات الفاسدات ثم جزء ابيه وهم اولاد الاخوات واولاد
الاخوة لهم وبنات الاخوة ثم جزء جده وهم العتات والحالات والاخوال والاعمام
لام وبنات الاعمام ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جد ابيه وامه وهم عتات الاب والام وخا

بيان
على مسئلة من يرد عليه فان

وخالاتها واخوالها واعمام الاب لام واعمام الام وبنات اعمامها واولاد اعمام
الام **فصل** والمغزى والمهر من اذالم يعلم ايم مات او لا يقسم مال كل على
ورثة الاعمام كما يرث بعض الاموات من بعض وان اجتمع ابناء عم احدها
اعلام اعطى الميراث من نصيبها اقسمها الباقي عصوية ولا يرث المجوسى بالانكحة
الباطلة وانما اجتمع فيه قرابته لو انفردا في شخصين ورثاها ميراثهما
وان كانا من واحد لم يرثاها الاخرى يرث بها محاجة ويوقف المحل فنصيب ابن واحد
هو الميراث وعبدان يؤصف نصيبا بنين فان خرج اكثره حيا ومات ورث
وان اقله فلا **فصل** المناسحة ان يموت بعض الورثة قبل القسمة فصح
المسئلة الاولى في المناسحة فان استقام نصيبا لميت الثاني على مسئلة والا
فاضرب وفق التقيح الثاني في التقيح الاول ان وافق نصيبه مسئلة والا
فاضرب وفق الثاني في الاول فالحاصل من الضرب مخبر المسئلة ثم اضرب
بسهام ورثة الميتة الاول في وفق التقيح الثاني او في كله وسهام ورثة الميت
الثاني في وفق الثاني او في كله فخرج فهو نصيب كل فربق فان مات
ثالث فخرج على الثلث وكان الاول والثالث مكانة الثاني وكذا تفعل ان مات
رابع او خامس وهلم جرا **حساب الفرائض** الفروض نوعان
الاول النصف ونصف وهو الربع ونصف نصفه وهو الثلث والثاني الثلثان
ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفهما وهو السدس والثالث نصف مخبر من اثنين
والربع من اربعة والثلث من ثمانية والثلثان من ثلثة والسدس من ستة
سنة وان اختلف النصف بالنوع الثاني وبجعله فهو ستة او الربع من اثنى عشر

او الثلث فن اربعة وعشرين واذا انكسر سهام فريق عليهم وباينت سهامهم
عدهم فاضرب عددهم في اصل المسلة كامرأة واجوزين واثني عشر من اهل
عدهم فاضرب وفق عددهم في اصل المسلة كامرأة وستة اشعة وان انكسر سهام
فريق او اكثر وتماثلت اعداد وسهم فاضرب احد الاعداد في اصل المسلة
كثلاث بنات وثلاثة اعمام وان تداخلت الاعداد فاضرب اكثرها في اصل المسلة
كاربعة زوجات وثلاث جدات واثنى عشر غما وان وافق بعض الاعداد بعضا
فاضرب وفق احداهما في جميع الثاني والمبلغ في وفق الثالث ان وافق
والا ففي جميعه والمبلغ في الرابع كذلك ثم احاصل في اصل المسلة كاربعة زوجات
وخمس عشرة جدة وثمانى عشرة بنتا وستة اعمام وان تماثلت الاعداد فاضرب
كل احداهما في جميع الثاني ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع ثم احاصل في
اصل المسلة كامرأة ثيز وعشرين بنات وست جدات وستة اعمام وان كانت المسلة
عامة فاضرب ما ضربته في الاصل فيه مع العول في جميع ذلك **فصل**
وتداخل العددين يعرف بان تطرح الاقل من الاكثر مرتين او اكثر فينتسب
او تقسم الاكثر على الاقل فينتسب بقية صحيحة كالجسمة مع العشرين وتوافق
بان تنقص الاقل من الاكثر من الجائز حتى يتوافقا في مقدار فان توافقا في
واحد فما متباينان وان في اكثرهما متوافقان فان كان اشبه هما متوافقا
بالنصف وان ثلثة فبالثلث واربعة فبالربع هكذا الى العشرة وان في احد عشر
فبجوز من احد عشر وهم جوا وان اردت معرفة نصيب كل فريق من الصحيح
فاضرب ما كان له من اصل المسلة في ما ضربته في اصل المسلة فاجزج فهو نصيبه

وكذا

وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد وان شئت فانسب سهام كل فريق من
اصل المسلة الى عدد وسهم ثم اعط بمثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد منهم
وان اردت قسمة بين الورثة او الغرما فانظر بين التركة والصحيح فان كان
بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث من الصحيح في وفق التركة ثم اقسم كل
على وفق الصحيح فاجزج فهو نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما موافقة
فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة اقسما احاصل على جميع الصحيح فاجزج
فهو نصيبه وكذا العمل لمعرفة نصيب كل فريق وفي القسمة بين الغرما اجعل
مجموع الديون كالصحيح وكل دين كسهام وارث ثم اعمل العمل المذكور ومن
صالح من الورثة او الغرما على شئ منها فاطرح نصيبه من الصحيح او الديون
واقسم الباقي على سهام من بقي اوديونهم قال الفقير هذا اخر ملحق بالبحر
ولم يبق في علمي شئ من مسائل الكتب الاربعة والتمس من الناظر فيه ان
اطلع على الاخلال بشئ منها ان لم يحل له فان الانسان محل النسيان وليكن ذلك
بعد التامل في مظان تلك المسئلة فانه ربما ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب
المذكورة في موضع وفي موضع اخر فاكثفت ذلك هاهنا في احد الموضعين
ثم اني رددت مسائل كثيرة من الهداية ومن مجمع البحرين ولم ازد شيئا من غيرها
اعني من سهل الطلب على من استنبه عليه صحة من ما ليس في الكتب الاربعة والله
حسي ونعم الوكيل وقد تم تبينه بين الصلوة من يوم الاثنين ثامن عشر
رجب المعظم سنة ثلث وعشرين وتسعمائة على يد الفقير الى الله الغني ابراهيم بن محمد
ابن ابراهيم الحلي واحمد الله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين
وعلى آله بعينهم باحسان الى يوم الدين

التركة

يا ناظر في الكتاب بعدى محبتا من عار حدي في افتقار الى دعاء تهدي في ظلام حدي



خطه
مكتبة